جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء والبرمجة


# التحليل الإحصائي لدور المصارف التجارية في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل عمليات التنمية في سورية

**رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية**


إعداد الطالب:

**أحمد عثمان**

إشراف الدكتور:

**أ. د محمد الحسين الصطوف**


**العام الدراسي: 2009-2010**

## محتويات البحث:



**الفصل الأول: تطور نشاط المصارف التجارية في سورية .**



**1-1 المبحث الأول: لمحة حول نشأة المصارف التجارية في سورية .**



**1-2 المبحث الثاني: دور الفكر الحديث في تطوير الخدمة المصرفية .**



**1-3 المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لتطور نشاط المصارف التجارية في سورية .**

**الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية على المستوى الاقتصادي.**

**الفصل الثالث: دور المصارف التجارية في تعبئة المدخرات المحلية .**



**3-1 المبحث الأول: المدخرات المحلية من الادخار إلى الإيداع .**



**3-3 المبحث الثاني: استراتيجيات المصارف التجارية لجذب الودائع.**



**3-4 المبحث الثالث: مؤشرات تقييم أداء المصارف التجارية السورية في جذب الودائع.**



**الفصل الرابع: فعالية المصارف التجارية في توظيف أموال الودائع.**



**4-1 المبحث الأول: أهمية منح القروض والائتمان للمصرف التجاري وللتنمية.**



**4-2 المبحث الثاني: طرق توظيف أموال الودائع في المصارف التجارية .**

## فهرس الجداول:

# فهرس الأشكال البيانية:

**مقدمة:**

إن التطور والتقدم الكبير الذي حققته الدول المتقدمة التي تدور فيها عجلة التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي بسرعة كبيرة جعلت من باقي الدول التي تتحرك بسرعة أقل تصنف على أنها دول متخلفة، فالتخلف نتاج لتقدم دول على دول أخرى، وتستطيع هذه الأخيرة أن تسرع حركتها نحو التقدم أو تختصر مراحل التخلف، يجب أن تعتمد على الاستثمارات التنموية الموجهة وتمول هذه الاستثمارات بمصادر داخلية كالمدخرات المحلية التي تساعد على تراكم رأس المال الذي يعد أحد عناصر التنمية الثلاثة وهي العنصر البشري ورأس المال والتكنولوجيا.

و يعد أي كلام عن التنمية بعيداً عن الواقع من دون وجود الأموال اللازمة لتمويل السياسات الاستثمارية، وهذا وتعدّ المدخرات المحلية من أهم المصادر القادرة على تمويل التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأحدثت اليوم النظم المصرفية تغيرات جذرية في اقتصاديات العالم، وأصبحت النظم المصرفية المتطورة من أهم السمات المميزة لاقتصاديات العالم في حال غياب دور الأسواق المالية المتطورة، لذلك تسعى سورية إلى تحسين مناخها المصرفي من خلال السماح للمصارف الخاصة بالعمل في السوق السورية، وتنشيط أداء المصارف الحكومية بعد فترة طويلة من الجمود والتخلف، نتيجة تأميم عمل المؤسسات المالية الخاصة والطابع الخدمي والمركزية في اتخاذ القرارات المصرفية، تبعاً لرقابة الدولة بما انعكس سلباً على الكفاءات والكوادر، وسرعان ما تحول هذا الركود إلى تخلف عن واقع النظم المصرفية التي تأثرت بالثورة التكنولوجية وطورت أساليبها وآلياتها، وأخرجت المصارف التجارية عن دورها التقليدي من قبول الودائع ومنح القروض إلى تقديم خدمة مصرفية تلبي احتياجات العملاء والاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات المحلية التي تعد أحد أهم الأطراف القادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تؤثر وتتأثر بالسياستين المالية والنقدية من خلال أدواتها كسعر الفائدة والضريبة والمستوى العام للأسعار...وغيرها من المؤثرات، حيث يعدّ بعضهم أن الدخل يمثل حجر الزاوية الأساس لزيادة المدخرات، بينما أضاف بعضهم الأخر أسعار الفائدة وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

وتعدّ المدخرات المحلية من أهم مصادر تمويل التنمية، وفي حال انخفاضها تظهر بدائل داخلية وخارجية من قروض وضرائب وإصدار نقدي وهبات ومنح. ..وغيرها من البدائل التي تؤثر

في استقرار الاقتصاد الوطني، وتعد البنوك التجارية من أهم القنوات القادرة علـــى تعبئـــة هـــذه المدخرات بمختلف أشكال الودائع كالجارية والادخارية وودائع التوفير، وذلك لإمكانية وصـــول هذه البنوك إلى جميع فئات المجتمع وجذب ودائع مختلف قطاعات الاقتصادية بما يتماشـــى مـــع تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني، ولاسيما من خلال وضع سياسة ائتمانية تحدد المناطق التـــي تخدمها وتحدد السقوف الائتمانية والاعتبارات القانونية والضمانات والمستندات المطلوبة ونوعية القروض، لإعادة ضخ أموال الودائع ضمن حركة النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع الاحتياجات المالية للتنمية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

## مشكلة البحث:

يعدّ موضوع التنمية متبايناً ومتداخلاً ومركَباً من أوجه مختلفة، فالتنمية اليوم هي مقياس يستخدم لتصنيف الدول تبعاً لمستويات النمو بين دول متخلفة وأخرى متقدمة، ويأخذ تمويل التنمية وتوفر الأموال اللازمة لها دوراً مهماً في تحقيقها.

ومن هنا فإنّ المشكلة الرئيسة تكمن في تحديد مدى وجود المدخرات المحليـــة الكافيـــة لتمويـــل عمليات التنمية على اعتبار أن المدخرات المحلية هي الخيار الأمثل لتمويل التنمية، لـــذلك إن أي نقص في الموارد يسهم في خلق فجوة تتمثل في عدم كفاية الموارد المالية لتمويل الاســـتثمارات، وهذه الفجوة تضع الدولة أمام خيارات متعددة منها القبول بمعـــدل تنميـــة مـــنخفض أو الـــسعي لمصادر تمويل مختلفة داخلية وخارجية.

فاللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد أو الدين العام الداخلي والخارجي برؤوس أمـــوال أجنبيـــة، لكن يحمل اللجوء إلى الإصدار النقدي الكثير من المخاطر غير المضمونة التي تهدد الاســـتقرار الاقتصادي من ضغوط تضخمية تصاحب هذا الإصدار وقد تخرج خارج الحدود المقبولـــة بمـــا يسبب ركوداً اقتصادياً.

كما أن رأس المال الأجنبي قد يهدد الاستقرار الاقتـــصادي والاجتمـــاعي، بينمـــا تعـــد تعبئـــة المدخرات الوطنية هي الخيار الأنسب للتنمية في حال غياب دور الأسواق المالية المتطورة التي تضمن نمو الاقتصاد من دون ضغوط تضخمية، ولتعبئة هذه المدخرات يظهر الدور المهم للنظام المصرفي كأداة فعالة لتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية واستخدام الصكوك المالية في تمويل البنى التحتية، والقيام بدور تنموي تجاه المجتمع من خلال توسيع قاعدة العاملين والقـــضاء على البطالة بالاهتمام بالحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة والتعاونيـــات باعتبارها الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك فإنّ المشكلة تكمن أيضاً في مدى وجود هذا النظام المصرفي القادر على تحمل أعباء التنمية واحتياجاتها، ولاسيما وجود المصارف التجارية التي تأخذ مركزاً حيوياً، لأنها تقوم بالجمع والوساطة بين أصحاب المقدرة التمويلية من القطاع العائلي وقطاع الأعمال مع أصحاب الحاجة التمويلية من قطاع الأعمال والمستثمرين في القطاع العام والخاص.

ولاسيما أن المناخ المصرفي في سورية يمر بمرحلة انتقالية ما تزال غير واضحة المعالم، تحمل الكثير من المخاطر والاستفسارات، لذلك يجب البحث بمدى فعالية المصارف التجارية في جذب الودائع واستثمارها على شكل ائتمانات وقروض تنموية، بما يتناسب مع تغيرات الاقتصاد الوطني .

## أهمية وأهداف البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في أهمية موضوع التنمية وتحقيق زيادة في معدلاتها، وضرورة البحث عن أنسب المصادر لتمويل عمليات التنمية، على اعتبار أن أي بحث في التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لتمويلها هو بحث بعيد عن واقع التنمية وإمكانية تحقيقها.

ويظهر هذا البحث أهمية المدخرات الوطنية كأفضل خيار لتمويل التنمية والدور الكبير للمصارف التجارية في تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة وتوجيهها تبعاً لمتطلبات التنمية، فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ويهدف هذا البحث إلى:

1- إعطاء صورة حول نشأة المصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية، ومدى فعالية هذه المصارف في جذب الودائع وتوظيفها بالشكل الأمثل.
2- إجراء التحليل الإحصائي لتطور نشاط المصارف التجارية في سورية.
3- البحث عن العوامل المالية والنقدية المؤثرة في حجم المدخرات الوطنية وإمكانية زيادة هذه المدخرات.
4- إظهار دور المصارف التجارية في تمويل عمليات التنمية.

## فرضيات البحث:

1- توجد فجوة موارد ناتجة عن الفرق بين الموارد المالية المحلية وحجم الاستثمارات المطلوبة لعمليات التنمية في سورية.

2- تمتلك المصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية الآليات والأوعية الادخارية الكافية والمناسبة لجذب وتعبئة المدخرات الوطنية.

3- يتناسب تطور نشاط المصارف التجارية، ولاسيما المقدرة التمويلية ومنح القروض مع احتياجات التنمية ومتطلباتها في سورية.

4- تسهم أدوات السياستين المالية والنقدية في سورية كالضريبة وسعر الفائدة والإنفاق الحكومي... في زيادة المقدرة على الادخار بما يخدم تعجيل عمليات التنمية في سورية.

5- تمتلك المصارف التجارية الخاصة في سورية أوعية ادخارية أكثر قدرة على جذب الودائع المحلية من المصارف التجارية الحكومية.

## منهج البحث:

سنستخدم في بحثنا هذا المنهج الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات المتعلقة بالمصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية، من حيث حجم الودائع وحجم القروض خلال سلسلة زمنية مرافقة لتغيرات سعر الفائدة والدخل ومعدلات التضخم وتغير الناتج المحلي الإجمالي...وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، لإيجاد العلاقات الارتباطية باستخدام البرنامج الإحصائي **spss** ومعرفة القوة المؤثرة في حجم المدخرات المحلية في سورية.

واستخدمنا أيضاً المنهج الوصفي التحليلي فسيظهر دوره من خلال إعطاء صورة عن واقع المصارف التجارية في سورية، مع تسليط الضوء على الأوعية الادخارية وأنماط منح الائتمان المقدمة من المصارف التجارية.

أما المنهج التحليلي فيبرز في البحث من خلال تحليل تطور نشاط المصارف التجارية، ومدى ارتباطها باحتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك بغية الوصول إلى دورها الفعال في تمويل التنمية.

## الدراسات السابقة:

**1-رسالة ماجستير بعنوان:** ًالسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين ًللباحث صالح شعبان. /اليمن/ 2005.

**موضوع البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة تأثير بعض أدوات السياسة النقدية، ولاسيما سعر الفائدة ومدى فعاليته في تعبئة المدخرات الوطنية وتحفيز الاستثمارات ودور النظام المصرفي.

وحثت الدراسة السلطات النقدية على تطوير وتوسيع نشاط المصارف ودورها المهمّ في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أما بحثنا تناول العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في حجم المدخرات وليس تأثير سعر الفائدة فقط، وأظهرنا الدور الحيوي للمصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية في جذب المدخرات المحلية.

**2-رسالة ماجستير بعنوان:** ًالعمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية في العالم العربي ً للباحثة أسار فخري عبد اللطيف البياني /بغداد/ 2005.

**موضوع البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة دور القطاع المالي والمصرفي في تعبئة الاستثمارات العربية لأغراض التنمية وتوفر المناخ المناسب الاستثمار في دولنا العربية.

وتوصلت إلى أن النهضة الاستثمارية في الدول العربية تتطلب تسريع حركة الإصلاح الاقتصادي، وتنشيط دور المصارف العربية في دعم الاستثمار العربي البيني وتحرير العمل المصرفي بين الدول العربية.

أما بحثنا تناول دور ومكانة المصارف التجارية في توفير المصادر المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات التنموية في مختلف قطاعات الاقتصاد السوري.

**3-بحث بعنوان:** ًالنظام النقدي والمصرفي السوري ً للدكتور علي كنعان /دمشق/ 2000.

**موضوع البحث:**

يهدف الباحث إلى إظهار هيكل النظام المصرفي السوري وخصائصه ودور المصارف المتخصصة في سورية ونواحي القصور فيها، والتحديات التي تفرضها العولمة على النظام المصرفي السوري ومتطلبات العولمة المصرفية.

وتوصل الباحث إلى ضرورة الاندماج المصرفي والخصخصة المصرفية والتنافس على تقديم الخدمة المصرفية الأكثر تنوعاً والأكثر جودة.

أما بحثنا تناول دراسة المرحلة الانتقالية الحالية التي يمر بها النظام المصرفي في سورية، ودور المصارف الخاصة والتطور التكنولوجي في تنشيط الأداء والفكر المصرفي.

# الفصل الأول

# تطور نشاط المصارف التجارية في سورية

**مقدمة:**

أحدثت النظم المصرفية تغيرات جذرية في اقتصاديات العالم دفعتها نحو النمو والاستقرار، حتى أصبح النظام المصرفي المتطور من أهم السمات المميزة لاقتصاديات الدول المتقدمة، بما دفع الدول النامية اليوم إلى السعي لتطوير عمل مصارفها وتحسين مناخها المصرفي، ومنها سورية التي مر النظام المصرفي فيها بمرحلة طويلة من الجمود، حملت معها فرض مبدأ التخصص في العمل المصرفي وتركيز اهتمام كل مصرف في مجال محدد من الاقتصاد الوطني بعيداً عن المنافسة، وتأميم عمل المؤسسات المالية الخاصة.

فضلاً عن الطابع الخدمي الذي امتاز به عمل المصارف المتخصصة، ولاسيما القطاع العام بعيداً عن تحقيق الربح بالمعنى الواسع له، والابتعاد عن الفن الإداري والفكر الاقتصادي في تقديم الخدمات ومنح القروض تبعاً لتوجيهات اللجنة الاقتصادية الوطنية التي تخضع للفكر السياسي وللاعتبارات السياسية.

إذاً إن رقابة الدولة على التسليف حوَل المصرف من دائرة مالية إلى دائرة عادية تلبي طلبات الأفراد بما ينعكس سلباً على الكفاءات والكوادر لديها، وسرعان ما يتحوّل هذا الجمود إلى تخلف وتراجع عن واقع النظم المصرفية العالمية التي تأثرت واستجابت للتطورات المتلاحقة لثورة الاتصالات والمعلومات، فأظهرت تغيرات جوهرية في آليات وأساليب العمل المصرفي أخرجت البنوك، ولاسيما التجارية عن دورها التقليدي من قبول الودائع، ومنح القروض إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة ومتنوعة ومتميزة ذات جودة عالية، والقيم باستثمار أموالها ضمن الفرص البديلة المتاحة باستخدام وسائل دفع إلكترونية ومواقع خاصة للمصارف على شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل التي قدمتها الثورة الإلكترونية ...

إن هذه الفروقات وغيرها من التغيرات في الاقتصاد العالمي والتحولات السياسية العالمية، فضلاً عن انتقال الاقتصاد السوري إلى مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعية لمواكبة التطورات والتحولات العالمية، من خلال السماح للمصارف الخاصة وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة بالعمل ضمن القطاع المصرفي السوري، أحدث تحولات جذرية في عمل المصارف الحكومية التي بدأت بإعادة النظر في نظمها وسياستها ونشاطها وتوزعها الجغرافي،

وتحديداًالمصرف التجاري السوري الذي شعر بالمنافسة من قبل المصارف الخاصة التي أسهم وجودها بإحداث تحولات في تطور النظام المصرفي السوري.

# 1-1 المبحث الأول:

# 2-1 لمحة حول نشأة المصارف التجارية في سورية

## 1-1-1 نشأة النظام المصرفي وسماته في سورية:

إن نشأة البنوك في صورتها الراهنة لم تكن دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما نتيجة لتطور طويل قام اعتمد على مجموعة من النظم السابقة كانت تتولى عمليات الائتمان والإقراض بصورتها الأولى.

فالبنوك الحديثة ولاسيما التجارية منها هي وريثة أولئك التجار الذين كانوا موضع ثقة للأفراد المحيطين بهم، وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة ومعاونة التجار، ومن هنا ائتمنهم الأفراد واستودعوهم نقودهم، فأصبح التاجر وديعاً تودع لديه الأموال مقابل شهادات بإيداعها، والبنوك هي وريثة الصاغة الذين اشتغلوا بتجارة الحلي والمعادن، الذين يأخذون الأموال على شكل ودائع لديهم مقابل شهادات الإيداع، وكذلك المرابون الذين كانوا يقرضون أموالهم في مقابل عمولة معينة هذه نظم الائتمان التي سبقت البنوك، التي مهدت لنشأتها وظهورها.

لكن البنوك الحديثة لا تقف عند حد حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل التجار، وهي لا تقف عند حد منح القروض من أموالهم الخاصة كالمرابين، ولا تكتفي بعمليات الصرف والصرافة كما يفعل الصاغة، إنما تقوم البنوك بكل هذه العمليات من صرافة وقبول الودائع ومنح القروض ليس من أموالها فقط وإنما من ودائع العملاء أيضاً فهي تقترض لتقرض، وهكذا نشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان.

وتتحدد وظائف البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين إحداهما نقدية تتضمن تزويد الأفراد بالنقود وتنظيم تداولها، والأخرى تمويلية فتختص بتوفير رؤوس الأموال والقيام باستثمارها ومن خلال سعي هذه المصارف إلى الربح استطاعت هذه البنوك أن تطور وظائفها وتنوعها [1].

وشهدت فترة الخمسينيات في سورية نشاطاً مالياً واسعاً حيث تأسست عدة مصارف عربية وأجنبية حوالى16مصرفاً عربياً وأجنبياً و6 مصارف سورية، وبلغ عدد المصارف العاملة عام

---

[1] ناشد، سوزي عدلي، 2007- مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ص211.

1961 حوالى 19مصرفاً تضم 57 فرعاً في المحافظات والمناطق في سورية، ولكن تبعاً لتغيرات سياسية وتوجهات اشتراكية صدر القرار رقم 1446 تاريخ 10 آب 1963 الذي قضى بدمج المصارف التجارية العاملة في سورية والبالغة 16 مصرفاً في خمسة مصارف هي: بنك سورية والمهجر، بنك أمية، بنك الشرق العربي، بنك العالم العربي، بنك الوحدة العربية[1].

ثم صدر قانون التخصص المصرفي منذ عام 1966 الذي حدد خمسة مصارف أساسية هي: المصرف التجاري السوري، والمصرف الزراعي التعاوني، والمصرف العقاري، والمصرف الصناعي ومصرف التسليف الشعبي.

ولكن في عام 2001 سُمح بإحداث المصارف الخاصة في سورية بموجب القانون رقم (28)، لعام 2001 القاضي بتأسيس مصارف خاصة في سورية، وكانت بداية المصارف العاملة بنك بيمو السعودي وبنك سورية والمهجر في عام 2003، ويزداد عدد هذه المصارف حيث بلغ عدد المصارف وفروعها في نهاية العام 2007 إلى حوالى 66 فرعاً لتشكل بذلك 18.9% من مجموع فروع النظام المصرفي السوري [2].

يتمتع النظام المصرفي في كل دولة بسمات وخصائص تميزه عن غيره من الأنظمة في دول أخرى تبعاً لاحتياجات التنمية والخطط الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية للدول ومن أهم الخصائص التي تميز النظام المصرفي السوري، ما يأتي: [(3)]

**أولاً: الطابع الخدمي:**

تحتل المصارف الحكومية المتخصصة في الاقتصاد السوري أهمية كبيرة وتهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم الخدمة التمويلية للاقتصاد الوطني، ولا تهدف لتحقيق الربح بالمعنى الواسع والعام ومما يؤكد على الطابع الخدمي للنشاط المصرفي الإجراءات الآتية:

1- ليس للمصارف الحكومية المتخصصة وسائل دعاية معينة لتجميع المدخرات الوطنية على شكل ودائع لديها، كما أنها تقوم بإعادة توظيف الأموال تبعاً للخطة الاقتصادية.
2- تحصل المصارف على خطة التسليف من اللجنة الاقتصادية الوطنية التي توضع على أساس تعديلات وطنية وليس على أساس تقديرات الربح أو الخسارة.
3- لا توجد لدى المصارف خطة محددة لتسويق القروض، وإنما يتم منح القروض حسب حاجة الجهة الطالبة. وقد يبقى لدى المصرف أموال فائضة دون توظيف.

---

[1] كنعان، علي، 2000- النظام النقدي والمصرفي السوري. دار الرضا للنشر، دمشق، ص 66.

[2] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر 2007 ص23

[3] كنعان، علي، 2000- مرجع سبق ذكره، ص(51-60).

4- لا يتدخل المصرف ولا يراقب أو يشرف على تنفيذ القرض حسب الهدف وإنما تبعاً لحاجة المدين نفسه وخطته.

إن هذه الإجراءات تؤكد أن النشاط المصرفي في المصارف الحكومية المتخصصة هو نشاط خدمي لا يسعى إلى زيادة الأرباح، وذلك على عكس المصارف الخاصة التي ظهرت في النظام المصرفي السوري منذ عام 2002 التي ترسم خططاً وسياسات وبرامج تهدف إلى تعظيم الأرباح وتستخدم وسائل دعاية لتجميع أكبر قدر من المدخرات، وتسعى لتوظيف أكبر قدر ممكن من الأموال لرفع مستوى الربحية في تلك المصارف.

**ثانياً: التخصص:**

يهدف التخصص إلى نقل المصارف من مؤسسات متنافسة فيما بينها على الزبائن إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له، وقد بدء التخصص المصرفي في سورية منذ عام1966 بقرار وزير الاقتصاد رقم 813، وظهرت النتائج الإيجابية للتخصص المصرفي في أعوام السبعينيات ولكن لم يحقق النجاحات المتواصلة فيما بعد، حيث تعرضت المصارف لبعض المشاكل الفنية في أعوام الثمانينيات عندما تعددت أسعار الصرف وأدى ذلك إلى تطور سريع في المصرف التجاري السوري دون غيره من المصارف الأخرى، واستمر التطور حتى أصبح المصرف التجاري السوري في التسعينيات يسيطر على80%من حجم العمل المصرفي.

وأصبح التخصص عبئاً على المصارف، وساعد على نمو وتطور مصرف واحد على حساب المصارف الأخرى، ولكن هذا المصرف بدأ يتعرض للمنافسة الحقيقية من قبل المصارف الخاصة في سورية التي بدأت بنشاطها المصرفي منذ عام 2003، التي وصل عدد فروعها عام 2007إلى 66 فرعاً بعد أن كان21 فرعاً في عام 2005 [(1)].

**ثالثاً: المركزية في اتخاذ القرارات المصرفية:**

تخضع المصارف المتخصصة في سورية لإشراف وزارة الاقتصاد المباشرة، لكن هذه الأخيرة تخضع في توجيهاتها للجنة الاقتصادية التي يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزارات الأخرى، كالاقتصاد والمالية والزراعة والصناعة والتموين وتخطيط الدولة وغيرها... وتظهر الإدارة المركزية للمصارف في الإجراءات الآتية:

1- تضع اللجنة الاقتصادية خطة التسليف دون دراسة إمكانية تمويل هذه الخطة وفي حال النقص تلتزم المصارف بالحصول على القروض من المصرف المركزي.

---

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر 2006، ص 10.

2- إن عدم تسديد القروض يدفع المصارف للاقتراض من المصرف المركزي، مما يؤدي الى زيادة معدلات التضخم.
3- تجبر الهيئات العليا المصارف على تزويد القطاع العام بالقروض اللازمة دون مناقشة خطة الشركة أو الربحية، وهذا يساهم في هدر أموال مؤسسات القطاع العام، كما يمنع المصرف من إجراء الرقابة لارتباط القرض بقرار من سلطة عليا.

بينما نجد أن المصارف الخاصة تتقيد بالسياسات والقوانين التي يحددها المصرف المركزي في سورية، أي نجد اختلاف بين المصارف الخاصة والمصارف الحكومية من حيث اتخاذ القرارات والسلطة التي تصدرها.

**رابعاً: ضعف الكفاءات والخبرات الفنية:**

إن ارتباط قرارات التسليف في المصارف الحكومية المتخصصة بالجهات العليا يفقد المصرف دوره في تحديد أسس التسليف ودراسة الجدوى الاقتصادية، وبالتالي يتحول الموظّفون من خبراء إلى أداة تنفيذ وعمال يعرفون فقط في الإجراءات المالية والنقدية.

لذلك إن سيطرة الدولة على التسليف يحول المصرف من دائرة مالية إلى دائرة عادية تلبي طلبات الأفراد، وينعكس ذلك سلباً على الكفاءات والكوادر الموجودة في المصرف.

بينما نجد أن المصارف الخاصة في سورية تسعى للبحث عن كفاءات وخبرات وتقوم بتدريب العاملين لديها لفترات طويلة، وقد يكون التدريب خارج سورية في لبنان أو الأردن، فضلاً عن تحفيز العاملين بالرواتب والأجور المرتفعة، حيث تمثل إمكانية العمل في البنوك الخاصة أفضل الفرص المتاحة في سوق العمل في سورية.

**خامساً: استخدام التقنيات الحديثة:**

إن إدخال أجهزة الاتصال الحديثة والكومبيوتر والبرامج المالية المتطورة قد أدى إلى تطوير العمل المصرفي بشكل جذري، فلم يبق من الأساليب السابقة سوى اسم العملية فقط (إيداع) على سبيل المثال أو(سحب)، وقد أصبح بمقدور المودع التعرف على رصيده خلال لحظات عبر شبكة الكمبيوتر والحصول على كشف تفصيلي به، ولم تقف التقنيات عند هذا الحد، بل تطورت حيث نشأت بنوك المعلومات، أي طورت بعض المصارف برنامجاً يشمل كل مواطني الدولة وأرقامهم ومصالحهم والمهن التي يمارسونها وسلوكياتهم من خلال تتبع حياتهم اليومية بشكل مباشر وغير مباشر بمساعدة السلطات المحلية والقضائية وغيرها.

إن تطور وسائل الاتصال والتقنية في العمل المصرفي تؤدي إلى تخفيض عدد العاملين والموظفين، مما يخفض التكلفة والازدواجية و سرعة في إنجاز المعاملات المصرفية لجذب الزبائن الجدد الذين يسهمون في زيادة ربحية المصرف، أما في سورية فإن دخول الوسائل

التقنية والكمبيوتر لم تكن بالفعالية المطلوبة منها، حيث لم تؤثر في عدد العاملين أو سرعة إنجاز المعاملات المصرفية أو زيادة التوظيف للمدخرات.

## سادساً: توجيه المصارف نحو القطاع العام:

بما أن الدولة اعتمدت طريق التحول الاشتراكي منذ 1963، فقد اعتمدت القطاع العام قطاعاً رائداً في الاقتصاد الوطني، لذلك تخصص الدولة لقطاعها العام نسبة كبيرة من القروض لكي تساعده على تطوير نفسه وزيادة إنتاجيته، ولكن تركزت أغلب قروض القطاع العام على المواد الأولية، أو على تحويل المخزون، أو تمويل المشتريات، ولم تتجه إلى تحديث الآلات التي تشكل الركيزة الأساسية في الإنتاج، مما أدى إلى تخلف هذا القطاع، وتدني نوعية منتجاته وزيادة حجم المخزون وعدم قدرة المصانع على تسديد القروض، مما فرض على الدولة إعادة جدولة ديون القطاع العام أو تأجيل السداد بقرارات إدارية وغير اقتصادية، ولإعطاء نظرة بسيطة وسريعة على توزع القروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (1)

تطور القروض المصرفية حسب القطاعات (بملايين الليرات السورية)

| القطاعات | 1995 | 2000 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | معدل نمو القروض | نسبة القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العام | 140439 | 187356 | 177566 | 182331 | 199195 | 219848 | %56 | %46 |
| المشترك | 490 | 219 | 123 | 118 | 108 | 59 | -%87 | %0.12 |
| التعاوني | 12032 | 13490 | 11881 | 12630 | 12411 | 11942 | -%0.74 | %2.5 |
| الخاص | 51145 | 62902 | 97400 | 135021 | 210009 | 241792 | %372 | %51 |
| المجموع | 204106 | 263967 | 286970 | 330100 | 421723 | 473641 | %132 | %100 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 503.**

أن هذا الجدول يوضح زيادة حصة القطاع العام من القروض المصرفية مقارنة بالقطاعات الأخرى، فقد استأثر القطاع العام في عام 1995 بـ 68% من القروض أما القطاع الخاص فكانت حصته 25% من إجمالي القروض المصرفية، ولكن في عام2006ازدادت حصة القطاع الخاص من 25إلى51% من إجمالي القروض المصرفية [1] وتضاعف حجم قروضه إلى حوالى 372% من عام 1995الى عام 2006، بينما تراجع تمويل القطاعيين المشترك بنسبة -87%والقطاع التعاوني بنسبة -0.74%، مما يدل على بداية اهتمام الدولة بالقطاع الخاص إلى جانب اهتمامها الكبير في القطاع العام، أي أن الدولة تعمل بسياسة التعددية الاقتصادية وتوجه

[1] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص503 .

القطاعين العام والخاص معاً في آن واحد، لأن وجودهما هما معاً في حقول الإنتاج يساعد على توفير سلع وخدمات أكثر للاقتصاد الوطني وبأسعار تتناسب مع الدخول كافة.

### 1-1-2 نشأة المصارف الحكومية المتخصصة في سورية:

ترتبط المصارف الحكومية دوماً بالظروف السياسية السائدة في الدولة، لأنها تعمل في ظل الحكومة وبدعم منها، وتبعاً لتغير الأوضاع السياسية في سورية نتيجة لثورة8 آذار وإنتاج الفكر الاشتراكي ثم البدء بتأميم قطاعات الاقتصاد كافة ومنها القطاع المصرفي، لذلك صدر قانون التخصص المصرفي رقم 813 تاريخ 1966/10/19 عن وزير الاقتصاد بإنشاء خمسة مصارف أساسية هي: المصرف التجاري السوري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي، ويظهر الجدول الآتي المصارف المتخصصة وفروعها في المحافظات والمناطق السورية 2006/12/31:

الجدول رقم (2)

فروع المصارف المتخصصة في 2007/12/31

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | النمو | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المصرف الصناعي** | 17 | 17 | 17 | 17 | 17 | 17 | 17 | 17 | %0 | %6.5 |
| **المصرف التجاري السوري** | 54 | 54 | 49 | 51 | 51 | 53 | 53 | 56 | %3.7 | %21.3 |
| **المصرف الزراعي التعاوني** | 106 | 106 | 106 | 106 | 106 | 106 | 106 | 106 | %0 | %41 |
| **المصرف العقاري** | 15 | 15 | 15 | 15 | 17 | 17 | 19 | 20 | %33.3 | %7.6 |
| **مصرف التسليف الشعبي** | 59 | 59 | 59 | 62 | 62 | 63 | 63 | 63 | %6.7 | %24.4 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للعام ،2008 ص 428-429.**

نلاحظ أن عدد المصارف الحكومية المتخصصة العاملة لم يتغير بصورة ملحوظة خلال السنوات الست السابقة، حيث نجد أن نسب النمو شبه ثابتة باستثناء المصرف العقاري الذي شهد مؤخراًنشاط وحركة واضحة ضمن السوق السورية، كما يمتلك المصرف الزراعي أكبر عدد من الفروع تبعاًلطبيعة الاقتصاد الوطني، وللتعرف على نشأة هذه المصارف وفروعها في المحافظات والمناطق في سورية نتحدث عن هذه المصارف كل على حدة [1].

### أولاً: المصرف التجاري السوري:

تضمن قرار التخصص المصرفي تحويل مصرف العالم العربي إلى المصرف التجاري السوري ثم تم دمج المصارف التجارية الخمسة العاملة في سورية بالمصرف التجاري السوري وأعطى هذا المصرف الحق في تمويل العمليات التجارية الداخلية، وأصبح المصرف التجاري السوري

[1] كنعان، علي، 2000- مرجع سبق ذكره، ص(66-69).

يحمل تسمية ًالمؤسسة العامة للمصرف التجاري السوريً ويرتبط بوزارة الاقتصاد ويعمل تحت عنوان ًالمصرف التجاري السوريً ويقوم بالأعمال الآتية:

1- استقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها.
2- تقديم القروض والسلف بجميع أنواعها للقطاعات: العام والخاص والمشترك.
3- خصم الأوراق التجارية بأنواعها كافةً (سندات الأمر – سندات الدفع – السفاتج).
4- المتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة.
5- فتح الاعتمادات المستندية وتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

يعد المصرف التجاري السوري الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، وقد بلغت ودائعه حوالى 359447 مليون ليرة سورية في عام 2006، أي حوالى 48%من حجم الودائع في النظام المصرفي، بينما يبلغ حجم توظيفاته في نفسه العام حوالى 196968 مليون ليرة سورية [1]أي حوالى 58%من حجم توظيفاته إلى النظام المصرفي، وهي نسبة مرتفعة تؤكد على سيطرة المصرف التجاري السوري وهيمنته على النظام المصرفي، وذلك بسبب تخصصه بتمويل نشاط القطاع العام مع تقديم القروض بالمقابل للقطاع الخاص.

**ثانياً: المصرف الزراعي التعاوني:**

تخصص المصرف الزراعي القائم في سورية في تمويل النشاطات الزراعية بأشكالها المتعددة حيث يقوم باستقبال الودائع من المزارعين، ويقدم القروض والسلف النقدية والعينية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى القروض الطويلة الأجل دون فائدة لمشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر لدعم النشاط الزراعي الطويل الأجل وتشجيع الجمعيات التعاونية.

وبلغت القروض الزراعية في عام1995حوالى15520مليون ليرة سورية، بينما نجد أن هذا العدد انخفض إلى أقل من النصف في عام،2006حيث بلغت قروض المصرف الزراعي التعاوني حوالى 8371 مليون ليرة سورية، بينما استقبل ودائع من العام1995 حوالى 6258.6 مليون ليرة سورية مقابل حوالى 53541.9مليون عام 2006[2]، مما يدل على تراجع في منح القروض الزراعية على الرغم من زيادة الودائع التي استقبلها المصرف الزراعي التعاوني.

**ثالثاً: المصرف الصناعي:**

تم إحداث مؤسسة مصرفية عام1968على شكل شركة مساهمة تدعى المصرف الصناعي يتمتع بضمانة الدولة، ويعمل تحت إشراف ومراقبة وزارة الصناعة وحدد رأس ماله بمبلغ12 مليون ليرة سورية تكتتب الدولة بمقدار25%من رأسمال المصرف ويسهم المصرف بدعم القطاع

---

1 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 505.

2 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 504.

الصناعي من خلال تقديم العون والمساعدات للشركات الصناعية، وتقديم القروض والسلف للقطاع الصناعي بهدف توسيع المنشآت القائمة أو إحداث منشآت جديدة، وقروض لشراء المواد الأولية لمدة سنة لتمويل عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى المشاركة في وضع الخطة الصناعية، وقد وصل رأس مال المصرف الصناعي في عام 2005 إلى حوالى 1115 مليون ليرة سورية، على اعتبار أن المصرف الصناعي يعتمد على رأس ماله كأهم مصادر التمويل.

كما بلغت الودائع لدى المصرف الصناعي في عام 2006حوالى2007مليون ليرة سورية لكنها مازال قليلة مقارنة بالمصارف الأخرى حيث لا تتجاوز 2.7% من إجمالي ودائع النظام المصرفي، أما القروض التي قدمها المصرف الصناعي فقد بلغت في نفس العام حوالى8410.9 مليون ليرة سورية[1].

**رابعاً: المصرف العقاري:**

تأسس المصرف العقاري عام 1966 برأسمال قدره 15 مليوناً، يكتتب المصرف المركزي بـ 5 ملايين ليرة سورية، ويكتتب بالباقي مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمصارف التجارية وشركة الضمان السورية، والهدف هو منح القروض من أجل البناء أو الإنشاء أو استكمال المنشآت السياحية والصناعية والحرفية والمستشفيات والمساكن والمشاريع العمرانية وغيرها.

ويسعى المصرف إلى تطوير إمكانياته لكن القروض الطويلة الأجل وارتفاع معدلات التضخم يؤثران في توظيفات المصرف وأرباحه ويحدان من تطوره السريع، وقد بلغت توظيفات المصرف العقاري في عام 2006 حوالى 70152 مليون ليرة سورية، وهي تعادل حوالى 21% من إجمالي توظيفات النظام المصرفي في سورية، بينما استقبل ودائع مصرفية لعام 2006 حوالى88717 [2] مليون ليرة سورية، وهي تعادل حوالى11.9%من ودائع النظام المصرفي.

**خامساً: مصرف التسليف الشعبي:**

تم إنشاء مصرف التسليف الشعبي في1966/7/18 برأسمال قدرها 3 ملايين ليرة سورية، وتخصص هذا المصرف بتقديم الخدمات المصرفية لصغار المتعاملين من التجار والصناع والحرفيين وذوي الدخول المحدودة، ويقوم المصرف بإصدار شهادات الاستثمار (أ–ب) لتشجيع الادخار وإصدار المجموعة (ج) ذات الجوائز.

وتطور نشاط المصرف بشكل ملحوظ منذ عام1990حتى الوقت الحاضر وهو يسهم بشكل فعال في تمويل الأنشطة التجارية والصناعية والأفراد بالإضافة إلى إسهامه في تمويل الموازنة عن طريق قروض شهادات الاستثمار، وقد بلغ حجم الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي لعام

---

[1] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 504.

[2] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 505.

2006 حوالى 65195.4 مليون ليرة سورية، بينما بلغت شهادات الاستثمار في العام ذاته حوالى 38855.6 مليون ليرة سورية، وبلغت القروض التي منحها المصرف لعام 2006 حوالى 50105.2 مليون ليرة سورية [1].

## 3-1-1 نشأة المصارف الخاصة في سورية:

عادت المصارف الخاصة لتنشط في القطاع المصرفي في سورية بعد انقطاع لنحو ثلاثة وأربعين عاماً، وذلك عند صدور القانون رقم /28/ تاريخ 2001/4/16 الذي أجاز تأسيس المصارف في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة خاصة، أو مشتركة، وبلغ عدد فروع المصارف الخاصة 66فرعاً في نهاية العام ،2007 لتشكل بذلك فروع المصارف الخاصة18.9%من مجموع عدد الفروع المصرفية في سورية، وشكلت ودائع المصارف الخاصة 22%من مجمل الودائع المصرفية، مما يشير إلى التطور الواضح في حصة هذه المصارف من الودائع في السوق المحلية لعام 2006[2]، وكان أول المصارف العاملة في سورية هو بنك بيمو السعودي الفرنسي ثم بنك سورية والمهجر ويظهر الجدول الآتي المصارف وفروعها في عام2006:

الجدول رقم (3)

عدد المصارف الخاصة العاملة في سورية وفروعها في 2007/12/31

| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| بيمو السعودي الفرنسي | 1 | 5 | 9 | 12 | 15 |
| سورية والمهجر | 1 | 4 | 6 | 9 | 10 |
| الدولي | - | 1 | 6 | 10 | 14 |
| العربي | - | - | 1 | 3 | 6 |
| عودة | - | - | 2 | 5 | 9 |
| بيبلوس | - | - | 1 | 4 | 6 |
| بنك سورية والخليج | - | - | - | - | 1 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ،2008 ص 429.**

يظهر الجدول عدد المصارف الخاصة السورية ونلاحظ زيادة عدد هذه المصارف من عام2003الى عام2006 لتشكل نسبة 13%من مجموع الفروع المصرفية في سورية، مما يدل على أن السوق المصرفية السورية هي سوق واعدة للنشاط المصرفي، وقد ازداد اليوم عدد المصارف بشكل واضح سواء العاملة في السوق أو التي ماتزال قيد التأسيس.

1 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 505.

2 التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر 2007، ص23.

ويعد بنك بيمو السعودي الفرنسي أول بنك خاص تأسس في سورية و قوة هذا البنك كونه جزء من مجموعة دولية (Credit Agriole France)، وأن البنك تطور سريعاً ويملك خطة طموحة لإنشاء فرع له في كل المحافظات والمناطق السورية، كما أن البنك الدولي للتجارة والتمويل الذي يسهم فيه بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنسبة 49% يعطيه المقدرة على منح القروض السكنية.

كما يوجد بنوك أخرى كبنك سورية والمهجر و بيبلوس وبنك عودة الذي بدأ بأعلى رأس مال تأسيسي2.5مليار ليرة سورية، مما أعطاه مقدرة أكبر على توظيف أمواله[1]، وإن عدد المصارف الخاصة في سورية في زيادة مستمر، فقد بدأ بنك سورية والخليج في العمل بالسوق السورية في 2007، وكذلك بنك سورية–الأردن وفرنسبنك والمشرق والكثير من البنوك وفروعها التي ما يزال بعضها قيد التأسيس.

## 4-1-1 مفهوم البنوك التجارية وسماتها الرئيسة:

البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تعمل أساساً بقبول ودائع الأفراد ومنح الائتمان قصير الأجل، وقد أطلق على هذه البنوك مصطلح ًبنوك الودائعً (2).

لكن لم يعد هذا النوع يقتصر على قبول الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل وخصم السندات والكمبيالات للتجار والصناعيين سداً لرؤوس الأموال، وإنما ذهب التطور المصرفي إلى أكثر من ذلك كتزويد الصناعة والهيئات العامة بالائتمان الطويل الأجل وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية والاستثمار في الأسواق المالية وتقديم الخدمة المصرفية المميزة القادرة على إيجاد الحلول لمشاكل العملاء من برامج التأمين أو بطاقات الائتمان أو قروض لشراء المنازل أو السيارات وغيرها من متطلبات الحياة اليومية التي ساعدت البنوك التجارية في إمكانية إنجازها أو امتلاكها(3).

وإن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص، وإنما لتتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتغيرة باستمرار بنتيجة التطور الاقتصادي.

وتتميز هذه البنوك بمقدرتها على خلق النقود أي على إصدار وسائل الدفع، فالخاصية التي تتميز بها البنوك التجارية عن كلّ الوسطاء الماليين هي مقدرتها على خلق النقود في شكل ودائع

---

[1] نجمة، راما، 2006– البنوك الخاصة وليد رقمي في بيئة ورقية. مجلة الاقتصاد والنقل، العدد (20) تشرين الثاني، دمشق، ص(10–16).

[2] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003– أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص100.

[3] G.luckett, Dudley, 1988- Money and banking. MCGRAW Hill book Company, London, PP29-30

تحت الطلب قابلة للسحب عليها بشيكات، أي نقود كتابية لأن التزامات البنك تتمتع بالقبول العام [(1)].

وتتعدد أسماء هذا النوع من البنوك، ففي انكلترا تعرف ببنوك الودائع**deposit Bank** أو البنوك التجارية **Banks Commercial**، وفي الدول الأوروبية تعرف بنوك الائتمان **Credit banks**، وفي الولايات المتحدية الأمريكية تعرف بالبنوك الأهلية **National banks**، أو تسمى البنوك الخاصة **Private banks** [(2)].

تتميز المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين (المودعين) باعتبارها وسيطاً مالياً، حيث تتسم المصارف التجارية بصغر حجم رأسمالها قياساً بالأموال المتاحة للاستثمار، إن هذه الحقيقة جعلت تحقيق الأرباح للمصرف لا تتم إلا من خلال الاستخدام الأكبر لأموال الآخرين (المودعين) في مختلف عمليات التشغيل من استثمار وتمويل، بالتالي كلما توسعت استثمارات المصرف في الأموال المتاحة له زادت أرباحه، و كلما طال زمن الاستثمار تعرض المصرف إلى المخاطرة، لكن المصرف وسيط ولا بد له أن يضمن حقوق المودعين من خلال توفير السيولة الكافية لها.

إن هذه التداخلات أسهمت في إيجاد سمات أصبحت من خصائص المصارف التجارية وهي ًالربحية و السيولة والملاءة والأمان ً وتشكل هذه السمات الثلاث هرماً متساوي الأضلاع، حيث تهتم الإدارة بمراعاتها، وتسعى لتحقيق التوازن فيما بينها رغم ما تظهره هذه السمات من تعارض شديد بسبب التضارب في المصالح بين الملاك والمودعين، فالملاك يهدفون لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وأصحاب الودائع أملهم يتركز بوجود أموالهم عند طلبها [(3)].

أما وظائف البنك فتتمثل بصفة رئيسية بخلق نقود الودائع وثلاث وظائف أساسية، هي قبول الودائع ومنح الائتمان، وخصم الأوراق التجارية مع تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بتلك الوظائف [(4)] وأهمها:

1- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من المصادر المختلفة سواء تعلقت بشيكات أو كمبيالات أو سندات أذنية مسحوبة لصالحها أو باسمهم أو سندات أسهم يمتلكونها، وكذلك دفع ديونهم لمستحقيها داخل الدولة أو خارجها.

---

[1] ناشد، سوزي عدلي، 2007– مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ص211.

[2] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2005– اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص146.

[3]الزبيدي، حمزة محمد، 2000– إدارة المصارف. الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان ص(56–57).

[4] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003– مرجع سبق ذكره، ص102.

2- قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه بشراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها بإدارة متخصصة.

3- استبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية، والعكس.

4- تأجير خزائن صغيرة لعملاء البنك يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة.

5- إصدار خطابات ضمان لمصلحة عملاء البنك يتعهد فيها بسداد مبالغ معينة.

6- التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها لمصلحة البنك أو عملائه. (1)

وتتنافس البنوك التجارية من خلال هذه الأقسام والوظائف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن إطار السيولة المناسبة والأمان الذي يحفظ أموال المودعين وسمعة البنك وإدارته.

[1] ناشد، سوزي عدلي، 2007- مرجع سبق ذكره، ص(212-213).

# 3-1المبحث الثاني:

## 4-1 دور الفكر الحديث في تطوير الخدمة المصرفية

### 1-2-1أثر التطور التكنولوجي على الفكر المصرفي:

إن هذا العصر هو عصر ثورة الاتصالات والمعلومات التي أحدثت تغيرات جوهرية في آليات وأساليب العمل ضمن القطاع المصرفي لسرعة تأثر هذا القطاع واستجابته للمتغيرات الخارجية، مما أدى إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة، فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك، ولاسيما البنوك التجارية بما تقوم به من قبول الودائع ومنح الائتمان، والتطلع إلى تقديم خدمة مصرفية متطورة ومتنوعة تمتاز بالجودة والتمييز بالاعتماد على التطور التكنولوجيا من وسائل دفع حديثة واستبدال بعض الخدمات التقليدية بخدمات إلكترونية .

ولابد من الإشارة إلى أن هناك ثلاثة تطورات مهمة حصلت في العمل المصرفي بين عام 1950الى،1970 نتيجة لتطور المناخ الاقتصادي والتكنولوجي، تتمثل بإدخال المحترفين**Professional** إلى العمل المصرفي، ثم دخول ثقافة التسويق والبيع **Marketing & Sales**، وتنامي دور التكنولوجية الذي مر دخوله إلى العمل المصرفي بالمراحل الآتية[1]:

1- مرحلة دخول التكنولوجيا بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية **Back Office Operation** كالتقارير المالية والمحاسبية.

2- مرحلة تعميم الوعي التكنولوجي**Technology Awareness** على العاملين بالمصارف وتدريبهم على برامج مالية، وذلك تحضيراً لدخول أوسع للتكنولوجيا.

3- مرحلة دخول الاتصالات لخدمة الزبائن **Online Real Time** .

4- مرحلة الضبط والرقابة على التكاليف**Cost Control** في هذه المرحلة لجأت إدارة المصرف إلى الاستعانة باختصاصين لمساعدتهم في ضبط التكاليف.

5- مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصل كباقي الأصول **Asset Like Any Other Asset**.

6- مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملاً أساسياً من أعمال المصرف في هذه المرحلة وضعت الإدارة استراتيجية للتكنولوجيا لزيادة إنتاجيتها.

ومن المعروف أن اهتمام البنوك ينصب على بيع منتجاتها في الأسواق الحالية والتي تسعى لدخولها، وفي تطوير هذه المنتجات والإضافة عليها والبحث عن عملاء جدد ودخول أسواق

---

[1] الشمري، ناظم محمد نوري، العبد اللات، عبد الفتاح زهير، 2008- الصيرفة الإلكترونية . دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ص (25-26).

جديدة كلما سمحت لها الفرصة [1]، وهنا ظهر أثر التطور التكنولوجي من خلال إيجاد السبل والوسائل القادرة على خلق منتجات مصرفية جديدة أو لسهولة الوصول إلى أسواق جديدة لتقديم الخدمات وتطويرها فقد أصبحت العمليات المصرفية تعتمد على الركيزة الإلكترونية ، فنجد اليوم أن قوام العمل المصرفي هو شبكة الإنترنت ونظام التبادل الإلكتروني للبيانات **(EDI)** **Electronic Data Interchange**، بما يتيح إمكانية الوصول السريع وبتكلفة أقل، فقد ساعد التطور التكنولوجي على إتمام الخدمات المصرفية عن بعد من دون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة وألغى فكرة القيود الجغرافية واستبدال المستندات الورقية بأخرى إلكترونية، ونشأ ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية التي قدمتها البنوك من خلال الكمبيوتر الشخصي والمصرف المنزلي وصيرفة الهاتف والمصرف المكتبي الخلوي [2]....

ويمكن القول إن المصارف خلقت خدمات أو منتجات حديثة مبتكرة اعتماداً على الثورة الحاصلة في المجال الإلكتروني كوسائل الدفع الإلكترونية ، أو ما يسمى (النقود المصرفية) والنقود الإلكترونية **e-money** أو انتشار الصرافات الآلية **(ATMs)** و الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وشهادات التوقيع، كما تسعى المصارف إلى تطوير نظام البطاقات المصرفية الذكية الآمنة **SET** [3].

إن الثورة التكنولوجية أثرت في شؤون الحياة اليومية ففي البلدان المتقدمة كل الأسرة تستعمل شبكة الإنترنت لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، وهذا ما نتوقعه بالنسبة لنا خلال السنوات القادمة، حيث ستصبح الخدمات الإلكترونية و الصيرفة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت عاملاً أساسياً في نجاح المؤسسات المصرفية التي تهتم بها.

### 1-2-2 الصيرفة الإلكترونية :

لقد فرض دخول الإنترنت على العمل التجاري وبروز ظاهرة التجارة الإلكترونية والنمو المتسارع للاقتصاد العالمي على المصارف، أن تستفيد من هذه الشبكة لتقديم خدمات مصرفية ومالية بشكل إلكتروني عبر الإنترنت مثل بطاقات الائتمان والصراف الآلي وصيرفة الهاتف والمصرف المكتبي والمصرف الخلوي.

بالتالي إن بناء موقع إلكتروني**Web Site** للمصرف يعد أمر مهماً جداً ويحقق منافع عديدة من مقدرته على الوصول إلى ملايين العملاء، وتخفيض تكاليف الإعلان، وتخفيض تكاليف الخدمة،

---

[1] البديري، حسن، 2003- البنوك. دار الوراق للنشر، عمان، ص(307-309).

[2] الحسين، حسن شحادة، 2007- الجديد في التقنيات المصرفية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص(191-194).

[3] Bensouss an (A), 1996- internet Aspects juridiques. sous Ladirection de Alain Ben soussn, Hermen P7.

والوصول إلى السوق العالمية، ولكن يجب أن يتم عند تصميم الموقع مراعاة العديد من الأمور مثل الدقة والمظهر الخارجي والتنسيق بين مكونات الموقع والقدرة على التفاعل مع العملاء[1].

وقد قدمت شركة مايكروسوفت سوق الإنترنت المصرفي كفرصة تسويقية مهمة لمنتجاتها ولتحديد التطبيقات المالية بنظام **Windows** للتشغيل الذي يمكن المصارف من إجراء عملياتها المعقدة عبر شبكة الإنترنت.

وقد أدت الصيرفة الإلكترونية إلى ظهور نظام التبادل الإلكتروني للبيانات **Electronic Data Interchange** الذي يقلل الوقت والتكلفة، ويسمح هذا النظام بنقل الرسائل من كمبيوتر إلى آخر لجميع الأطراف المشاركة في العملية التجارية وأوجد بديل للمستندات الورقية هو المستندات الإلكترونية، وكذلك التوقيع الإلكتروني. (2)

ويسمح نظام التبادل الإلكتروني للبيانات بنقل أوامر الشراء وأوامر البيع والفواتير وبرامج للتحاور مع العملاء، وكذلك ظهر الاعتماد المستندي الإلكتروني، حيث يقوم المستورد بإرسال طلب لإصدار اعتماد مستندي بوساطة الفاكس أو الحاسب الإلكتروني، فإذا قبل البنك مصدر الاعتماد طلبه يرسل رسالة معادة بالوسيلة نفسها، ويرسل نص الاعتماد إلكتروني إلى المستفيد، ثم يتم فحص الرسائل المرسلة بشكل ورقي للتأكد من مطابقتها مع شروط الاعتماد المستندي، وفي حال المطابقة يتم الدفع إلكترونياً للمستفيد بتحويل إلكتروني للمبلغ إلى حساب المستفيد.

وإن ظهور الصيرفة الإلكترونية **Electronic Banking** يعود للبنوك بفوائد أهمها (3):

1- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية من دون الانتقال إلى البنك، مما يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة.
2- تطوير تكنولوجيا المعلومات وتعزيز رأس المال الفكري.
3- تقرب الصيرفة الإلكترونية المتعامل من المصارف وتجعله متواصل على مدار الساعة.
4- اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.
5- إن استخدام الإنترنت في المصارف يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية.

وفي العالم العربي هناك قلة من البنوك التي توفر خدمات الصيرفة الإلكترونية، ولكن نظراً لما توفره الصيرفة الإلكترونية من ميزة تنافسية، فإن بعض المصارف الكبيرة بدأت بتوفير هذه

---

[1] Award, E, 200-Electronic Commerce from Vision to Fulfillment. Prentice Hall, Upper Saddle River, .US, New Jersey PP 137-140

[2] الحسين، حسن شحادة، 2007– الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ص(194–201).

[3] الحسين، حسن شحادة، 2007– مرجع سبق ذكره ص(206–207).

الخدمة. فالبنوك العربية ملزمة بالإسراع في تطوير وتحديث الخدمات المصرفية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الآتية.

### 3-2-1 النقود المصرفية ونظام الدفع الإلكتروني:

يمتاز مجال العمليات المصرفية بسرعة المعاملات ومواكبة التطورات، حيث ظهرت بدائل متعددة عن استخدام النقود كوسائل الدفع الورقية كالوفاء بالأوراق التجارية سواء كمبيالة أو سند لأمر أو شيك، ومنها ما هو آلي من دون تداول النقود الورقية كالبطاقات الإلكترونية، وهي ما يطلق عليه اليوم وسائل الدفع الحديثة أو ما يسمى بالنقود الإلكترونية **Electronic Money**.

واتسع الاستخدام الحقيقي للبطاقات البلاستيكية من خلال البنوك، ولاسيما البنوك التجارية بقيام بنك ناشيونال فرانكلين عام 1950بمدينة نيويورك بإصدار بطاقة. **National Credit Card Club**، كما ظهرت في فرنسا حوالى 1954 ببطاقة دينرز كلوب **Cartes dudiners** (1)، ثم انتشرت وسائل الدفع الحديثة إلى باقي الدول الأوروبية وانكلترا، وسرعان ما انتقلت هذه الوسائل إلى أرجاء العالم.

لما تقدمه من مزايا فهي وسيلة وفاء بالنسبة لحاملها يتفادى بها الأخطار التي قد يتعرض لها عند حمله النقود من فقد أو سرقة كما تجعل حاملها مطمئناً إلى عدم رفض التاجر لها على خلاف الشيك.

لقد خلق هذا النقد الجديد بديل عن النقود بالنسبة للملايين من المستثمرين والتجار ورجال البنوك والمضاربين والسماسرة... الخ، ولهذا فإن أحد الكتاب أطلق على مؤلفه عنوان موت النقود **The Death of Money** (2).

وقد اختلفت الصورة التقليدية للنقود بعد إصدار البنوك التجارية البطاقات الإلكترونية كالبطاقات الائتمانية والبطاقات المضمونة وبطاقات الوفاء التي ترتبط بالحساب المباشر ويكون العميل على علم بالرصيد الذي يملكه وكذلك البطاقات الذكية **Smart Card** التي تحتوي على شريحة ذاكرة حاسوبية تمكن من التواصل مع حاسوب البنك (3)، تقسم البطاقات البلاستيكية أو البطاقات الإلكترونية التي تصدرها البنوك التجارية بصورة أساسية إلى ثلاثة أنواع تبعاً لطبيعتها وهي(4):

---

[1] القليوبي، سميحة، 2007- الجديد في التقنيات المصرفية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص60.

[2] Kurtzman, Joel, 1993- the death of money. Little Brow and Company, Boston, P210.

[3] Bensoussan, Alain, 1996- Internet Aspects juridiques .sous la direction de Alain Bensoussan, Hermes, P75 ets.

[4] القليوبي، سميحة، 2007- الجديد في التقنيات المصرفية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ص(66-68).

**1- البطاقة الدائنة Direct debit card:**

يمتاز هذا النوع أنه لا يعطي العميل أي ائتمان، وإنما يمكنه من الوفاء بقيمة السلع والمـــشتريات والخدمات بشكل الإلكتروني بدلاً من الوفاء النقدي بتقديم البطاقة إلى التاجر.

**2- بطاقة الائتمان Credit Cards:**

تمثل هذه البطاقة ائتماناً حقيقياً لحامل البطاقة حيث يتمتع حاملها بائتمان فعلي من البنك المصدر لها، حيث لا يلتزم بالوفاء فوراً، وإنما هي تسهيلات ائتمانية مقدمة للعميل من قبل البنك المصدر ضمن شروط من حيث فترة السماح التي يبدأ الخصم بعدها من حساب العميـــل، وكـــذلك حـــد أقصى للمبالغ المسموح باستخدامها ومواعيد للوفاء بها.

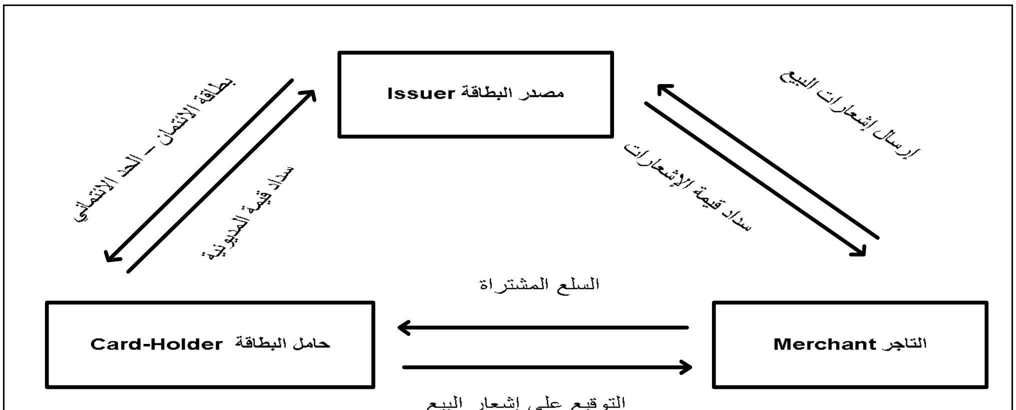
**3- بطاقة ضمان الشيكات Cheque Card:**

تصدر خصيصاً لمهمة ضمان الوفاء بشيك، يضمن من خلالها البنك مصدر البطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة، والسبب في إصدار هذا النوع من البطاقـــات هـــو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح للوفاء بقيمة المشتريات.

وتعدّ البطاقة الائتمانية هي الأكثر شهرة في البطاقات عموماً وتختلـــف بـــين عاديـــة وبطاقـــات ممتازة تحمل مزايا لحاملها، أو كما تسمى فضية وذهبية وبلاتينية، ولإظهار الأطراف المتعاملـــة بالبطاقة والعلاقة بينهم:

الشكل البياني رقم (1)

الأطراف المتعاملة بالبطاقة الإلكترونية




يظهر الشكل البياني الأطراف التي تتعامل بالبطاقة الإلكترونية كمـــا يظهـــر التعـــاملات بـــين الأطراف الثلاثة حامل البطاقة يأخذ من التاجر السلع المشتراة ويسدد لمصدر البطاقـــة (البنـــك) قيمة المديونية والتاجر يرسل لمصدر البطاقة (البنك) الإشعارات، ويأخذ مـــن حامـــل البطاقـــة

التوقيع على الإشعار، أما مصدر البطاقة (البنك) فيسدد للتاجر إشعارات البيع ثم يحصلها من حامل البطاقة.[1]

وتتفاوت آراء الاقتصاديين بشكل ظاهر فيما يتعلق بطبيعة النقود الإلكترونية حيث يدعى بعضهم أنها صيغة غير مادية للنقود الورقية فهي إحلال شكل من النقود محل شكل آخر، بينما يرى بعضهم أنها مجرد وعد من المصدر بالدفع فهي أداة تبادل وليست أداة دفع [2]، كما يرى بيرا إيلي **B.EL** أن النقود الإلكترونية هي أداة للائتمان لأنها تشكل ديناً على مصدرها [3].

لذلك نرى أن هذه الآراء حول النقود الإلكترونية تنبع من الدور الذي تقوم به النقود الإلكترونية، لكن لا يمكن اعتبار أن النقود الإلكترونية حلت مكان النقود التقليدية لأن النقود التقليدية لم تفقد دورها كأداة للتبادل ومعيار للقيمة، وإنما يمكن اعتبار النقود الإلكترونية كمحفظة لقيمة النقود التقليدية، وقد تعد في بعض الأحيان تبعاً لمصدرها والمزايا التي يقدمها لحاملها أداة للائتمان حيث تشكل دين على البنك لفترة زمنية قصيرة .

بالتالي إن النقود الإلكترونية هي نتاج لتطور التكنولوجيا وثورة المعلومات والتقدم العلمي بهدف تحسين حياة الإنسان وتحقيق مستوى أعلى من البساطة والراحة في معاملات الحياة اليومية.

### 1-2-4 الجودة والتميز في تقديم الخدمات المصرفية في سورية:

إن الأعمال المصرفية الروتينية التي تقدمها البنوك التجارية من قبول الودائع بأنواعها ومنح القروض والائتمان لم تعد تتلاءم مع حجم الأعمال التجارية وتطورها، مما أدى إلى ابتكار خدمات مالية ومصرفية جديدة تتناسب مع تغير احتياجات العملاء، تمتاز بجودة عالية حيث تعد الجودة هنا الأساس لدخول البنك إلى السوق، فجودة الخدمة تعني الوعود المقطوعة للعميل من خلال تصميم وتنفيذ الخدمات بشكل متكرر، إذن فالتركيز هنا هو على العملية التي يتم فيها إرضاء العميل باعتباره سيد السوق من خلال [4]:

1- تقليص الفترة الزمنية التي تتطلبها الخدمة بما يوفر الوقت والجهد.
2- تفادي الأخطاء الممكنة الحدوث من خلال كادر متدرب يتلافى الأخطاء قبل وقوعها.
3- تبسيط عملية خدمة العميل من خلال تبسيط إجراءات العمل نفسه.
4- خلق مناخ يسمح بالتواصل مع العميل من حسن الاستقبال والاستماع وتقرير المواقف.

[1] STADLER (F), 1997- Electronic Money. Preparing the stage, university of Toronto, Toronto, PP6-8
[2] SRIUVASTAVA (Z), MANSELL (R), 1998- Electronic Cash and the Innovation Procen. University of Sussex, P1.
[3] موسى، أحمد جمال الدين، 2007- الجديد في التقنيات المصرفية. منشورات الحلبي الورقية، بيروت، ص139.
[4] البديري، حسن، 2003- البنوك. دار الوراق للنشر، عمان ص(316-317).

ورغم أهمية الجودة في عالم البنوك إلا أن المنافسة في هذه الصناعة جعلت البنوك تذهب إلى ما وراء الجودة أي التميز في تقديم الخدمة المصرفية، مع الحفاظ على الجودة.

ومما لا شك فيه أن الجودة والتميز مترابطان بشكل وثيق لأن مفاتيح الجودة هي بتقديم خـــدمات مصرفية بموجب مواصفات ومعايير مرسومة ومحددة، أما التمييز فهو ثمن النجـــاح، وليـــست جميع البنوك تعمل بشكل متميز.

فالتميز ليتحقق يتطلب أعلى درجات التفاعل مع العملاء بما يحقق أعلى مستوى مـــن الرضـــا للعميل ويعطي التميز للعميل شعور بالخصوصية، كأن البنك قائم على خدمته فقط، وهنا يكمـــن مفتاح التمييز أن العميل يجد خدمة ومعاملة متميزة لا يجدها في مصارف أخرى منافسة.

إن أساس تقديم الخدمة المصرفية المتميزة أن تأخذ محتواها من احتياجات العملاء ومـــن البنيـــة المحيطة بالبنك بهدف تحسين أساليب المعيشة وتيسير الأعمال اليومية والحياتية.

وفي سورية كبيئة مصرفية ماتزال في بداياتها تحمل الكثير من التساؤلات والغموض حول مناخ العمل المصرفي تحاول البنوك التجارية الخاصة والمصرف التجاري الـــسوري تقـــديم خدمـــة مصرفية ذات جودة عالية ماتزال بعيدة عن تحقيق التميز.

# 1-3 المبحث الثالث:

# التحليل الإحصائي لتطور نشاط المصارف التجارية في سورية

## 1-3-1 تطور عدد المصارف التجارية وتوزعها حسب المحافظات السورية:

تسعى المصارف التجارية دوماً إلى جذب أكبر عدد من العملاء، وفي سبيل ذلك تعمل بآليات و وسائل تختلف عن البنوك الأخرى في النظام المصرفي، لأنها تجذب كافة الناس من أفراد ومنشأة فردية وشركات، حيث تهدف إلى جذب العملاء بغض النظر عن المستوى التعليمي أو المستوى الاجتماعي أو العمر أو طبيعة العمل الذي يمارسونه، وإنما تسعى لتلبية احتياجات ومتطلبات الأفراد الشخصية أو الحياتية أو اليومية بما يسهل مجريات الحيات اليومية للعملاء، على عكس المصارف المتخصصة الأخرى التي تجذب فئات محددة من المجتمع إما الصناعيين كالبنك الصناعي أو الفلاحين كالمصرف الزراعي التعاوني. .... وغيرها.

لذلك تسعى المصارف التجارية إلى زيادة عدد فروعها لتقترب إلى أكبر عدد ممكن من العملاء، ولابد من إظهار التغيرات التي طرأت على توزع المصارف التجارية الحكومية و الخاصة ضمن المحافظات السورية التي يظهرها الجدول الآتي:

الجدول رقم (4)

توزع المصارف التجارية في المحافظات و المناطق السورية

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المصرف التجاري السوري | 54 | 54 | 49 | 51 | 51 | 53 | 53 | 56 |
| دمشق وريفها | 19 | 19 | 18 | 19 | 19 | 20 | 20 | 21 |
| حلب | 8 | 8 | 7 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 |
| حمص | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| حماه | 4 | 4 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| اللاذقية | 4 | 4 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| المحافظات | 15 | 15 | 9 | 9 | 9 | 10 | 10 | 12 |
| المنطقة الحرة | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 |
| المصارف الخاصة | 0 | 0 | 0 | 2 | 10 | 25 | 43 | 66 |
| بيمو | _ | _ | _ | 1 | 5 | 9 | 12 | 15 |
| سورية و المهجر | _ | _ | _ | 1 | 4 | 6 | 9 | 10 |
| الدولي | _ | _ | _ | _ | 1 | 6 | 10 | 14 |
| العربي | _ | _ | _ | _ | _ | 1 | 3 | 6 |
| عودة | _ | _ | _ | _ | _ | 2 | 5 | 9 |
| بيبلوس | _ | _ | _ | _ | _ | 1 | 4 | 6 |
| بنك سورية والخليج | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | 1 |
| عدد المصارف العام | 251 | 270 | 265 | 272 | 282 | 301 | 321 | 348 |

**المصدر : المجموعة الإحصائية السورية ،2008 ص (428-429).**

يظهر الجدول التطور الواضح في عدد المصارف التجارية الخاصة حيث وصل عددها في عـام 2007 إلى 66مصرفاً وفرعاً موزعة في المحافظات والمناطق السورية، وتتركز فـي دمـشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص، ويمتلك المصرف الدولي للتجـارة والتمويـل فـرع فـي محافظة درعا يعد الصرف الوحيد فيها، وكذلك يمتلك بنك بيمو فرع في دير الزور يعدّ الوحيـد فيها.

أما عدد فروع المصرف التجاري السوري فتتميز بالثبات نسبياً، وقـد تـم إغـلاق 5 فـروع للمصرف في عام 2002 ضمن الفترة نفسها التي سمح فيها للمصارف التجارية الخاصة بالعمل في السوق السورية، ويصل عدد فروعه في نهاية 2008 إلى100 فرع لمواجهة المنافسة أمـام المصارف الخاصة في سورية.

وتبين من الدراسة أن نسبة مساهمة المصارف التجارية إلى إجمالي عدد المصارف العاملة فـي سورية زادت من 21% إلى 35% بين الأعوام 2000 إلى2007[1]، ويرجع السبب لزيادة عـدد المصارف الخاصة، وبالرغم من ذلك نعاني من ضعف وسوء في توزع المصارف في المناطق و البلدات والمراكز الرئيسية للمدن حيث يوجد في سورية 53 فرعاً للمصرف التجاري السوري و43 فرع للمصارف الخاصة في عام 2006 ، بينما يصل عدد السكان إلى حوالى18.9مليـون نسمة، أي يخدم كل فرع حوالى 190ألف نسمة[2]، وهو عدد مرتفـع يـدل علـى عـدم كفايـة المصارف الحالية للسكان في سورية.

يعدّ بعضهم أن ضعف الوعي المصرفي من أكثر المشاكل التي تحد من نمو القطاع المـصرفي السوري، ولكن الحقيقة أن زيادة عدد المصارف وانتشارها الجغرافي بـشكل واسـع فـي كـل المحافظات والمناطق السورية، لتصبح بمتناول جميع الأفراد مع تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية تمس احتياجات الأفراد وتجد الحلول لمشاكلهم، مع الاستخدام الأمثل للتسويق مـن دعايـة وإعلان لهذه الخدمات هي الحل الأمثل لرفع درجة الوعي المصرفي.

ونرى أنه يجب أن تتحرك المصارف التجارية الخاصة منها والحكومية على أساس أن الانتـشار الجغرافي لفروعها هو الذي يزيد الوعي المصرفي وليس العكس، لأنه لـو بقيـت المـصارف تتحرك بشكل بطيء بانتظار ازدياد الوعي المصرفي لن ينمو القطاع المصرفي ولن يتقدم، ولكن من ناحية أخرى تسعى إدارة المصرف إلى تحقيق ملائمة بين الربحية و السيولة والأمان علـى اعتبار أنها تعمل بأموال الغير(أموال المودعين )، وهنا تظهر مكانة المصرف التجاري السوري

---

[1] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2008، ص 429.

[2] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 68.

كمصرف حكومي يلقى الدعم المطلوب من القطاع العام في تنشيط حركتي الإيداع والإقــراض لديه، ودعم المصرف المركزي والحكومة لإحداث تغيرات جذريه في القطاع المــصرفي فـــي سورية.

## 1-3-2 تطور ميزانية المصارف التجارية السورية:

تعدّ ميزانية المصرف التجاري أو مجموعة المصارف التجارية أو أي منشأة أعمال عن الوضـــع المالي لها بما يترتب عليها من التزامات في جانب الخصوم كالودائع بأنواعها والاقتــراض مــن المصرف المركزي، وجانب الأصول بما يتضمنه من إقراض و احتياطـــات لـــدى المــصرف المركزي في حالة المصرف التجاري، وللتعرف على أصول وخـــصوم المــصارف التجاريـــة العاملة في سورية وتطورها خلال الفترة بين 2000 إلى 2006 نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (5)

الميزانية المختصرة للمصارف التجارية السورية (مليار ل س )

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأصول | 787 | 903 | 1045 | 1142 | 1210 | 1292 | 1348 | 71% |
| الاحتياطيات لدى البنك المركزي | 31 | 42 | 60 | 83 | 117 | 116 | 139 | 348% |
| صافي الأصول الأجنبية | 394 | 498 | 571 | 578 | 614 | 613 | 584 | 48% |
| صافي الإقراض للحكومة | 53 | 84 | 108 | 127 | 78 | 81 | 71 | 33% |
| الإقراض إلى القطاع العام | 187 | 191 | 162 | 178 | 182 | 199 | 220 | 17% |
| الإقراض إلى القطاع الخاص | 77 | 79 | 84 | 109 | 148 | 223 | 254 | 229% |
| أصول محلية أخرى | 45 | 58 | 61 | 67 | 70 | 66 | 80 | 77% |
| الخصوم | 787 | 953 | 1045 | 1142 | 1210 | 1292 | 1348 | 71% |
| الاقتراض من البنك المركزي | 161 | 150 | 164 | 182 | 146 | 149 | 142 | -11% |
| ودائع تحت طلب القطاع العام | 114 | 132 | 169 | 183 | 170 | 199 | 137 | 20% |
| ودائع تحت طلب القطاع الخاص | 38 | 45 | 53 | 60 | 76 | 88 | 105 | 176% |
| ودائع لآجل و ودائع توفير | 172 | 224 | 269 | 308 | 325 | 320 | 367 | 113% |
| ودائع القطع الأجنبي | 47 | 87 | 104 | 89 | 139 | 184 | 263 | 459% |
| خصوم أخرى | 257 | 314 | 286 | 321 | 355 | 350 | 334 | 29% |

**المصدر:نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول، تشرين 2007.**

يظهر الجدول الميزانية المجمعة للمصارف التجارية السورية، حيث نلاحظ أن صافي الأصـــول الأجنبية قد وصل إلى أعلى مستوى له في عامي2004-2005 ، ومن ثم انخفض قلـــيلاً عـــام 2006 ، ليرجع إلى مستواه السابق، وقد نمت بنسبة حوالى 48% من عام 2000الـــى 2006 ، وتمثل هذه الودائع التمويل المالي للتجارة الخارجية، مما يدل على زيادة الأموال الموجهة لتمويل

النشاط الدولي والتجارة الخارجية، وان معظم هذه الأصول نتجت عن عوائد تصدير النفط من قبل الشركة العامة للنفط التي حولت جميعها إلى المصرف التجاري السوري.

أما الإقراض إلى الحكومة فنما بنسبة 33%ويأخذ حيزاًصغيراً نسبياًفي حسابات المصارف التجارية، لأن معظم الدول تستخدم أذونات الخزينة، لكن في سورية لا توجد هذه الأذونات بالإضافة إلى خلط بين سياسة المصرف المركزي والمصرف التجاري السوري، لذلك يحمل هذا البند تساؤلات حول شروط الإقراض للحكومة، وهل ستقوم الحكومة برد دينها، كيف ومتى ؟.

ومن الأصول المهمة للمصارف التجارية الإقراض إلى الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته العام والخاص والتعاوني والمشترك، ونجد أنه بدء من عام 2005 ، اخذ حجم الإقراض إلى القطاع الخاص يفوق حجم الإقراض إلى القطاع العام، فقد نما حجم الإقراض للقطاع الخاص بمعدل229% بين الأعوام 2000 -2006 ، في حين نما الإقراض للقطاع العام بمعدل17%خلال الفترة نفسها.

وعلى جانب الخصوم نجد أن الودائع بأشكالها المختلفة تمثل القسم الأكبر وازدادت نسبة مساهمتها لإجمالي المطاليب من47% إلى65% بين الأعوام2000-2006 ، مقابل انخفاض نمو الاقتراض من المصرف المركزي إلى-11% الأعوام2000-2006 ، مع انخفاض لباقي الأصول من33%إلى25% خلال نفس الفترة.

وإذا ما نظرنا بدقة إلى الودائع فإننا نميز وجود ثلاثة أنواع منها:ودائع تحت الطلب، ودائع لآجل وودائع توفير، ودائع القطع الأجنبي، ونلاحظ تناقص في حصة الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة نتيجة زيادة حصة ودائع القطع الأجنبي التي نمت بنسبة 459% خلال السنوات الست السابقة، وذلك لاستبدال المستثمرين العملة المحلية بالدولار أو اليورو أو غيرها من العملات الأجنبية كوسيلة للتبادل وحفظ القيمة.

وجدنا سابقاً أن أصول وخصوم المصرف التجاري تتأثر بشكل كبير تبعاً لعلاقتها بالمصرف المركزي من خلال الاقتراض أو الإقراض أو الاحتياطيات، ولاسيما المصرف التجاري السوري على اعتبار أنه مصرف حكومي مدعوم منها، ولإظهار مكانة المصارف التجارية في ميزانية المصرف المركزي نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (6)

الميزانية المختصرة للبنك المركزي السوري (مليار ل س )

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول** | 253 | 295 | 343 | 378 | 473 | 509 | 559 | %117 |
| **صافي الأصول الأجنبية** | 79 | 93 | 106 | 124 | 141 | 155 | 170 | %115 |
| **صافي إقراض الحكومة** | 80− | 72− | 70− | 86− | 15− | 39 | 49 | %161 |
| **إقراض المصارف التجارية** | 161 | 150 | 164 | 182 | 146 | 149 | 142 | %11− |
| **أصول أخرى** | 93 | 124 | 143 | 158 | 201 | 166 | 197 | %111 |
| **الخصوم** | 253 | 295 | 343 | 378 | 473 | 509 | 559 | %120 |
| **العملة خارج البنوك** | 204 | 229 | 258 | 285 | 333 | 385 | 399 | %95 |
| **احتياطيات المصارف التجارية** | 31 | 42 | 60 | 83 | 117 | 110 | 139 | %348 |
| **خصوم أخرى** | 18 | 24 | 25 | 9 | 23 | 15 | 21 | %16 |

**المصدر: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، الإصدار الأول، تشرين الثاني 2007.**

يوضح الجدول تطور الميزانية المبسطة للبنك المركزي السوري بين الأعوام 2000_2006 ، ونجد أن صافي إقراضه للحكومة كان مدين(سالباً) حتى عام 2004 أي إن اقرضه كان أقل من الرصيد الباقي لديه ولكن ازدياد صافي الإقراض من(−86) ملياراً عام2003 إلى(−15) ملياراً عام 2004صاحبه انخفاض في اقتراض الحكومة من المصارف التجارية.

كما نجد أن قيمة صافي الأصول الأجنبية في المصارف التجارية السورية وصلت إلى 584 مليار ليرة سورية مقابل 170 مليار ليرة سورية لدى البنك المركزي، أي القطع الأجنبي فيه أقل من البنوك التجارية ولكن نموه وصل إلى 115%، ونجد أن إقراض البنك المركزي للمصارف التجارية مستقر عند مستويات معينة مقابل ارتفاع حجم السيولة لارتفاع نسبة الاحتياطيات إلى 348%، لذلك نرى إن أهم التغيرات في ميزانية المصارف التجارية هي نمو ودائع القطع الأجنبي فيها بصورة واضحة على حساب الأنواع الأخرى من الودائع، وتغير في هيكلية علاقتها بالبنك المركزي بما يتعلق بالإقراض والاقتراض.

## 1−3−3 تطور القروض المصرفية للبنوك التجارية في سورية:

تعد القروض التي يمنحها المصرف المجال الأساسي لتوظيفاته والدعامة الأساسية للعمل المصرفي، وأن حجم القروض وطبيعتها يتوقف على رأس مال المصرف ومستوى السيولة المطلوبة لمواجهة الطلب على الودائع مما يسمح باستثمار الفائض المالي المتاح.

وتمثل الودائع الادخارية أهم مصادر التمويل حيث يقوم المصرف بتحويل هذه الودائع المملوكة لأصحابها إلى قروض مملوكة للمقترضين وبالتالي يزود الاقتصاد بالأموال المطلوبة.

كما يتوقف حجم الإقراض إلى الظروف الاقتصادية حيث يعد مؤشراًعلى الاستقرار والتقدم في الاقتصاد الوطني[1]، لذلك نلاحظ ارتفاع حجم القروض في اقتصاديات الدول المتقدمة وانخفاضها في اقتصاديات الدول النامية.

أما في سورية فيعدّ المصرف التجاري السوري الأول في القطاع المصرفي من حيث حجم ودائعه وقروضه نظراً لحصر قروض القطاع العام وإيداعاته فيه، وسيطرة التجارة على القسم الأكبر من التوظيفات المصرفية على أساس أن المشاريع الإنتاجية والزراعية ما زالت تعمل برأس مال خاص يساعدها على تسديد مصاريف التأسيس والتشغيل، بينما تحتاج التجارة إلى تمويل مالي أكبر، ولمعرفة حجم القروض التي يقدمها المصرف التجاري السوري و المصارف الخاصة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (7)

قروض المصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية (ملايين ل س)

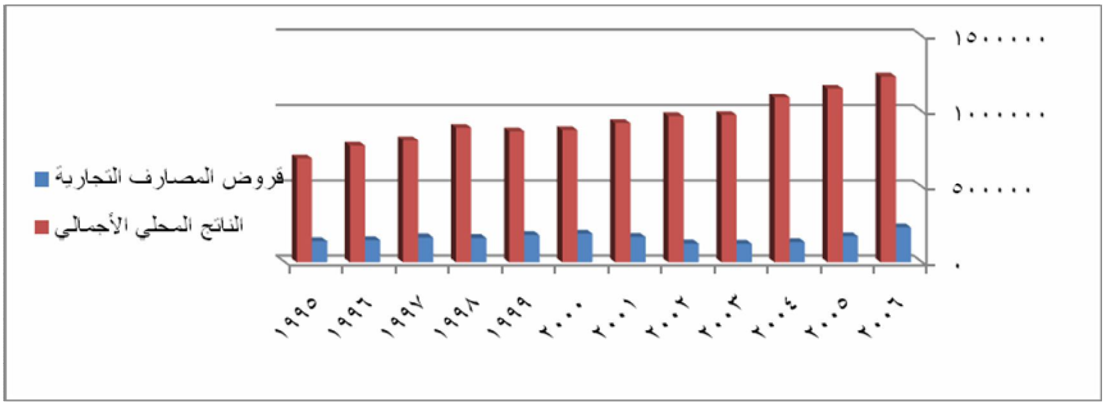
| السنوات | قروض النظام المصرفي | قروض المصرف التجاري السوري | قروض المصارف الخاصة | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة قروض المصارف التجارية للنظام المصرفي | نسبة قروض المصارف التجارية للناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 334007.1 | 196968 | 34661 | 1234171 | %69 | %18 |
| 2005 | 220841.6 | 153334 | 16821 | 1155016 | %77 | %14 |
| 2004 | 226500.8 | 128511 | 3186.5 | 1094431 | %58 | %12 |
| 2003 | 191983.5 | 121113 | – | 977845 | %63 | %12 |
| 2002 | 175762.9 | 122731 | – | 970764 | %69 | %12 |
| 2001 | 215649.5 | 165754.5 | – | 924631 | %76 | %17 |
| 2000 | 236329.5 | 187340.2 | – | 878709 | %79 | %21 |
| 1999 | 224836.5 | 178477.9 | – | 870292 | %79 | %20 |
| 1998 | 207647.9 | 158665.5 | – | 893860 | %76 | %17 |
| 1997 | 212544 | 162873.4 | – | 808951 | %76 | %20 |
| 1996 | 214500 | 145400 | – | 773186 | %67 | %18 |
| 1995 | 186084.5 | 138397.3 | – | 689491 | %74 | %20 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1996 –2007.**

[1] Sharpe, William F, Alexander, Gordon J, Bailey, Jeffery V, 1990-Investment. Prentice Hall of India, New Delhi, p386.

يظهر الجدول سيطرة البنوك التجارية في منح القروض على باقي المصارف حيث تتراوح نسبة مساهمتها بين 58% إلى 77% من إجمالي القروض الممنوحة في النظام المصرفي السوري خلال الفترة السابقة، كما نلاحظ في توزع القروض بين المصارف الحكومية و الخاصة سيطرة المصرف التجاري السوري، حيث يحافظ على أعلى مساهمة في منح القروض للاقتصاد الوطني على اعتبار أنه الممول الأساسي للقطاع العام.

لكن يوجد ضعف في إجمالي مساهمة القروض التي تمنحها المصارف التجارية للناتج المحلي الإجمالي حيث تراوح بين 12% إلى 20% خلال الفترة المدروسة ووصلت في عام 2006 إلى 18% ولإظهار التفاوت بين حجم قروض المصارف التجارية الخاصة والحكومية نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (2)مساهمة قروض المصارف التجارية في الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام1995-2006.

يظهر الشكل البياني ضعف دور المصارف التجارية في مجال الإقراض للاقتصاد الوطني، وتتميز نسب الإقراض في الدول النامية بالانخفاض بشكل عام وتعد سورية إحدى هذه الدول، لذلك المطلوب من المصارف أن تمول عمليات التنمية بما يساعد على ارتفاع معدل النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدفع عجلة التطور في سورية.

### 1-3-4 تطور الودائع المصرفية للبنوك التجارية في سورية:

تعد الودائع بأنواعها المورد الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف في توظيفاتها التي تنطلق أساساًمن حجم الودائع ورأس مال المصرف وحجم الملاءة المالية وإمكانية مواجهة الهزات من خلال حسن التصرف بالأموال المودعة.

ويرتبط جذب الودائع بظروف متعلقة بالبنك وظروف وتقديرات اقتصادية أخرى منه[1]ا:

[1]الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2005- اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص144.

1-مستوى الدخل الفردي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

2-معدل سعر الفائدة مقارنة بالتضخم السائد في الاقتصاد الوطني.

3-درجة الوعي المصرفي والانتشار الجغرافي للمصارف لاستقطاب الزبائن بالخدمات المميزة.

4-قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب.

وفي سورية حيث يمتاز الجهاز المصرفي بضعف الانتشار الجغرافي في المحافظات والمناطق مع ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة، ولكن وجود المصارف الخاصة أحدث مرحلة انتقالية دفعت إلى زيادة مساهمة الودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي ولإظهار ذلك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (8)

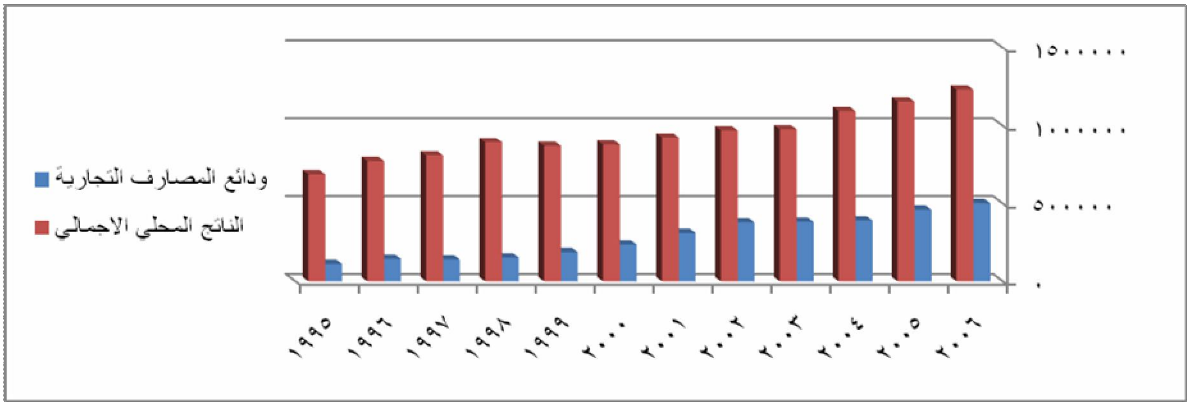
تطور حجم الودائع لدى البنوك التجارية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي (ملايين ل س )

| السنوات | ودائع النظام المصرفي من المصارف التجارية وغي | ودائع المصرف التجاري السوري | ودائع المصارف الخاصة | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة ودائع المصارف التجارية للنظام المصرفي | نسبة ودائع المصارف التجارية للناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 740050.9 | 359447 | 143319.0 | 1234171 | %67 | %40 |
| 2005 | 572744.8 | 394211 | 66557.4 | 1155016 | %80 | %39 |
| 2004 | 597871.6 | 383660 | 8333 | 1094431 | %65 | %35 |
| 2003 | 569227.1 | 384048 | – | 977845 | %67 | %39 |
| 2002 | 574144.5 | 379744 | – | 970764 | %66 | %39 |
| 2001 | 472826.2 | 309545.5 | – | 924631 | %65 | %33 |
| 2000 | 364665.3 | 236406.8 | – | 878709 | %64 | %26 |
| 1999 | 295204.8 | 188200.9 | – | 870292 | %63 | %21 |
| 1998 | 245554.4 | 154343.2 | – | 893860 | %62 | %17 |
| 1997 | 221211.6 | 141815.2 | – | 808951 | %64 | %17 |
| 1996 | 179100 | 145832.2 | – | 773186 | %81 | %18 |
| 1995 | 176837 | 113657.8 | – | 689491 | %64 | %16 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1995- 2006.**

نلاحظ من الجدول ارتفاع حجم الودائع في المصارف التجارية بالنسبة للنظام المصرفي حيث تتراوح بين62%إلى81%خلال الفترة المدروسة، ونجد ارتفاع واضح في نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2002حتى الوقت الحالي حيث وصلت نسبة المساهمة إلى40%عام

2006بعد أن كان16%في عام 1995 ، مع العلم ان نسبة الودائع للناتج المحلي الاجمالي في الدول المجاورة تتجاوز 100%، ولإظهار نمو الودائع في سورية نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (3) مساهمة ودائع المصارف التجارية في الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام 1995-2006

يظهر الشكل البياني زيادة واضحة في مساهمة ودائع المصارف التجارية بالناتج المحلي منذ عام 2002 ، وقد ترجع أسباب هذه الزيادة إلى:

1-تحسين مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد.

2-تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك، ولاسيما بعد دخول المصارف الخاصة والمناخ التنافسي الذي أحدثته بعد فترة طويلة من الجمود والتخلف في تقديم الخدمة المصرفية.

3-سعي المصارف التجارية سواء الحكومية أو الخاصة لتحقيق التوسع الجغرافي من خلال زيادة فروعها في المحافظات و المناطق السورية.

إذ إن إعطاء المصارف الخاصة الحق في العمل ضمن السوق السورية أحدث تغيراً كبيراً ضمن الجهاز المصرفي، ولاسيما المصرف التجاري السوري، ولكن رغم هذا التحسن في جذب الودائع مازالت المصارف السورية تحتاج للانتشار الواسع ضمن المناطق المختلفة، وتقديم خدمات أكثر تميزاً وذات جودة عالية واستخدام أوسع للتسويق المصرفي من دعاية وإعلان.

نرى ضرورة السماح لبعض موظفي القطاع العام بتوطين رواتبهم لدى المصارف الخاصة لتنشيط أدائها بدلاًمن حصر ذلك في المصرف التجاري السوري فقط، أو إيداع بعض مؤسسات القطاع العام لأموالها لدى هذه المصارف بما يوفر السيولة المطلوبة لتوظيف أموالها، ويساعدها على منح القروض و التسهيلات الائتمانية، وذلك على اعتبار أن القطاع العام كان المسيطر لفترة طويلة على الاقتصاد الوطني بانتظار أن يزداد حجم القطاع الخاص بصورة كافية لتنشيط عمل المصارف الخاصة .

## 1-3-5 نمو المؤشرات الأساسية للمصارف التجارية في سورية:

إن المصرف يعد كغيره من المنشآت التجارية التي تمتلك بيانات مالية تسعى من خلالها إلى دراسة تطور نشاطها من سنة إلى أخرى، وتتمثل هذه البيانات بتغير القيم الإجمالية والفرعية لكل من الموجودات والمطاليب ضمن الميزانية العمومية، ولإظهار تطور الموجودات وغيرها من مؤشرات النمو للمصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية، نقارن هذه المؤشرات بين المصرف التجاري السوري كمصرف حكومي وبنك سورية والمهجر كمصرف خاص عامل ضمن السوق السورية، ولإيضاح ذلك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (9)

نمو المؤشرات الأساسية للمصرف التجاري السوري ملايين ل س

| | 2005 | 2006 | نسبة النمو |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | 861355 | 819256 | %4.88- |
| **ودائع الزبائن** | 395875 | 359448 | %9.20- |
| **حقوق المساهمين** | 87451 | 15754 | %455.10 |
| **الأرباح الصافية** | 7391 | 20553 | %178.08 |
| **الأرباح الإجمالية** | 13637 | 38974 | %185.79 |
| **حسابات المراسلين** | 2693229 | 262476 | %2.54- |
| **قروض وسلف** | 154118 | 196966 | %27.8 |

**المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري 2006.**

نلاحظ من الجدول تغير بعض مؤشرات النمو لدى المصرف التجاري السوري، حيث ارتفع حساب القروض والتسليفات المقدمة للزبائن بنسبة (27.8% )، ورافقه انخفاض الموجودات لدى المصرف التجاري بنسبة (-4.88%) الذي يرجع إلى نقص أموال الصندوق و ودائعه لدى المصارف الأخرى، وكذلك نجد أن ودائع الزبائن قد انخفضت بنسبة(-9.20%)، وقد ترجع أسباب الانخفاض إلى جذب المصارف الخاصة لبعض الزبائن، أما حقوق المساهمين التي تعبر عن حجم رأس المال والاحتياطيات القانونية والاختيارية فقد ارتفعت بنسبة (455.10%)، وذلك لرفع المصرف رأس ماله من 4 مليارات إلى7 مليارات ل س[1]، مع العلم أن هذه الزيادة تأتي من الحكومة على عكس المصارف الخاصة التي تعرض أسهمها للبيع ضمن السوق، أما الأرباح المحققة الإجمالية و الصافية فقد ارتفعت بنسبة كبيرة، وقد ترجع أسباب هذه الزيادة إلى رفع

[1] التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2006، ص 25.

رأس مال البنك مما حقق فائضاً مالياً أسهم في دعم مقدرة المصرف على تمويل الاستثمارات وتحقيق إيرادات، أما حسابات المراسلين التي تعبر عن حجم التعامل بالنقد الأجنبي سواء بالإيداع أو التوظيف فقد انخفضت بنسبة(-2.54%)، وقد ترجع أسباب هذا الانخفاض إلى تفضيل بعضهم التعامل مع المصارف الخاصة على اعتبار أنها تملك فروع خارجية في الدول العربية و أوروبا وأمريكا، ولسهولة تعاملاتها الخارجية، ولمقارنة هذه التغيرات لدى المصرف التجاري السوري نورد أهم مؤشرات النمو لبنك سورية والمهجر ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم (10)

نمو المؤشرات الأساسية لبنك سورية والمهجر ملايين ل س

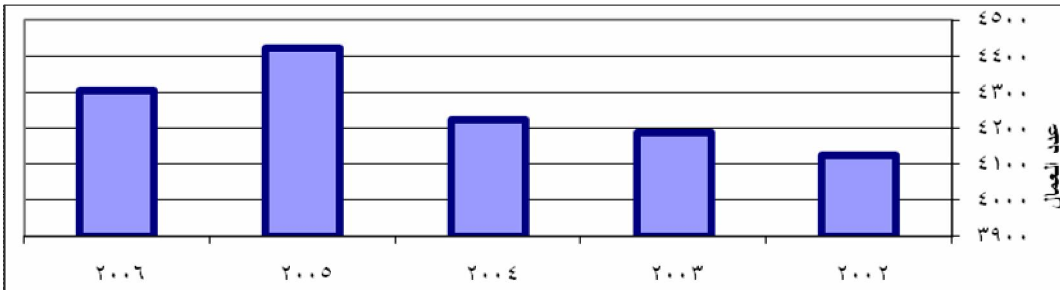
| | 2005 | 2006 | 2007 | نسبة النمو |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | 25949 | 49743 | 63592 | %28 |
| **ودائع الزبائن** | 21161 | 43956 | 56027 | %27 |
| **حقوق المساهمين** | 3216772 | 3320 | 3404 | %3 |
| **الأرباح الصافية** | 225 | 103 | 233 | %125 |
| **الأرباح الإجمالية** | 161 | 236 | 341 | %44 |
| **حسابات المراسلين** | 14625 | 27681 | 33663 | %22 |
| **قروض وسلف** | 4638 | 6425 | 13372 | %108 |

**المصدر: التقرير السنوي لبنك سورية والهجر 2007.**

يظهر الجدول أن حجم موجودات البنك قد ارتفع بنسبة (28%)، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة حجم القروض والسلف الممنوحة من قبل البنك التي ارتفعت بنسبة (108%)، أما ودائع الزبائن فقد ارتفعت بنسبة (27%)، مما يدل على قدرة المصرف على جذب الأموال سواء من المودعين الحاليين أو الجدد على عكس مقدرة المصرف التجاري السوري التي انخفضت بنسبة(-9.20%)، كما نلاحظ زيادة بنسبة(3%) إلى حقوق المساهمين نتيجة ثبات رأس مال البنك و احتياطياته، وإنما ترجع الزيادة إلى حجم الأرباح المدورة من298 إلى421 مليون ليرة سورية، أما الأرباح الصافية فقد ارتفعت بنسبة 125 %، مما يدل على حسن النشاط التشغيلي لتوظيفات للمصرف، أما حسابات المراسلين فقد ارتفعت بنسبة 22%، مما يدل على زيادة حجم التعاملات للمصرف بالقطع الأجنبي، على عكس المصرف التجاري السوري الذي انخفضت حساباته بالقطع الأجنبي.

### 1-3-6-تدريب وتأهيل كوادر المصارف التجارية السورية:

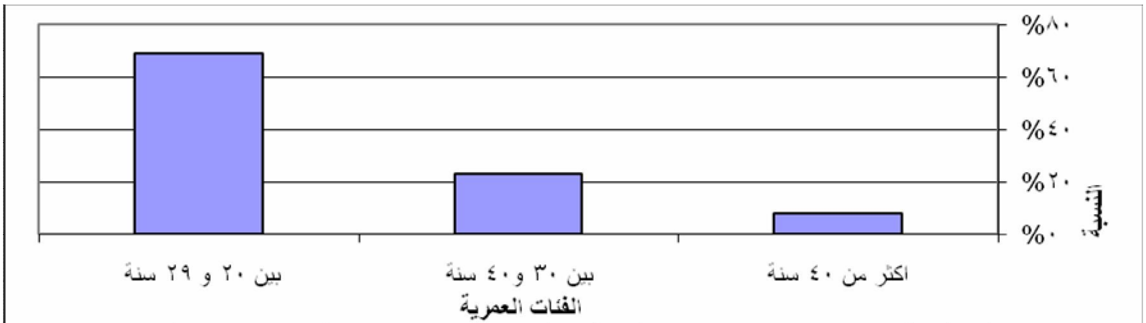
إن طبيعة العمل المصرفي يتسم بحساسية عالية تجاه تغيرات البيئة المحيطة، لذلك ونتيجة التطورات الكبيرة في الفكر المصرفي والتقنيات والأساليب والثورة التكنولوجية التي تسهم في تخفيض عدد العاملين وتحقق سرعة في إنجاز المعاملات المصرفية، مما دفع صناع البنوك إلى الذهاب إلى ما وراء الجودة في ضبط مواصفات ومعايير الخدمة، أي التميز الذي يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين البنك والعميل، ومن الأسس المهمة قي تحقيق الجودة والتميز وجود كوادر مصرفية متخصصة ومؤهلة ومدربة على التقنيات والبرامج والأساليب الحديثة، وعلى درجة عالية من الخبرة والمرونة للتعامل مع الظروف والمتغيرات المصرفية، لذلك لابد من متابعة تطور عدد العاملين ضمن المصرف من سنة لأخرى، ولإظهار تغير عدد العاملين لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام 2002 إلى 2006نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٤) تغير عدد العاملين لدى المصرف التجاري السوري

يظهر الجدول أن عدد العمال قد انخفض في عام 2006 إلى 4303عمال بعد أن كان 4422 في عام 2005 [1]، بينما نجد أن عدد العاملين لدى بنك سورية والمهجر قد ازداد من 185 لعام 2006 إلى 253 في عام 2007 ، وبنسبة نمو 37 %، مع العلم أن أغلبية الموظفين لدى المصرف سوريون بنسبة 94 % من العدد الإجمالي لموظفي المصرف، كما يتميز بنك سورية والمهجر بكوادره الشابة، ولإظهار ذلك نورد الشكل البياني الآتي:

[1] التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2006، ص 22.




الشكل البياني رقم (٥) توزيع العاملين لدى بنك سوريا و المهجر وفق الفئات العمرية

يظهر الجدول تميز بنك سورية والمهجر بكوادره الشابة، إذ بلغ متوسط عمر الموظف فيه 29 سنة في عام 2007، وبلغت نسبة الموظفين بين عمر 21 و 29 سنة حوالى 69 % من إجمالي العاملين، كما يشكل عدد الإناث ضمن المصرف 46% من عدد الموظفين مقابل 54% من الذكور، أما من ناحية المؤهل العلمي فتبينّ أن 72 % من موظفي المصرف من حملة الشهادات الجامعية، وقد شارك أكثر من 70 %من العاملين بدورات تدريبية خلال عام 2007 وصل عددها إلى 104 دورة تدريبية داخلية وخارجية [1]، وذلك في سعي المصرف لتنمية مهارات موظفيه ومتابعة البرامج التقنية المصرفية لزيادة حصته ضمن السوق المصرفية السورية.

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2007، ص(36-38).

# الفصل الثاني

# العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية على المستوى الاقتصادي

**مقدمة:**

تحتل المدخرات المحلية مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني، حيث يعد الادخار الداخلي أو ما يطلق عليه اسم المدخرات المحلية أحد أهم الأطراف التي تحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيداًعن الآثار التضخمية، بالاعتماد على القطاع المصرفي الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية بما يسهم في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية التي تقوم بدورها بزيادة الدخل القومي الذي يعدّ المصدر الأساسي للمدخرات.

بالتالي المدخرات هي جزء من دورة النشاط الاقتصادي وتلعب المصارف التجارية دوراًمهماً في إتمام هذه الدورة، وبقدر ما تؤثر المدخرات في الاقتصاد الوطني يمكن لهذا الاقتصاد أن يؤثر في حجم هذه المدخرات من خلال السياستين المالية والنقدية التي تستخدم أدواتها من سعر الفائدة أو الضريبة أو المستوى العام للأسعار..... وغيرها لتشجيع الادخار.

وقد اختلف الاقتصاديون في دراستهم لهذه العوامل المؤثرة في حجم المدخرات أو إمكانية الادخار فاعتبر كنز أن الدخل الشخصي هو حجر الزاوية الأساس لزيادة الادخار، بينما أضاف بعضهم أن سعر الفائدة يأخذ أهمية كبيرة في التأثير على حجم المدخرات إلى جانب الدخل الشخصي، وكذلك الضريبة التي تمارس دوراًمهماً في تشجيع الادخار والحد من الإنفاق الاستهلاكي، فضلاً عن عوامل أخرى كتفاوت توزيع الدخل والمستوى العام للأسعار وحجم ثروة الفرد و سماته النفسية والشخصية الاجتماعية [1].

وعلى الرغم من التفاوت والتقارب في تقيم مكانة هذه العوامل السابقة، إلا أن الحقيقة هي أن هذه العوامل تمثل مجتمعة معاً خليطاًمؤثراًفي حجم المدخرات أو في إمكانية الادخار، ويحوي هذا الخليط متغيرات قد يلغي بعضها الأخر لسيرها في اتجاهات متعاكسة، أو يدعم بعضها الأخر للاتجاه إما نحو الزيادة أو النقصان، حيث يعدّ التفاوت في توزيع الدخل مؤثراًإيجابياًفي إمكانية الادخار، أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيؤثر بشكل سلبي كما ترتبط الأسعار دوماًبالتضخم الذي يعمل بشكل معاكس مع سعر الفائدة وغيرها من المؤثرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية التي تؤثر في العلاقة بين الدخل والادخار، وكذلك الضريبة حيث تبحث الحكومة دوماًعن الوضع الأمثل للضريبة باستخدام النوع المناسب للضريبة والمكلف المناسب، وسوف نبحث في هذا الفصل عن الخليط المركب من متغيرات متعددة متناسبة ومتعاكسة تؤثر في حجم المدخرات بالزيادة و النقصان.

---

[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988 –المدخل الحديث في تمويل التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 55.

## 2-1 المبحث الأول:

## أهمية المدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني

### 2-1-1 مفهوم الادخار ومصادره:

تعددت أشكال الادخار في يومنا هذا حيث تقوم المصارف التجارية والمؤسسات التأمينية بتوفير عقود تأمين على كل متطلبات الحياة، من تأمين المنزل والسيارة والمكتب وتعليم الأولاد وضمان المستقبل لهم وتأمين على الحياة وتأمين صحي وغيره من أشكال التأمين ضد جميع المخاطر التي قد تواجه الشخص بالوقت الحالي أو في المستقبل، حيث يقوم الإنسان غالباً بالادخار لأسباب كضمان المستقبل والشيخوخة، المرض والمفاجآت، لتأمين السكن، شراء حاجيات الحياة الضرورية، لتمضية إجازة أو للمتعة، زيادة الدخل من خلال تحقيق عائد إضافي من فوائد الادخار، للدراسة وضمان مستقبل الأولاد فالادخار ليس فقط نشاط اقتصادي وإنما هو نشاط اجتماعي[1] أيضاً، وتتحدد المصادر القطاعية القادرة على توليد الادخار في ثلاثة قطاعات هي:

1-ادخار القطاع الحكومي: يتكون ادخار هذا القطاع من مدخرات الحكومة ومؤسسات القطاع العام، ويتوقف حجمها على مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومستوى النمو الاقتصادي الذي حققته، ويشار إلى أن الدول التي تقدمت اقتصادياًبشكل ملحوظ يكون معدل الادخار القومي فيها مرتفعاً، لتتناسب معدلات الادخار المرتفعة مع معدلات الاستثمار المطلوبة، لهذا عند حدوث الزيادة في استثمارات الدولة يجب أن يصاحبها زيادة مناسبة في حجم المدخرات المحلية لتوفير الأموال اللازمة لها.

2-ادخار قطاع الأعمال الخاص: إن مكانة وأهمية مدخرات قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي تتباين بشكل واضح بين الدول النامية والمتقدمة، وتمتاز مدخرات قطاع الأعمال بخواص اقتصادية واجتماعية تجعله محط اهتمام الدولة وسياستها المالية، وكذلك سياسة النظام المصرفي والمصارف التجارية تحديداً على اعتبار أن هذا القطاع يمثل أفضل الزبائن، والادخار في هذا القطاع يمثل مقدار الأرباح التي تخصص للتوسع في القطاع نفسه أو استثماراته في قطاعات منتجة أخرى، ولكن في الدول النامية يمتاز هذا الادخار بأنه ضعيف وذلك لانخفاض أرباحه[2].

3-مدخرات القطاع العائلي: ويصنف أفراد هذا القطاع وفقاًلنمط الادخار إلى ثلاث فئات[3] وهي:

أ-مدخر الصفر **Zero Saver**: يوجه كل دخله إلى الاستهلاك.

---

[1] الجزار، جعفر، 1998- الادخار والاستثمار. دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت ص 85.

[2] زنبوعة، محمود قاسم، 1994- التنمية الاقتصادية. مطبعة المدينة، دمشق ص 214.

[3] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- مرجع سبق ذكره ص 101.

ب-المدخرون الايجابيون **Positive Saver**:يوزع الدخل بين الاستهلاك والادخار بنسب معينة.

ج-المدخرون السلبيون **Negative Saver**: ويستهلكون أكثر من دخلهم، مما يجعلهم مديونين.

ويتأثر ادخار القطاع العائلي بمتوسط دخل الفرد والمستوى العام للأسعار، ومدى اتساع السوق النقدية والمالية ودرجة الوعي المصرفي لدى الأفراد، ومدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى أمور ذاتية تتعلق بالشخص نفسه، ولكن المشكلة الأساسية في مدخرات القطاع العائلي أنها ضعيفة بحيث لا تسهم في تمويل استثمارات البنية الاقتصادية[1].

## 2-1-2 دور الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي:

إن موضوع النمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية ذات الأهمية الكبرى في دراسة أي اقتصاد فلابد لمستوى النشاط الاقتصادي أن يرتفع وينمو، وقد ازداد الاهتمام بالنمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التفاوت الكبير في توزيع الدخل والفروقات بين دول العالم التي انقسمت إلى دول متقدمة ودول متخلفة.

ويعرف النمو الاقتصادي: بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن[2].

والنمو الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل، وسوف ندرس هذه العوامل لإظهار مكانة الادخار في التأثير على النمو الاقتصادي وهي:[3]

**1-رأس المال المادي:** إن رأس المال يمثل حجم الموارد المالية في لحظة معينة، لكن رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن ويشار إلى عملية الإضافة لرأس المال بالتكوين الرأسمالي، وهي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى وتمثل الاستثمار.

وبالتالي إن زيادة حجم الاستثمار والتكوين الرأسمالي من العوامل الأساسية لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويأخذ الادخار المحلي دور مهم في توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية.

**2-رأس المال البشري:** يرتبط بنوعية السكان والهرم السكاني لهم ومستوى التدريب، لذلك يجب الاهتمام بالتنمية البشرية التي تميز الدول المتقدمة عن المتخلفة.

---

[1] الرداوي، تيسير، 1994- التنمية الاقتصادية. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب ص 243.

[2] عبد الحميد، عبد المطلب، 2006-النظرية الاقتصادية. الدار الجامعية، الإسكندرية ص466

[3] جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، 1999-الاقتصاد الكلـي. دار المـريخ للنشر، الرياض ص(586-589).

**3-مدى توفر الموارد الطبيعية:** موارد لا دخل للإنسان فيها، وكلما استخدمت هذه الموارد بكفاءة وحسن استغلال زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

**4-التخصص وتقسيم العمل:** لتحقيق حجم كبير للإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً.

**5-التقدم الفني والتكنولوجي:** من خلال استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات ونظم الإدارة، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي.

بالتالي فإنّ الادخار هو احد الشروط الأساسية لتكوين رأس المال أو الاستثمار الذي يعد أهم العوامل الضرورية لتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، ولإظهار مكانة الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أوضح نستعرض نظرية مراحل النمو الاقتصادي، وهي نظرية طرحها الاقتصادي والت روستو عام 1960 ، حيث قال إن كل دولة تمر بخمس مراحل خلال نموها الاقتصادي وهي: [1]

**1-مرحلة المجتمع التقليدي:** يكون الاقتصاد في هذه المرحلة زراعياًيعاني من التخلف، ودخل الفرد منخفض وموجه نحو الإنفاق الاستهلاكي بعيداً عن الادخار.

**2-مرحلة ما قبل الانطلاق:** يبدأ المجتمع بوضع القوانين العلمية ويباشر في تطبيقها لزيادة الإنتاج ومحاولة التوسع في الأسواق وزيادة الاستثمار.

**3- مرحلة الانطلاق:** أي التجديد والابتكار على مستوى كل الأنشطة الاقتصادية، بما يحدث ثورة بهدف تطوير وتجديد وتحديث النشاط الاقتصادي ويزداد حجم الادخار ليرتفع من5% إلى 10% سنوياً من الدخل القومي وتزداد معدلات نمو النشاط الاقتصادي بشكل مستمر.

**4-مرحلة النضج الاقتصادي:** يسير النمو الاقتصادي بآلية الدفع الذاتي وترتفع نسبة الادخار في المجتمع من 10% إلى 20%، فيزداد الاستثمار والدخل القومي.

**5- مرحلة الاستهلاك:** يبدأ المجتمع بالتمتع بوفرة الاستهلاك من السلع المعمرة ويرتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتزداد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

و نلاحظ أن زيادة حجم الادخار يرتبط بالمرحلة التي تمر فيها النمو الاقتصادي لدولة معينة أو لاقتصاد معين، وكلما ازداد حجم الادخار تقدم الاقتصاد مرحلة جديدة نحو النمو الاقتصادي، وأن معدل الادخار في سورية لعام2005 هو12.4 %، لكن الاقتصاد السوري يمر بمرحلة كساد وارتفاع في معدلات التضخم حيث وصل معدل التضخم من عام 2005 لنهاية عام 2008 إلى

[1] عبد الحميد، عبد المطلب، 2006- مرجع سبق ذكره، ص(477-478).

18 %، و مع العلم أن الادخار يرتبط دوماًبتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عوائده التي يقدمها للفرد وللاقتصاد الوطني.

### 2-1-3 تأثير الادخار المحلي في معدل النمو المتوازن:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط بحركة هذا النظام عبر فترة طويلة من الزمن أي حركة الاقتصاد ككل في المدى الطويل، وتقاس هذه الحركة بمدى تغير أحد المتحولات التي تكون هذا النظام، وحتى يتحقق التوازن الاقتصادي في المدى الطويل يجب أن يكون الاستثمار مساوياً للادخار المحلي و صافي التغيرات الخارجية سواء باقتصاد مغلق أو مفتوح، بذلك نحقق نموّاً ونحافظ على توازنه لفترة طويلة، ولاستخراج الصيغة الرياضية للنمو المتوازن نميز وجود حالتين هما: [1]

1-في الاقتصاد المغلق: إذا رمزنا للاستثمار الصافي بالرمز **I** والادخار الصافي بالرمز **S** فإن شرط التوازن هو **I=S** أو **S/I=1** ولنضرب طرفي العلاقة بتغير الدخل إلى الدخل

فنحصل على: $1*dY/Y = dY/Y *S/I$

ويمكن كتابتها بالشكل: $S/Y \div I/dY \;\; dY/Y =$

2-في الاقتصاد المفتوح: أن التوازن يتحقق عندما يتساوى الاستثمار الصافي مع الادخار المحلي وصافي التعاملات مع الخارج أي الصادرات**X** مطروح منها الواردات**M** أي:

**I=S+M-X** وعندما نضرب طرفي العلاقة بتغير الدخل إلى الدخل كما فعلنا في الاقتصاد المغلق فنحصل على: $dY/Y = [S/Y+(M-X)/Y] \div [I/dY]$

وإذا رمزنا إلى **M-X** بالرمز **B** أي عجز الميزان التجاري فنحصل على العلاقة الآتية:

$$dY/Y =[ (S+B)/Y] \div I/dY$$

من خلال النظر إلى وضعية التوازن الاقتصادي سواء في الاقتصاد المغلق أو المفتوح، تظهر أهمية الادخار المحلي كأحد أطراف التوازن الأساسية، وأن معدل النمو التوازني يزداد بزيادة النزعة الحدية للادخار **S/Y** ، وزيادة معامل الميزان التجاري **B/Y**، إذا إن الرغبة في الحصول على معدل نمو أعلى تتطلب زيادة المعامل الحدي للادخار بشرط أن لا تقترن هذه الزيادة بنقص في معامل الميزان التجاري أو لا تقترن بزيادة في المعامل الحدي لرأس المال أو معامل الاستثمار الصافي، وأن القضاء على التخلف في الدول النامية يحتاج إلى دفعة قوية، وربما إلى سلسلة من الدفعات القوية للاستثمارات التنموية الممولة من المدخرات المحلية لإقامة

---

[1] نيربي، محمود، 1995-الاقتصاد المالي. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب ص (527-529).

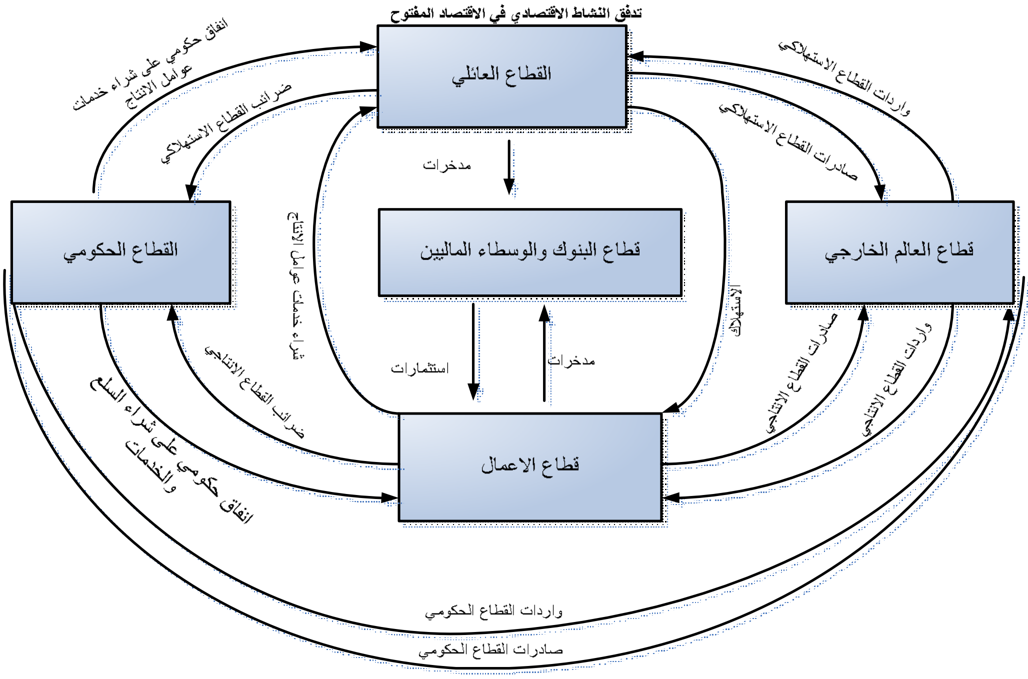
البنية الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة التي تضمن تحقيق النمو الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن.

### 2-1-4 دور المدخرات المصرفية في دورة النشاط الاقتصادي:

يتحرك النشاط الاقتصادي ضمن أربعة قطاعات أساسية، وهي القطاع العائلي، وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي، وقطاع التجارة الخارجية، أو التجارة الدولية الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات [1]، ويتوسط هذه القطاعات الأربعة قطاع البنوك والوسطاء الماليين، حيث تسهم البنوك في تحقيق التوازن من خلال تجميع مدخرات الأفراد و المؤسسات وتمويل العمليات الاستثمارية في المجتمع من خلال هذه المدخرات [2]، ويظهر الشكل تدفق النشاط الاقتصادي ودور قطاع البنوك فيه:

الشكل البياني رقم (6)

تدفق النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح




يظهر الشكل أن التوازن في النشاط الاقتصادي يتحقق عندما يتساوى إجمالي المسحوبات (الادخار–الضرائب–الواردات )مع إجمالي الإنفاق(الاستثمار–الإنفاق الحكومي–الصادرات) بالتالي إن وجود المدخرات بأشكالها المختلفة سواء في القطاع العائلي أو قطاع الأعمال هي أحد العناصر الضرورية لتوازن النشاط الاقتصادي، كما يظهر الشكل البياني مكانة البنوك كوسيط

---

[1] عبد الحميد، عبد المطلب، 2006 –مرجع سبق ذكره ص 298.

[2] Begg, David, 1994-Economics.MCGRAW-Hill Book Company Europe, London P34.

مهم في حركة المدخرات ضمن الاقتصاد الوطني، أي مكانة البنوك في تحقيق التوازن بين طرفي النشاط الاقتصادي من خلال سحب الأموال وإنفاقها، لذلك إن وجود القطاع المصرفي المتطور هو ضمان ضروري لتحقيق النمو للاقتصاد الوطني خلال فترة طويلة من الزمن.

# 2-2 المبحث الثاني:

# تأثير الدخل في إمكانية الادخار

## 2-2-1 علاقة الدخل بكل من الادخار والاستهلاك من منظار الفكر الاقتصادي:

إن دور الدخل كمحدد أساسي للادخار ظهر مع الفكر الكنزي، حيث اعتبر الفكر الكنزي والحديث الدخل الشخصي حجر الزاوية الذي يقوم عليه الادخار وتعدّ دالة الاستهلاك من ابرز الأفكار التي أتى بها كنز، والحديث عن دالة الاستهلاك أو عن دالة الادخار يكاد يكون الشيء نفسه لأنّ العوامل التي تحدد الاستهلاك هي نفسها التي تحدد الادخار، فالادخار هو الامتناع عن الاستهلاك حيث الحركة المالية لكل إنسان تسير في خطين الأول إيجابي، وهو المورد(الدخل)والثاني سلبي، وهو الإنفاق(الاستهلاك)أما المتبقي منهما فهو الادخار[1].

وقد أدرك الاقتصاديون منذ ظهور النظرية العامة لكنز أهمية الدخل كمتغير أساسي من بين المتغيرات الأخرى المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للفرد وادخاره.

وتم إعادة إيضاح نظرية كنز فيما يتعلق بالدخل، وأصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق، كما ظهرت أيضاً نظريتان هما الدخل النسبي والدخل الدائم، وعلى الرغم من أن هذه النظريات ترى الدخل الشخصي هو المحدد للاستهلاك و للادخار وسوف نعرض مفهوم الدخل من وجهة هذه النظريات: [2]

**1-نظرية الدخل المطلق:** تعتمد على مبدأ أساسي أن الفرد يحدد نسبة الدخل التي يخصصها للاستهلاك على أساس الدخل المطلق، وفي حال أي ارتفاع في الدخل سوف يصاحبه انخفاض في نسبة الدخل المخصص للاستهلاك وارتفع في النسبة المخصصة للادخار، حيث ترى هذه النظرية أن الأسر ذات الدخول المرتفعة تدخر نسبة أكبر من دخلها بالمقارنة مع الأسر ذات الدخول المنخفضة.

**2-نظرية الدخل النسبي:** تقوم هذه النظرية على فرض أساسي أن الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للاستهلاك أو للادخار يتوقف على موقع الأسرة بين الأسر المجاورة وليس على أساس الدخل المطلق، بمعنى أن الأفراد يميلون إلى استهلاك أو ادخار نسبة ثابتة من دخولهم.

**3-نظرية الدخل الدائم:** أن الدالة الأساسية للاستهلاك (الادخار) هي دالة تناسبية بين ما سمي بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم على أساس أن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم،

---

[1] الجزار، جعفر، 1998-الادخار والاستثمار. دار النفائس، بيروت ص 26.

[2] عبد العزيز، سمير محمد، 1988 -المدخل الحديث في تمويل التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ص (55-70).

حيث قسم فريدمان دخل الأسرة المقاس خلال السنة إلى عنصر **دائم Permanent Component** وعنصر انتقالي **Transitory Component** وحدد مقدار الاستهلاك وفق المعادلات الآتية:

**الدخل المقاس = الدخل الدائم +الدخل الانتقالي**

**الاستهلاك المقاس = الاستهلاك الدائم +الاستهلاك الانتقالي**

**الاستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم**

بالتالي فإنّ الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم تتوقف على عوامل متعددة مثل السن و تركيب الأسرة وسعر الفائدة والاختلافات البيئية... وغيرها، أما الادخار الدائم فهو الجزء المتبقي من الدخل الدائم.

إننا نرى أن الادخار والاستهلاك هما مفهومان متكاملان والدخل هو المصدر الأساسي لكل منهما، فالجزء من الدخل الذي لا يستهلك يدخر و الجزء الذي لا يدخر يستهلك، ومما سبق نرى أن الدخل هو المصدر الأساسي للادخار سواء من خلال الفكر الكنزي ودالة الادخار أو بنظريتي الدخل النسبي أو الدخل الدائم، يبقى الدخل هو حجر الزاوية للادخار، فجزء من الدخل يوجه للادخار وجزء من الادخار يوجه للإيداع في المصارف التجارية التي تعرض خدمات ومنتجات مالية لجذب المودعين الذين يرغبون في ادخار الجزء المتبقي من دخولهم بعد شراء السلع الاستهلاكية التي ينتجها التجار.

## 2-2-2 حركة كل من الدخل والادخار في سورية:

أظهرت النظريات المفسرة للدخل على اختلاف وجهات نظرها وجود ارتباط بين الدخل والادخار، ومن المقاييس المستخدمة مفهوم النزعة الحدية للادخار أو الميل الحدي للادخار، أي التغير الذي يحدث في حجم الادخار، إذا زاد الدخل وحدة واحدة، فإذا حرض تزايد الدخل **(dY)** تغير في الادخار **(dS)**، فإن النزعة الحدية للادخار تحسب: **s=dy/ds**

وتتميز النزعة الحدية عن النزعة الوسطية أو الميل الوسطي للادخار بأنها العلاقة بين التيارات المحرضة والدخل وتتحدد بالنسبة للادخار بالعلاقة: **S/Y**

كما تميز النزعة الحدية عن المرونة بالنسبة إلى الدخل بأنّ المرونة هي العلاقة بين التزايدات النسبية للادخار والتزايدات النسبية للدخل وتحسب كمايآتي**(dy/y)÷ (ds/s)**، ويمكن كتابتها

**(ds/dy)÷(s/y)**

فالمرونة هي حاصل قسمة النزعة الحدية على النزعة الوسطية[1]، ولإظهار الارتباط بين الدخل والادخار وفق الميل الحدي والميل المتوسط والمرونة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (11)

تأثير الدخل على الادخار في سورية (بملايين ل س)

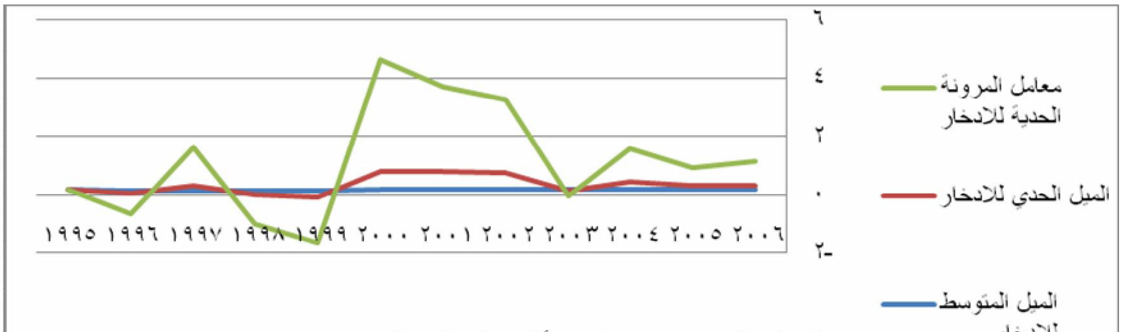
| السنوات | الدخل المتاح | الادخار | الميل المتوسط للادخار | الميل الحدي للادخار | المرونة الحدية للادخار |
|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 1587696 | 307825 | 0.19 | 0.15 | 0.80 |
| 2005 | 1376129 | 274642 | 0.19 | 0.12 | 0.60 |
| 2004 | 1177626 | 250756 | 0.21 | 0.24 | 1.15 |
| 2003 | 993026 | 205340 | 0.20 | 0.04- | 0.2- |
| 2002 | 937758 | 207733 | 0.21 | 0.55 | 2.51 |
| 2001 | 900287 | 186824 | 0.20 | 0.60 | 2.9 |
| 2000 | 827993 | 142988 | 0.17 | 0.65 | 3.8 |
| 1999 | 763077 | 100354 | 0.13 | 0.20- | 1.59- |
| 1998 | 736754 | 105859 | 0.14 | 0.14- | 1.01- |
| 1997 | 710158 | 109753 | 0.15 | 0.19 | 1.28 |
| 1996 | 673490 | 102446 | 0.15 | 0.10- | 0.68- |
| 1995 | 568832 | 113300 | 0.19 | – | – |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1995-2006.**

نلاحظ من الجدول أن الميل المتوسط للادخار يتغير في مجال محدود بين0.13إلى0.21 ، بينما نجد أن الميل الحدي للادخار يأخذ قيماً سالبة وموجبة، لان زيادة الدخل عندما يرافقها زيادة في الادخار يأخذ الميل الحدي قيم موجبة،ولكن عندما يزداد الدخل وينخفض الادخار يأخذ الميل الحدي قيم سالبة.

ويتفاوت مقدار التغير في الادخار تبعاً لتغير الدخل المتاح بين الزيادة مرة والنقصان مرة أخرى، مما يدل على وجود حالة عدم استقرار أو عدم انتظام في العلاقة بين الدخل والادخار، وكذلك تظهر المرونة الحدية الادخار مدى استجابة الادخار لتدفقات الدخل والمفروض أن تكون قيمة المرونة مساوية للواحد، أي أن كل زيادة وحدة واحدة من الدخل يرافقها زيادة وحدة من الادخار، أما إذا اختلفت المرونة عن الواحد، دل ذلك على وجود خلل سواء بالزيادة أو النقصان وتوجه للاستهلاك تتوقف حدته على مقدار الابتعاد أو الاقتراب من الواحد، ولإظهار مدى تأثير الدخل في التوجه نحو الادخار نورد الشكل البياني الآتي:

[1] نيربي، محمود، 1995 –الاقتصاد المالي. مديرية الكتب والمطبوعات، حلب ص (221-223).



الشكل البياني رقم (٧) تأثير الدخل على الادخار في سوريا

نلاحظ من الشكل البياني أن الميل المتوسط للادخار شبه ثابت، أما الميل الحدي للادخار فيتحرك ضمن مجال محدود، بينما المرونة الحدية للادخار تتفاوت بشكل واضح بين الارتفاع والانخفاض، مما يدل على عدم الاستقرار أو عدم الانتظام في استجابة الادخار لأي تغير في الدخل، فأحياناًيوجه للادخار وأحياناًيوجه للاستهلاك، بالتالي الدخل يؤثر في الادخار لكن بشكل غير منتظم لوجود مؤثرات أخرى كسعر الفائدة والضريبة المفروضة على الادخار والإيداع والظروف الاقتصادية التي تحدد جهة وحجم التغير في الادخار، والتي سوف نستعرض تأثيرها لاحقاًضمن البحث.

### 2-2-3 تأثير الدخل والادخار في ودائع المصارف التجارية السورية:

يعد الادخار المصدر الأساسي للودائع المصرفية، ولاسيما ودائع التوفير لفترة لا تقل عن سنة، لذلك كلما ازداد حجم الادخار ازدادت الودائع المصرفية الآجلة، لذلك إن انخفاض حجم الادخار في الدول النامية يدفعها إلى الاستدانة الخارجية لتمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية وتعويض النقص الحاصل في مدخراتها الوطنية، وفي سورية استخدمت الحكومة بعض الحوافز لتشجيع الادخار كرفع سعر الفائدة إلى9% ولكنها لم تكن فعالة لارتفاع معدلات التضخم أو استخدام معدلات فائدة تراكمية بعد ثبات لفترة طويلة، بالإضافة إلى دور المصارف الخاصة في تنشيط القطاع المصرفي بهدف جذب المدخرات المحلية، ولدراسة العلاقة بين الادخار والودائع لدى المصارف التجارية السورية نورد الجدول:

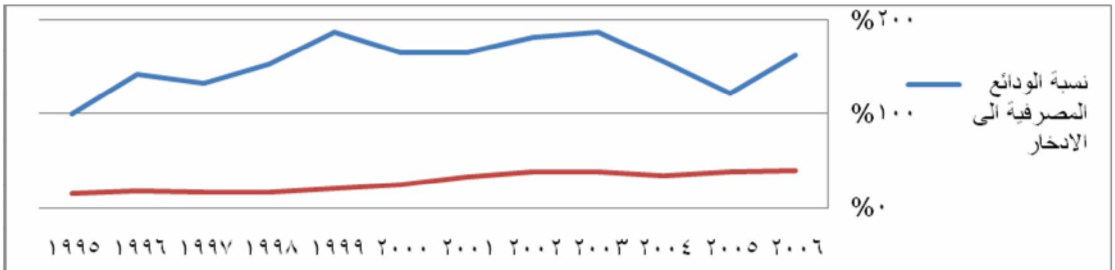
الجدول رقم (12)

الادخار والودائع المصرفية لدى المصارف التجارية السورية (ملايين ل س)

| السنوات | الادخار | الودائع لدى المصارف التجارية السورية | الودائع المصرفية / الادخار | مساهمة ودائع المصارف التجارية في الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 2006 | 307825 | 502766 | %163 | %40 |
| 2005 | 274642 | 460768.4 | %122 | %39 |
| 2004 | 250756 | 391993 | %156 | %35 |
| 2003 | 205340 | 384048 | %187 | %39 |
| 2002 | 207733 | 379744 | %182 | %39 |
| 2001 | 186824 | 309545.5 | %165 | %33 |
| 2000 | 142988 | 236406.8 | %165 | %26 |
| 1999 | 100354 | 188200.9 | %187 | %21 |
| 1998 | 105859 | 154343.2 | %153 | %17 |
| 1997 | 109753 | 141815.2 | %133 | %17 |
| 1996 | 102446 | 145832 | %142 | %18 |
| 1995 | 113300 | 113657.8 | %100.3 | %16 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1995-2006.**

نلاحظ من الجدول أن الودائع المصرفية تتزايد بشكل مستقر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مع العلم أن هذه الزيادة أقل من المستوى المطلوب، ومن المفروض أن تمتلك النظم المصرفية المتطورة المقدرة على جذب الادخار على شكل ودائع، ولاسيما ودائع التوفير التي يبلغ حجمها من الودائع الإجمالية في المصارف التجارية السورية بحدود38%-39%، بالتالي فإنّ نسبة الودائع المصرفية إلى الادخار مفروض أن تكون أقل من 100%، ولكن الملاحظ أن هذه النسبة أكبر من 100%، وقد وصلت في بعض السنوات إلى 187%، ولإيضاح ذلك نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٨) نسبة الودائع المصرفية لكل من الادخار والناتج المحلي الاجمالي

يظهر الشكل البياني أن نسبة الودائع للادخار أعلى من نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود خلل بين حجم الودائع وحجم الادخار، وقد يرجع ذلك لوجود تحويلات غير نظامية للمغتربين تدخل في حسابات الادخار والدخل واقتصاد الظل والتهريب إلى الدول المجاورة[1].

يمثل الادخار الرابط الأساسي لتأثير الدخل في الودائع المصرفية، لان جزءاً من الادخار يتحول إلى ودائع، ولدراسة تأثير الدخل المتاح في ودائع المصارف التجارية السورية التي تمثل حوالى70%من إجمالي الودائع ضمن النظام المصرفي، نستخدم الميل المتوسط للإيداع أي نسبة الودائع إلى الدخل، والميل الحدي للإيداع أي نسبة تغير الودائع المصرفية على تغير الدخل، ولإظهار قيمتي الميل المتوسط والحدي للإيداع في المصارف نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (13)

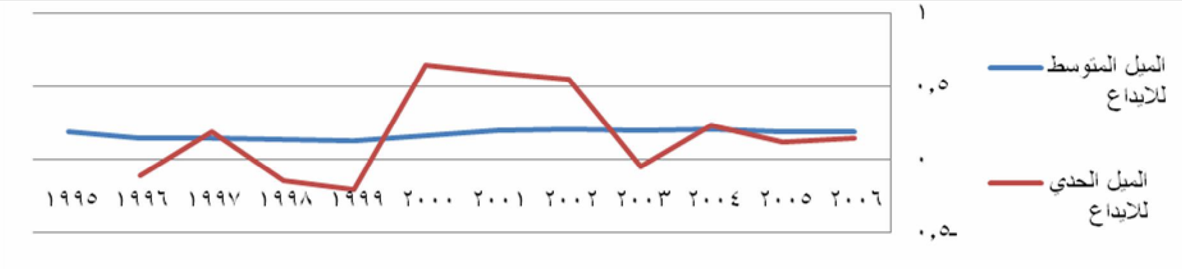
تأثير الدخل المتاح في الإيداع لدى المصارف التجارية السورية (ملايين ل س)

| السنوات | الدخل المتاح | الودائع لدى المصارف التجارية السورية | الميل المتوسط للإيداع | الميل الحدي للإيداع |
|---|---|---|---|---|
| 2006 | 1587696 | 502766 | 0.31 | 0.19 |
| 2005 | 1376129 | 460768.4 | 0.33 | 0.34 |
| 2004 | 1177626 | 391993 | 0.33 | 0.04 |
| 2003 | 993026 | 384048 | 0.38 | 0.07 |
| 2002 | 937758 | 379744 | 0.40 | 1.87 |
| 2001 | 900287 | 309545.5 | 0.34 | 1.01 |
| 2000 | 827993 | 236406.8 | 0.28 | 0.74 |
| 1999 | 763077 | 188200.9 | 0.24 | 1.28 |
| 1998 | 736754 | 154343.2 | 0.20 | 0.47 |
| 1997 | 710158 | 141815.2 | 0.19 | 0.35- |
| 1996 | 673490 | 145832 | 0.21 | 0.30 |
| 1995 | 568832 | 113657.8 | 0.19 | – |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1995-2006.**

يظهر الجدول أن الميل المتوسط للإيداع يتزايد بشكل تدريجي أي أن الجزء المخصص من الدخل للإيداع يزداد بشكل بطيء، أما الميل الحدي فيأخذ قيماً معظمها موجبة وعام2002 ، وصل الميل الحدي إلى1.87 ، أي أن زيادة الدخل رافقها زيادة أكبر في الودائع وفي عام 2004 ، وصل الميل الحدي إلى0.07 ، بما يعني أن تغير الإيداع أصغر من التغير في الدخل المتاح، ولإيضاح تغير الميل الحدي والمتوسط نورد الشكل البياني الآتي:

[1] كنعان، علي، 2000- النظام النقدي والمصرفي السوري. دار الرضا للنشر، دمشق ص (155-156).




الشكل البياني رقم (٩)الميل الحدي والمتوسط للايداع لدى المصارف التجارية السورية

يظهر الجدول الحركة البطيئة للميل المتوسط والحركة غير المنتظمة للميل الحدي التي تأخذ قيماًموجبة تدل على أن معظم زيادات الدخل رافقها زيادات موجبة في الإيداع لكن بنسب متفاوتة،

مما يدل على أن حجم الودائع لدى المصارف التجارية تتزايد من سنة لأخرى.

### 2-2-4 ارتباط كل من الدخل والادخار بالودائع المصرفية:

لدراسة الارتباط بين الدخل والادخار بالودائع المصرفية نعتمد على عدة معايير منها معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل للتنبؤ عن قيم سابقة وقيم مستقبلية لكلا المتغيرين، أي للودائع مع كل من الادخار ثم الدخل وقد ذكرنا في جداول سابقة قيم الادخار والدخل خلال الفترة 1995-2006وهي فترة الدراسة التي نعتمد عليها في بحثنا، لذلك[1] سوف نتناول المعادلة الخطية الآتية:

$$Y = a + b X$$

**Y** : حجم الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية السورية.

**X**: الدخل أو الادخار .

**b**: مدى تغير قيمة الودائع المصرفية إذا تغير الدخل أو الادخار وحدة واحدة.

**a** : الحد الأدنى للودائع المصرفية بغض النظر عن تأثير الدخل أو الادخار.

ولحساب المعادلة الخطية بين الدخل والودائع ومعامل الارتباط بيرسون، ويمكن حساب قيمة A بالعلاقة الآتية:

$$b = \frac{\sum x y - \frac{\sum x \sum y}{n}}{\sum x^2 - \frac{\left(\sum x\right)^2}{n}}$$

أما حساب قيمة a من خلال التعويض بالمعادلة الآتية:

[1] صبري، عزام، 2006- الإحصاء الوصفي ونظام SPSS . جدارا للكتاب الجامعي، الأردن، عمان ص (368 – 369).

$$Y = a + b\,x$$

ونحسب قيمة معامل الارتباط بيرسون بالعلاقة الآتية:

$$R = \frac{\sum xy - \frac{\sum x \sum y}{n}}{\sqrt{\left(\sum x^2 - \frac{\left(\sum x\right)^2}{n}\right)\left(\sum y^2 - \frac{\left(\sum y\right)^2}{n}\right)}}$$

ونعتمد على البرنامج الإحصائي spss في حساب هذه القيم لذلك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (14)

الارتباط والانحدار البسيط بين الدخل والودائع المصرفية

| Std. Error of the Estimate | R Square | R | Sig | t | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Beta | Std. Error | B | |
| 50508.48111 | .877 | .936 (a) | .046 | | | | | |
| | | | .000 | -2.281 | | 49170.786 | -112175.712 | (Constant) |
| | | | | 8.439 | .936 | .050 | .423 | Income |

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

بالاعتماد على الجدول يمكن أن نكتب المعادلة الخطية كالآتي: **y=-112176+0.423 x**

إذاًعند تغير الدخل وحدة واحدة يتغير حجم الودائع 0.423وحدة، مع وجود فجوة قدرها (112176)مليون ل س بين الدخل والودائع بغض النظر عن تأثير الدخل.

وللتأكد من صحة تمثيل المعادلة يظهر الجدول أن معامل الارتباط بيرسون للودائع لدى المصارف التجارية بالدخل المتاح خلال الفترة ما بين1995-2007هو0.936، أي الارتباط طردي وقوي جداًعلى اعتبار أن الدخل هو المصدر الأساسي للإيداع، وإن معامل التحديد **R Square** يساوي0.877أي أننا استطعنا تمثيل العلاقة بين الدخل والودائع المصرفية بنسبة 87%وبخطأ معياري قدره 50508.48111 لارتباط الدخل بالودائع.

ولحساب معادلة الانحدار البسيط والارتباط بين الادخار والودائع المصرفية خلال الفترة 1995-2006، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (15)

الارتباط والانحدار البسيط بين الادخار والودائع المصرفية

| Std. Error of the Estimate | R Square | R | Sig | t | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 32315.71507 | .950 | .974 | .208 | | Beta | Std. Error | B | |
| | | | .000 | -1.346 | | 24955.260 | -33593.542 | (Constant) |
| | | | | 13.725 | .974 | .132 | 1.809 | Saving |

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

إن المعادلة الخطية بين الادخار والودائع هي: **y= -33593.542 +1.809 x**

أي إن تغير الادخار وحدة واحدة يرافقه تغير بالودائع قدره1.809وحدة، مع وجود فجوة في الودائع قدرها(33593.542)بغض النظر عن تأثير الادخار، أي إن الفجوة بين الودائع والادخار أقل من الفجوة بين الدخل والودائع.

ولحساب معامل الارتباط بيرسون بين ودائع المصارف التجارية والادخار حوالى 0.974أي ارتباط طردي وقوي جداًعلى اعتبار أن الإيداع من أهم أشكال الادخار التي يلجأ لها الأفراد، وأيضاًإن ارتباط الودائع بالادخار أقوى من ارتباطها بالدخل، لان الدخل يوجه جزء منه نحو الاستهلاك، وأن معامل التحديد**R Square** يساوي0.950اي استطعنا تمثيل العلاقة بين الادخار والودائع بنسبة 95% وبخطأ معياري قدره32315.71507 لعلاقة الادخار بحجم الودائع المصرفية.

وإذا أردنا حساب معادلة الانحدار المتعدد لكل من الدخل والادخار بالودائع المصرفية، والتي تعطى ضمن العلاقة الآتية: **Y** =a +b1**X1** +b2**X2**

حيث أن**Y**تمثل حجم الودائع المصرفية و**X1** يمثل الدخل و**X2** يمثل الادخار وتمثل الثوابت:

**b 1**: مدى تغير قيمة الودائع المصرفية إذا تغير الدخل وحدة واحدة مع ثبات الادخار.

**b 2**: مدى تغير قيمة الودائع المصرفية إذا تغير الادخار وحدة واحدة مع ثبات الدخل.

**a** : الحد الأدنى للودائع المصرفية بغض النظر عن الدخل و الادخار.

ولحساب قيمة الثوابت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spssنورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (16)

الارتباط والانحدار المتعدد بين كل من الدخل والادخار والودائع المصرفية

| R Square | Multiple R | 95% Confidence Interval for B | | Sig | t | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.981 | .990 | .981 | .990 | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | R Square | Multiple R | .341 | -1.004 | | 38798.521 | -38970.615 | |
| | | .981 | .990 | .855 | .188 | .048 | .116 | .022 | Income |
| | | 2.801 | .645 | .006 | 3.616 | .928 | .476 | 1.723 | Saving |

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

بالاعتماد على الجدول نحدد ثوابت المعادلة لتصبح:

$$\mathbf{Y = -38970.615 + 0.22X1 + 1.723X2}$$

أي يوجد فجوة في حجم الودائع قدرها(38970.615) بغض النظر عن تأثير الدخل والادخار، وإذا ازداد الدخل وحدة واحدة مع ثبات الادخار تزداد الودائع المصرفية 0.22 وحدة، وفي حال زيادة الادخار وحدة واحدة مع ثبات الدخل تزداد الودائع1.723 وحدة، وذلك ضمن مجالات الثقة الآتية:

$$P(-126738.967 < \mathbf{a} < 48797.737) = 95\%$$
$$P(-0.240 < \mathbf{b1} < 0.284) = 95\%$$
$$P(0.645 < \mathbf{b2} < 2.801) = 95\%$$

مما يدل على أنه بوجود تأثير مزدوج لكل من الدخل والادخار على الودائع المصرفية تسهم زيادة الدخل بزيادة الودائع أكثر من الادخار، أما الارتباط المتعدد لكل من الدخل والادخار بالودائع المصرفية، نجد أن معامل الارتباط المتعدد بيرسون يساوي0.990 ، مما يدل على أن ارتباط الدخل والادخار بالودائع المصرفية ارتباط قوي جداًوطردي وأن قيمة معامل التحديد **R Square** تساوي حوالى 0.981 أي أننا استطعنا بالمعادلة السابقة تمثيل العلاقة بين الدخل والادخار بالودائع المصرفية بنسبة 98%، مما يدل على حسن تمثيل الارتباط القوي بين كل من الدخل والادخار بالودائع المصرفية.

وإذا أردنا حساب الارتباط الجزئي **r yx1x2** بالاعتماد على البرنامج الإحصائي**spss** ، فإن قيمته تساوي 0.855 أي قوة الارتباط بين الودائع والدخل في حال عزل تأثير الادخار هو ارتباط قوي وطردي، ولكنه أقل من الارتباط البسيط، ونحسب أيضاً معامل الارتباط الجزئي **r yx2x1**ويساوي 0.006 ، وهو ارتباط ضعيف جداًبين الودائع والادخار في حال عزل تأثير الدخل، ما يثبت أن الدخل هو المصدر الأساسي للإيداع، وأما تأثير الادخار بالودائع يأتي من خلال تأثير الدخل بالادخار فهو المصدر الأساسي للادخار وللإيداع.

## 2-3 المبحث الثالث:

## أثر التغير في سعر الفائدة على جذب المدخرات المحلية

### 2-3-1 تأثير سعر الفائدة بالمدخرات المحلية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي:

أعطى الفكر الكلاسيكي أهمية كبيرة لعلاقة سعر الفائدة بالمدخرات الشخصية حيث إن لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد وحجم معين من أصول جديدة للاستثمار، ويرى الكلاسيك أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي في تحديد حجم الادخار وأن دالة الادخار هي دالة متزايدة لسعر الفائدة، أي أن الأفراد يمكنهم أن يغيروا في حجم مدخراتهم بالزيادة والنقصان تبعاً لارتفاع وانخفاض سعر الفائدة من دون أن يؤثر الدخل المتاح في هذه القرارات، بينما اختلف الفكر الكنزي الذي اعتبر الدخل هو حجر الأساس في تحديد مدخرات الأفراد وأن ارتفاع سعر الفائدة يمثل حافز لزيادة الادخار وانخفاضه يقلل رغبة الأفراد للادخار فقط مع افتراض ثبات حجم الدخل، فالاستجابة لسعر الفائدة يمكن أن تكون بالزيادة أو النقصان في المقدار الكلي للادخار عند مستوى معين من الدخل تبعاً للتأثيرات الآتية[1]:

1- **تأثير الإحلال:** أي إحلال الاستهلاك بالمستقبل محل الاستهلاك الحاضر.
2- **تأثير الدخل:** إن ذوي الدخول المنخفضة يدخرون نسبة قليلة من دخلهم، أما ذوي الدخول المرتفعة فيدخرون نسبة كبيرة من دخولهم.
3- **تأثير الثروة:** إن التغير في سعر الفائدة يعمل على زيادة أو تخفيض القيمة الرأسمالية لأشكال الثروة، ويعمل هذا الأثر على تغير قيمة الاستهلاك الحاضر والمستقبلي تبعاً للتغير في قيمة الثروة [2].

مما تقدم نرى أن سعر الفائدة يؤثر في حجم المدخرات المحلية عند مستوى معين من الدخل المتاح للفرد بالزيادة أو النقصان من خلال قوى ومؤثرات تعمل في اتجاهات متعاكسة قد يلغي بعضها الآخر أو يؤثر معه في الاتجاه نفسه بشكل ضعيف، أو قوي، ولدراسة تأثير سعر الفائدة برغبة الأفراد في الادخار عند مستويات الدخل المتاح ندرس نسبة الدخل المخصص للادخار وهي نسبة الادخار إلى الدخل في نفس السنة، وسوف نوضحها ضمن الجدول الآتي:

---
[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988 – المدخل الحديث في تمويل التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ص (40–50).
[2] Framics, Jack Clark, 1991 –Investments.. MCGRAW, Hill Book Company, New York p 1

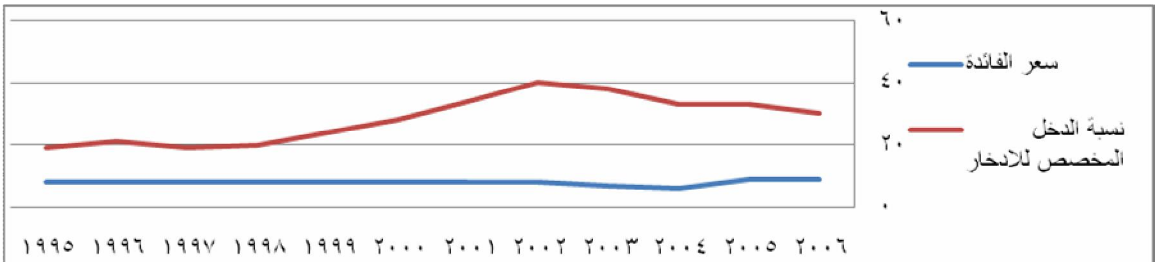
الجدول رقم (17)

تأثير سعر الفائدة على الميل الحدي للادخار في سورية (ملايين ل س)

| السنوات | الدخل المتاح | الادخار | سعر الفائدة | نسبة الدخل المخصص للادخار |
|---|---|---|---|---|
| **2006** | **1587696** | **307825** | **%9** | **%30** |
| **2005** | **1376129** | **274642** | **%9** | **%33** |
| **2004** | **1177626** | **250756** | **%6** | **%33** |
| **2003** | **993026** | **205340** | **%7** | **%38** |
| **2002** | **937758** | **207733** | **%8** | **%40** |
| **2001** | **900287** | **186824** | **%8** | **%34** |
| **2000** | **827993** | **142988** | **%8** | **%28** |
| **1999** | **763077** | **100354** | **%8** | **%24** |
| **1998** | **736754** | **105859** | **%8** | **%20** |
| **1997** | **710158** | **109753** | **%8** | **%19** |
| **1996** | **673490** | **102446** | **%8** | **%21** |
| **1995** | **568832** | **113300** | **%8** | **%19** |

**المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1995-2006.**

نلاحظ من الجدول ثبات سعر الفائدة عند 8%من العام1995إلى2002 ، بينما نجد أن الدخل المتاح قد تغير بشكل متزايد، وكذلك نسبة الدخل المخصص للادخار التي ازدادت إلى40%عام 2002 ، مما يعني أن تأثير سعر الفائدة حيادي، وأن الدخل هو المسبب الأساسي لزيادة نسبة الادخار بالإضافة إلى غياب الفرصة البديلة المتاحة لاستخدام الدخل، ولإظهار ذلك نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (١٠) تأثير سعر الفائدة بنسبة الدخل المخصص للادخار

يظهر الشكل البياني ثبات أسعار الفائدة عند 8% حتى عام 2002مقابل تغير غير منتظم لنسبة الدخل المخصصة للادخار، ولكن عند عام2003 بدء تأثير سعر الفائدة يظهر من خلال تخفيض سعر الفائدة الذي أدى إلى تقليل نسبة الدخل المخصص للادخار، مع العلم أنه في عام2006 وصل معدل الفائدة على الودائع الآجلة إلى 9%، ولكن ارتفاع معدلات التضخم إلى حوالى 10%، سببت انخفاض القيمة الحقيقية للفائدة، مما أثر بشكل سلبي في إمكانية الادخار.

## 2-3-2 تأثير سعر الفائدة على الإيداع والاستثمار في الاقتصاد السوري:

إن سعر الفائدة من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الوطني، لأنه سلاح ذو حدين قد يؤثر سلباً على المدخرات المحلية وعلى حجم الإيداع المصرفي و يزداد الاستثمار، أو يؤثر بشكل إيجابي في حجم المدخرات الإيداع المصرفي و يخفض الاستثمار، لذلك يتميز سعر الفائدة بحساسية عالية تفرض التعامل معه بحذر[1].

وفي سورية أعطت الخطط الاستثمارية أهمية كبيرة لسعر الفائدة بما يتناسب مع طموحاتها في زيادة حجم الاستثمار، وقامت بدعم الادخار بصورة غير مباشرة على اعتبار أن زيادة حجم الاستثمار ينتج عنها زيادة في حجم الإنتاج الذي يحمل معه ارتفاع في الأجور والدخل بما يزيد من مقدرة الفرد على الادخار، لكن تثبيت سعر الفائدة منذ عام1981عند8%للودائع الآجلة و4%للودائع تحت الطلب دفع المستثمرين إلى تحويل أموالهم لعملات أجنبية[2]، ولإظهار أسعار الفائدة المعتمدة على الودائع لدى المصارف السورية نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (18)

معدلات الفائدة لدى المصارف المحلية المدفوعة على الودائع لعام 2006

| المصارف المحلية | القطاع العام | القطاعات الأخرى |
|---|---|---|
| الحسابات الجارية | 1.5 | 1.5 |
| ودائع لأجل لا يقل عن ستة أشهر ولا يتجاوز سنة | – | 8.5–7.5 |
| ودائع لأجل لا يقل عن سنة | – | 9 |
| ودائع التوفير حتى مليون ليرة | – | 5 |
| ودائع التوفير لرصيد يزيد عن المليون | – | 3 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007.**

[1] Sharpe, William F, Alexander, Gordan J, Bailey, Jeffrey V, 1999-Inveatment. prentice Hall of India, New Delhi P385.

[2] كنعان، علي، 2000 – مرجع سبق ذكره ص 79.

يظهر الجدول أن معدل الفائدة المدفوعة على الودائع الآجلة هو9%، فالمستثمر يقارن عند الإيداع بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، وفي سورية إن معدلات التضخم مرتفعة أكثر من سعر الفائدة، فمثلاً عند معدل تضخم 15% يخسر المستثمر6%، إذا أودع أمواله في المصارف السورية لأنّ القوة الشرائية لوحدة النقد سوف تنخفض بمقدار معدل التضخم، أي تنخفض 15وحدة و يكسب المستثمر9 وحدات بالمحصلة يخسر6 وحدات بالتالي يصبح معدل الفائدة الحقيقي في هذه الحالة (-6%)، وإن أصحاب الفعاليات الاقتصادية لا يدخرون وفق هذه المعادلات فضلاً عن أسباب أخرى كعدم توفر فرص استثمار وغياب اللامان، وأصحاب الدخول المحدودة والطبقة المتوسطة تتآكل أصولهم وتتراجع قيمتها وتتراجع القيمة الحقيقية للأجور وتنخفض مدخرات هؤلاء أيضاً.

وجدنا أن الخطط الاستثمارية هدفت إلى زيادة حجم الاستثمار، لذلك تراوحت أسعار الفائدة بين 7% إلى9% وهي لا تشجع على الادخار في ظل ارتفاع معدلات التضخم، والسؤال هو هل تحقق هدف الدولة بزيادة حجم الاستثمار؟ولا سيما أنها قدمت بعض المزايا للمستثمرين بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة كالإعفاء الضريبي والإعفاء من رسوم الاستيراد والرسوم الصحية والبلدية والطرقات وغيرها ولإظهار تطور الاستثمار في سورية نورد الجدول الآتي:

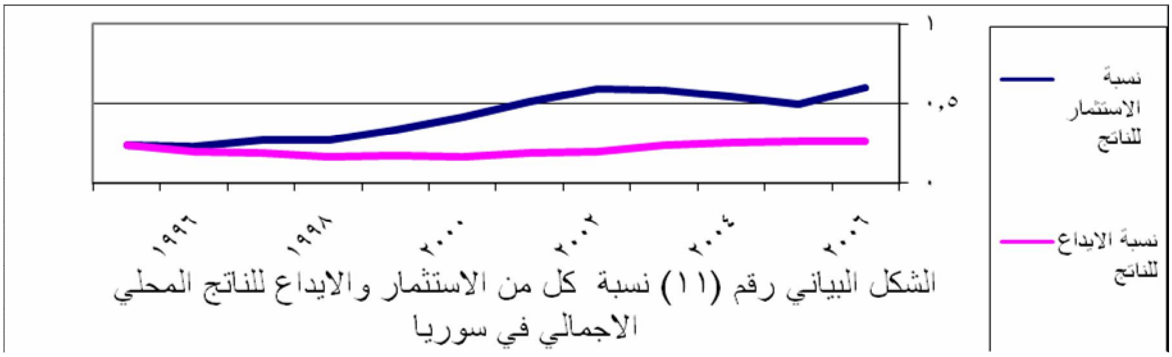
الجدول رقم (19)

تأثير سعر الفائدة ومعدلات التضخم في تطور حجم الاستثمار والإيداع في سورية(ملايين ل س)

| السنوات | سعر الفائدة | معدل التضخم | ودائع النظام المصرفي | إجمالي الاستثمار | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي | نسبة الودائع إلى الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 9 | 10 | 740050.9 | 329945 | 1234171 | 0.26 | 0.59 |
| 2005 | 9 | 7.5 | 572744.8 | 309613 | 1155016 | 0.26 | 0.49 |
| 2004 | 7 | 4.5 | 597871.6 | 281419 | 1094431 | 0.25 | 0.54 |
| 2003 | 6 | 3.5 | 569227.1 | 234818 | 977845 | 0.24 | 0.58 |
| 2002 | 8 | 2.3 | 574144.5 | 196387 | 970764 | 0.20 | 0.59 |
| 2001 | 8 | 0.45- | 472826.2 | 178148 | 924631 | 0.19 | 0.51 |
| 2000 | 8 | 1.9- | 364665.3 | 156092 | 878709 | 0.17 | 0.41 |
| 1999 | 8 | 0.8- | 295204.8 | 159793 | 870792 | 0.18 | 0.33 |
| 1998 | 8 | 1.9- | 245004.4 | 152001 | 893860 | 0.17 | 0.27 |
| 1997 | 8 | 8.3 | 221211.6 | 147256 | 808951 | 0.19 | 0.27 |
| 1996 | 8 | 8 | 179100 | 155045 | 773186 | 0.20 | 0.23 |
| 1995 | 8 | 20 | 176837 | 167846 | 689491 | 0.24 | 0.25 |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1995-2006.**

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج الإجمالي تتحرك ببطء شديد من 24% إلى26%، على عكس نسبة الودائع في النظام المصرفي إلى الناتج الإجمالي التي ازدادت بفروق واضحة من 24% إلى 59%، بالتالي فإن حجم الاستثمارات المحلية مايزال منخفضاً رغم تشجيع الدولة له ولإظهار الفرق في نمو الاستثمارات والودائع نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (١١) نسبة كل من الاستثمار والايداع للناتج المحلي الاجمالي في سوريا

نلاحظ من الشكل البياني الفرق في نمو نسبة الاستثمارات المحلية للناتج المحلي الإجمالي و نمو نسبة الودائع للناتج الإجمالي، وقد تكون أسباب بطء الاستثمارات المحلية إلى ارتفاع تكاليف الآلات المستوردة والمواد الأولية الأزمة للصناعة وربط الاستيراد بالتصدير وتخلف متطلبات الاستثمار والخدمات العامة وسيطرة حالة تضخم في الاقتصاد السوري منذ عام1995[1]، فضلاً عن عوامل اجتماعية وهيكلية في الاقتصاد السوري وانتشار الفساد والرشوة وسوء التنظيم الإداري، مما يخفض من عزائم المستثمرين في زيادة حجم منشاتهم أو توسيعها.

ولكن مؤخراًظهرت السوق السورية كسوق واعدة للاستثمار ولتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وذلك نظراً لبدء إجراءات الإصلاح الإداري والتنظيمي والدخول في اقتصاد السوق الاجتماعية وانطلاق سوق الأوراق المالية وتحسين النظام المصرفي ليكون أداة فاعلة في تنشيط الاقتصاد الوطني بما يحقق منعكسات واضحة على حال التنمية البشرية في سورية.

### 2-3-3 سعر الفائدة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد السوري:

بدأت السياسة النقدية في سورية تأخذ دور في الاقتصاد الوطني الذي يتميز بتغطية المصرف المركزي لعجز الموازنة وغياب سوق الأوراق المالية وأذونات الخزينة، لكن دور السياسة النقدية لم يصل إلى المستوى المطلوب لزيادة معدلات النمو وتحقيق الاستقرار، ولإظهار تغير معدلات الادخار والاستثمار في سورية نورد الجدول الآتي:

[1] كنعان، علي، 2000 –مرجع سبق ذكره ص 83.

الجدول رقم (20)

تطور معدلات الادخار والاستثمار في سورية.

| السنوات | 1970 | 1980 | 1990 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الادخار | %9.8 | %10.8 | %16.9 | %24.2 | %26.2 | %28.2 | %26.2 | %21.5 | %12.4 |
| معدل نمو الاستثمار | %13.3 | %28 | %16.5 | %17.3 | %20.3 | %20.3 | %23.3 | %21 | %23.7 |

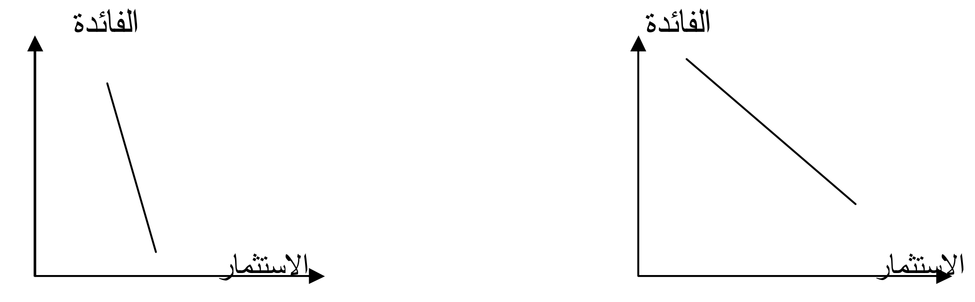
**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.**

يظهر هذا الجدول أن معدلات الادخار تجاوزت نسبة10%الضرورية للوصول لمرحلة الانطلاق في التنمية الاقتصادية، وأن معدلات الاستثمار في ارتفاع حيث تغيرت من13.3% إلى 23.7% بين الفترة من1970 – 2005 ، وهي نسبة نمو منخفضة على اعتبار أن الاقتصاد السوري عانى خلال هذه المرحلة من معدلات تضخم مرتفعة جداً، وترجع أسباب عدم فعالية السياسة النقدية في مواجهة الكساد الاقتصادي لمايلي[1]:

1-دالة الاستثمار الرأسية: عندما يكون الاقتصاد في حالة من الركود يتشاءم المستثمرون حول المستقبل ويرضى الكثير منهم بالعمل عند مستوى أدنى من الطاقة الإنتاجية، لذلك يصبح الاستثمار غير حساس لتغير سعر الفائدة، لأن انخفاضه لا يشجع استثمارات جديدة ولإظهار العلاقة بين سعر الفائدة وحساسية الاستثمار نورد الشكل الآتي:

الشكل البياني رقم (12)

حساسية الاستثمار لسعر الفائدة




(1)الاستثمار حساس لتغير سعر الفائدة (2)الاستثمار غير حساس لتغير سعر الفائدة

يظهر الشكل أن تخفيض سعر الفائدة ليس أداة فعالة لزيادة الاستثمار في حالة الركود حيث يكون الاستثمار غير حساس للتغير في سعر الفائدة.

[1]جوارتين، جيمس، استروب، ريجارد، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، 1999-الاقتصاد الكلي. دار المريخ للنشر، الرياض ص (394-397).

2-رفض المصارف تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة: واتجاهها إلى تنمية احتياطياتها خشية من المخاطر المصاحبة للإقراض، وهذا ما يفسر معدلات السيولة المرتفعة لدى المصارف السورية ومنح القروض في نطاق ضيق من الخيارات والبدائل مع درجة عالية من الضمان والسلامة بعيداً عن تحمل المخاطر.

3-السيولة المرتفعة: إن السيولة تتناسب عكساً مع أي تغير في سعر الفائدة حيث يحتفظ الأفراد بكمية صغيرة من السيولة عند ارتفاع أسعار الفائدة والعكس صحيح، ولكن عند انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى حد كبير نتيجة لارتفاع معدل التضخم تفقد السياسة النقدية غرضها في زيادة الاستثمار، لأنه عندما تكون الفائدة منخفضة فإنّ التضحية الناتجة عن الاحتفاظ بالنقد السائل تضحية خفيفة لذلك يفضل المستثمرون الاحتفاظ بالنقد السائل بدلاً من استثمارها أو إيداعها[1].

بالتالي فإنّ السياسة المالية في سورية التي تعتمد على سعر الفائدة كإحدى أدواتها لتشجيع الاستثمار وإكمال دورة النشاط الاقتصادي لا تشجع الاستثمار ولا تدعم الادخار، ولإظهار مدى الارتباط بين سعر الفائدة وكل من الادخار والاستثمار، نعتمد على معامل بيرسون للمتغيرين **Y**( سعر الفائدة ) و**X**( الادخار)ثم(الاستثمار)، وقد ذكرنا قيم هذه المتغيرات مسبقاًضمن العديد من الجداول خلال الفترة بين عام 1995-2006، وذكرنا سابقاًعلاقة معامل الارتباط بيرسون، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي **SPSS** يمكن حساب معامل الارتباط بيرسون بين سعر الفائدة والادخار والاستثمار لذلك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (21)

الارتباط بين سعر الفائدة والادخار والاستثمار

| Investment | Saving | Interest Prices | | |
|---|---|---|---|---|
| -.019 | -.004 | 1 | Pearson Correlation | Interest Prices |
| .954 | .990 | . | Sig. (2-tailed) | |
| 12 | 12 | 12 | N | |
| .951(**) | 1 | -.004 | Pearson Correlation | Saving |
| .000 | . | .990 | Sig. (2-tailed) | |
| 12 | 12 | 12 | N | |
| 1 | .951(**) | -.019 | Pearson Correlation | Investment |
| . | .000 | .954 | Sig. (2-tailed) | |
| 12 | 12 | 12 | N | |

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يظهر الجدول أن معامل ارتباط بيرسون بين سعر الفائدة والادخار هو-0.04أي تأثير شبه معدوم وسلبي وضعيف جداً، إذ إن سعر الفائدة خلال الفترة1995-2007 ، لايشجع على زيادة الادخار وإنما يؤثر عكساً بتأثير ضعيف جداًأما معامل الارتباط بيرسون بين سعر الفائدة وحجم

[1] نيربي، محمود، 1995 – الاقتصاد المالي. مديرية الكتب والمطبوعات، حلب ص 411.

الاستثمار فهو-0.19أي تأثير شبه معدوم وسلبي وضعيف جداً، فانخفاض سعر الفائدة لم يشجع على زيادة الاستثمار، وذلك لارتفاع معدلات التضخم وعدم منح المصارف قروض بأسعار فائدة منخفضة وظروف اقتصادية غير مستقرة، مما ولد سيولة مرتفعة ضمن الاقتصاد الوطني، بالنتيجة إن أسعار الفائدة لم تشجع على زيادة الاستثمار ولم تسهم في زيادة حجم الادخار في سورية لانخفاض القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع معدلات التضخم أكثر منها، ونتمنى اليوم أن تسهم الإصلاحات والفكر الاقتصادي الجديد بتفعيل دور السياسة النقدية لتأخذ دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني لجعل السوق السورية واعدة تدفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم والتفاؤل بمستقبل الاقتصاد السوري.

### 4-3-2 ارتباط كل من سعر الفائدة والتضخم بالودائع المصرفية:

لدراسة الارتباط بين سعر الفائدة والتضخم بالودائع المصرفية نعتمد على معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل للتنبؤ عن قيم سابقة وقيم مستقبلية لكلا المتغيرين، أي للودائع(**y**)مع كل من سعر الفائدة (**x**)ثم التضخم، [1]سوف نتناول المعادلة الخطية التي ذكرنا ثوابتها سابقاً وهي: **Y = a + b x**

ولحساب المعادلة الخطية بين الودائع وسعر الفائدة خلال الفترة 1995-2006، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss نبين الجدول الآتي:

الجدول رقم (22)

الارتباط والانحدار البسيط بين سعر الفائدة والودائع المصرفية

| Std. Error of the Estimate | R Square | R | Sig | t | | Unstandardized Coefficients | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 143447.49611 | .007 | .082 | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | | .410 | .860 | | 473849.545 | 407311.088 | Constant |
| | | | .799 | -.261 | -.082 | 6026000.157 | -1572991.765 | Interest Prices |

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

بالاعتماد على الجدول يمكن أن نكتب المعادلة الخطية كالآتي:

$$y = 407311.088 - 1572991.765\, x1$$

إذاًعند تغير سعر الفائدة وحدة واحدة ينخفض حجم الودائع(1572991.765)وحدة ويبلغ حجم الودائع المصرفية حوالى407311.088 وحدة بغض النظر عن تأثير سعر الفائدة، بالتالي إن زيادة أسعار الفائدة تسهم في خفض حجم الودائع هي لا تمثل احد العوامل التي تسهم في جذب

[1] صبري، عزام، 2006- مرجع سبق ذكره ص (368 - 369).

المودعين لضعفها وانخفاض دخل الفرد وطبيعة الاقتصاد الذي لا يعتمد على استثمارات منتجة لتحقيق زيادة حقيقية فيه.

أما معامل الارتباط بيرسون للودائع لدى المصارف التجارية بسعر الفائدة هو 0.082أي الارتباط ضعيف جداًعلى الرغم من إن سعر الفائدة يجب أن يكون من أكثر العوامل المؤثرة بالإيداع، ويرجع ذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم أكثر من سعر الفائدة، مما يجعل القيمة الحقيقية لسعر الفائدة سلبياً وأن معامل التحديد**r Square**يساوي0.007 ، أي سعر الفائدة يمثل0.7%من القوة المؤثرة في حجم الودائع وبخطأ معياري قدره143447.49611 لارتباط سعر الفائدة بالودائع.

أما لحساب معادلة الانحدار البسيط بين التضخم والودائع المصرفية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **spss** فنورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (23)

الارتباط والانحدار البسيط بين التضخم والودائع المصرفية

| Std. Error of the Estimate | R Square | R | Sig | t | | Unstandardized Coefficients | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 135114.38298 | .119 | .345 | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | | .000 | 7.019 | | 39471.218 | 277063.505 | Constant |
| | | | .273 | 1.161 | .345 | 477956.460 | 554991.730 | Inflation |

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

إن المعادلة الخطية بين معدل التضخم وحجم الودائع هي:

**y=277063.505 +554991.730 x**

أي إن تغير التضخم وحدة واحدة يرافقه تغير بحجم الودائع قدره554991.730وحدة وهو تغير موجب على العكس من تأثير تغير سعر الفائدة الذي يصاحبه نقص في حجم الودائع، وأن حجم الودائع لدى المصارف التجارية بغض النظر عن تأثير معدلات التضخم قدرها277063.505 مليون ل س، وأن تأثير التضخم أكبر من تأثير سعر الفائدة على اعتبار أن سعر الفائدة بقي ثابتاً لا يتغير عند معدل 8%، بينما يتغير معدل التضخم مع تغير الحالة الاقتصادية من فترة لأخرى.

أما معامل الارتباط بيرسون بين ودائع المصارف التجارية والتضخم حوالى0.345أي ارتباط طردي ضعيف جداً، وأن معامل التحديد**r Square** يساوي0.119أي يمثل تأثير التضخم11% من حجم القوة المؤثرة بالإيداع، وذلك بخطأ معياري قدره135114.38298مليون ل س، وعلى الرغم من ضعف تأثير سعر الفائدة بحجم الودائع إلا أنه أقوى من تأثير سعر الفائدة مع العلم أن معدل التضخم يجب أن لا يؤثر على حجم الإيداعات فهو نتاج النشاط الاقتصادي يتأثر ويؤثر بالمستوى العام للأسعار بتقلبات الاقتصاد الوطني، وإنما تأثيره المباشر على حجم الإيداعات نتج

عن ارتفاع معدل التضخم أكثر من أسعار الفائدة الاسمية، مما جعل أسعار الفائدة الحقيقية سلبية، بالتالي تأثير معدل التضخم المباشر على أسعار الفائدة ينعكس بشكل مباشر على حجم الإيداعات، أي تأثير معدلات التضخم المرتفعة أكبر من تأثير أسعار الفائدة المنخفضة على حجم الودائع ضمن الاقتصاد الوطني.

وإذا أردنا حساب معادلة الانحدار المتعدد لكل من سعر الفائدة والتضخم بالودائع المصرفية التي تعطى ضمن العلاقة الآتية: **Y = a +b1 X1 +b2 X2**

حيث إن **y** يمثل الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية **X1** ، يمثل سعر الفائدة و **X2** يمثل معدل التضخم وتمثل الثوابت:

**1 b:** معامل الانحدار الجزئي لسعر الفائدة، أي تغير قيمة الودائع المصرفية إذا تغير سعر الفائدة وحدة واحدة من دون تأثير التضخم .

**2 b:** معامل الانحدار الجزئي لمعدل التضخم، أي تغير قيمة الودائع المصرفية إذا تغير معدل التضخم وحدة واحدة من دون تأثير سعر الفائدة.

**a** : الحد الأدنى للودائع المصرفية بغض النظر عن سعر الفائدة ومعدل التضخم.

ولحساب قيمة الثوابت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (24)

الارتباط والانحدار المتعدد بين كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم بالودائع المصرفية

| R Square | Multiple R | 95% Confidence Interval for B | | Sig | t | | Unstandardized Coefficients | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| .539 | .734 | Upper Bound | Lower Bound | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | 1467840.003 | -651415.260 | .406 | .871 | | 468414.684 | 408212.372 | Constant |
| | | 11802386.427 | -15151568.411 | .785 | -.281 | -.088 | 5957577.855 | -1674590.992 | Interest Prices |
| | | 1692019.141 | -577705.035 | .296 | 1.111 | .346 | 501672.521 | 557157.053 | Inflation |

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

بالاعتماد على الجدول نحدد ثوابت المعادلة لتصبح:

$$Y = 408212.372 - 1674590.992X1 + 557157.053X2$$

إذاًإن حجم الأموال المودعة في المصارف التجارية في غياب تأثير سعر الفائدة والتضخم حوالى 408212.372 وحدة، وإذا ازداد سعر الفائدة وحدة واحدة من دون تأثير التضخم تنخفض الودائع المصرفية 1674590.992 وحدة، وفي حال زيادة التضخم وحدة واحدة من دون تأثير سعر الفائدة تزداد الودائع 557157.053 وحدة، وقد يرجع ذلك لارتباط معدلات التضخم بالحالة الاقتصادية وارتباط أسعار الفائدة الحقيقية بتغير معدل التضخم، فضلاًعن انخفاض دخل الفرد والظروف الاقتصادية السائدة، وتتغير ثوابت المعادلة ضمن مجالات الثقة الآتية:

$$P(-651415.260<\mathbf{a}<1467840.003) = 95\%$$
$$P(-15151568.411<\mathbf{b1}<11802386.427) = 95\%$$
$$P(9\text{-}57770535<\mathbf{b2}<1692019.141) = 95\%$$

وهذه الدراسة تنطبق مع نتائج الانحدار البسيط السابق، أما معامل الارتباط المتعدد بيرسون يساوي0.734 ، مما يدل على أن ارتباط سعر الفائدة والتضخم بالودائع المصرفية ارتباط جيد وطردي وأن قيمة معامل التحديد**R Square** تساوي حوالى0.539أي أن سعر الفائدة والتضخم يؤثران بالودائع المصرفية بنسبة 54%، ويرجع ذلك لتأثير القيمة الحقيقية السالبة لأسعار الفائدة على الودائع، وظهر هذا التأثير من خلال ربط أسعار الفائدة الاسمية بمعدلات التضخم وتأثيرهما المتعدد على حجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية.

وإذا أردنا حساب قيمة معامل الارتباط الجزئي**r yx1x2** بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **SPSS** فإن قيمته تساوي0.785أي إن ارتباط حجم الودائع بسعر الفائدة في حال ثبات معدل التضخم طردي وجيد، ونجد أنه أكبر من معامل الارتباط البسيط بين الودائع وسعر الفائدة، مما يدل على التأثير السلبي لمعدل التضخم في تأثير سعر الفائدة على الودائع، وإذا أردنا حساب قيمة معامل الارتباط الجزئي **ryx2x1** فإنّ قيمته تساوي0.296 ، مما يدل على ضعف تأثير معدل التضخم بحجم الودائع في حال ثبات سعر الفائدة، وهذا يتناسب مع الطبيعة الاقتصادية لمعدل التضخم فهو بشكل على لا يؤثر بحجم الودائع إلا من خلال سعر الفائدة في حال كان أعلى منه، فيؤثر التضخم بشكل سلبي على سعر الفائدة، مما يضعف ارتباطه بحجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية السورية .

# 4-2 المبحث الرابع:

# تأثير السياسة الضريبية في إمكانية الادخار

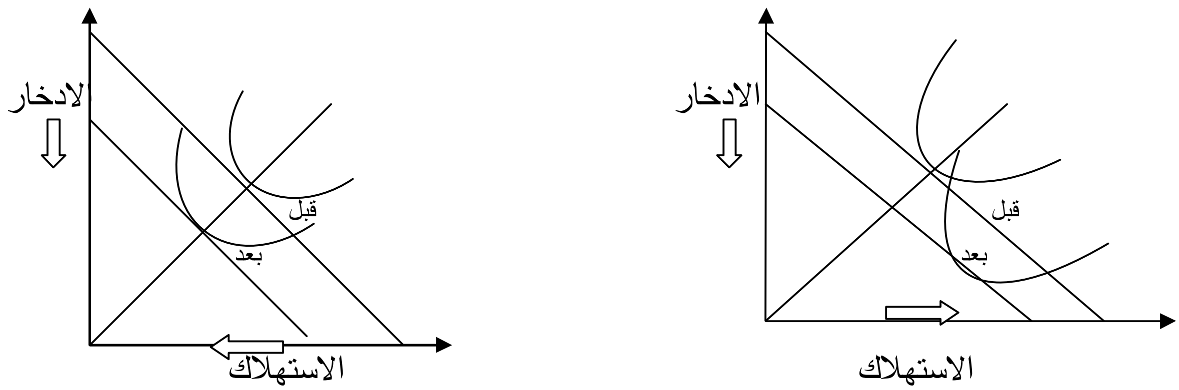
## 2-4-1 أثر إخضاع عائد الودائع الادخارية للضريبة بالرغبة في الادخار:

إن إخضاع أو إعفاء الودائع الادخارية لضريبة الدخل يؤثر في حجم الادخار الشخصي عند مستوى من الدخل المتاح تبعاً لدوافع الادخار الشخصية واختلافها بين الأفراد، ويتناول بحثنا ضرورة معاملة الادخار معاملة ضريبة تفضيلية وموجهة، وفي سورية كان دخل الاستثمار معفى من الضريبة، ولكن مؤخراً فرض على هذا العائد ضريبة يقتطعها البنك من المودع لديه تبعاً لفترة الإيداع و حجم الأموال المودعة بنسبة لا تتجاوز 1% من العائد، ويؤثر ذلك في توزيع الدخل تبعاً للأهداف السابقة كالتالي[1]:

1-الإيداع بهدف تأجيل الاستهلاك الحاضر: أي الإنفاق بعد عدة سنوات يحددها المودع، وفي حال إخضاع عائد الودائع الادخارية لضريبة الدخل يترتب على هذا الاقتطاع الضريبي إخلال بنسبة التوزيع التي كانت قائمة قبل فرض الضريبة بين الاستهلاك والادخار، وذلك لصالح الاستهلاك الحالي على حساب الادخار الحالي، أما في حالة إعفاء الودائع الادخارية من ضريبة الدخل فلا يترتب إخلال في نسبة التوزيع التي كانت قائمة قبل فرض الضريبة بين الاستهلاك والادخار، ويظهر الشكل الآتي الفرق في توزيع الدخل في حالة الإخضاع للضريبة أو الإعفاء:

الشكل البياني رقم (13)

أثر إخضاع العائد الادخاري للضريبة أو إعفاءه على توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار




(1)توزيع الدخل في حالة الإخضاع للضريبة (2)توزيع الدخل في حالة الإعفاء الضريبي

يظهر الشكل أن إخضاع عائد الودائع الادخارية لضريبة الدخل يرتب أثر إحلالي لصالح الاستهلاك الحالي على حساب الادخار، أي تقل نسبة الدخل الموجه نحو الادخار لصالح نسبة

---

[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988 – المدخل الحديث في تمويل التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ص (165-172).

الدخل الموجه نحو الاستهلاك، أما في حالة الإعفاء فلا يظهر هذا الأثر الاحلالي، أي لا تتغير نسبة توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك.

2-الادخار بهدف التراكم الرأسمالي: إن الدافع الأساسي في هذه الحالة من الإيداع هو تراكم المبلغ المدخر في الفترة الحالية مع عائده بصفة دائمة، وليس من أجل الاستهلاك في المستقبل بالتالي إن هذه الضريبة تضعف العلاقة بين العائد والادخار، أما في حال إعفاء عائد الودائع الادخارية من ضريبة الدخل فإنها لا تخفض عائد الادخار، وإنما فقط دخل الفترة الجارية بمقدار الضريبة أي الدخل المتاح للاستهلاك في الحاضر.

3-الإيداع بهدف الحصول على عائد محدد: إن فرض ضريبة ما يؤدي إلى تخفيض الدخل الجاري أي تخفيض القوة الشرائية وتقليل القدرة على الإنفاق الاستهلاكي أو الادخار بمقدار الضريبة، لذلك إن فرض الضريبة يحمل أثراً إحلالياً يؤثر في قرار الفرد في توزيع دخله وفق مستوى معين من الاستهلاك الحاضر أو المستقبل[1].

مع هذه الدوافع المختلفة يتباين تأثير الضريبة في إمكانية الادخار ولا يوجد حالة ثابتة، وإنما تختلف من اقتصاد إلى أخر تبعاًللظروف الاقتصادية، لذلك يجب البحث عن السياسة الضريبية الأفضل والمناسبة لمتطلبات الوضع الاقتصادي تبعاًلمرحلة النمو، وفي دراستنا نسعى إلى تشجيع الادخار وتقليل الإنفاق الاستهلاكي ويعد فرض الضريبة على الإنفاق وإعفاء الودائع الادخارية منها والاعتماد على الضرائب غير المباشرة هو الوضع الأمثل لتشجيع الادخار.

في الدول المتقدمة ونتيجة لمتطلبات الحياة يتم الإيضاح والتعريف بالأهداف التي يسعى فرض الضريبة إلى تحقيقها، لوجود قدر كبير من الوعي والتزام الأفراد بالضريبة، حيث يوجد أوعية متنوعة للضريبة تؤمن احتياجات الأفراد في المستقبل من خطط تامين التقاعد[2]، إن الضريبة تشجع الأفراد على الإيداع المصرفي من خلال التأمينات الاجتماعية والصحية والتقاعد..وغيرها من الوسائل التي تظهر أهمية الضريبة ومكانة الادخار في النشاط الاقتصادي.

## 2-4-2 الإعفاء الضريبي لعائد الودائع الادخارية أحد متطلبات التنمية الاقتصادية:

إن مراحل النمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى، ومع هذا الاختلاف تتغير العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي في هذه الدول من عقبات داخلية ترجع للمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى النمو وحجم الاستثمارات ومستواها التكنولوجي، وحجم الموارد الطبيعية

[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988 –مرجع سبق ذكره ص 173-177.

[2] Framics, Jack Clark, 1991- Investment. MCGRAW, Hill Book Company, New York p151.

المستغلة ومدى جودتها وتنوعها، والعوامل المتعلقة بالسكان من حيث الحجم والقوة العاملة وتوفر الإدارة والتنظيم السليم، فضلاًعن العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة.

أما النمط الأخر من العقبات فهي العقبات الدولية للتنمية يفرضها إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن في سبيل التنمية ويمتاز هذا النوع من العقبات بدرجة عالية من التأثير المتبادل[1].

فالمشكلة التي تواجه الدول النامية هي وضع السياسات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الاستثمارات التي تتناسب مع النمو السكاني، حيث أن زيادة معدلات الادخار تسهم بالتراكم الرأسمالي الذي يعدّ الحل الأمثل لزيادة معدلات التنمية في الدول النامية.

لذلك لابد من التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي للأفراد في سبيل زيادة الاستهلاك في المستقبل والعكس صحيح حيث لا يستطيع المجتمع الحصول على مزيد من الاستهلاك الحاضر إلا على حساب التضحية بالاستهلاك المستقبلي، وفي الدول النامية لا يمكن تمويل الاستثمارات الجديدة عن طريق خلق الائتمان المصرفي أو التوسع في الإصدار النقدي كما في الدول المتقدمة لأنه يحمل ضغوطاً تضخمية لعدم مرونة العرض الكلي للإنتاج وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

ويجب تمويل الاستثمارات الخاصة في الدول النامية بالعمل على إنقاص الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وزيادة المدخرات المحلية الاختيارية وإذا لم يكف نلجأ إلى الضريبة كأداة للادخار الإجباري لما تسهم في توفير الموارد المالية للاستثمارات من دون تضخم لأن كل من الضريبة والتضخم تعمل بشكل يعاكس قرارات الاستثمار حيث يختار المستثمر موقعه بعد تحديد الضريبة والمخاطر[2]، حيث تقوم الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالحد من الإنفاق مقابل إعفاء عائد الودائع الادخارية كأحد الخيارات التي تدعم تمويل التنمية، حيث تسهم إيرادات الضريبة المباشرة 9%، من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بينما تصل الضريبة غير المباشرة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي[3]، وإن إجمالي الضرائب لعام2004 بلغ 86.3 مليار ل س وارتفع هذا الإجمالي إلى101مليار ل س في عام2005ووصل إلى130مليار ل س في عام2006[4]، أما القروض العامة فسهلة المنال بالنسبة للمدخرين الصغار تجعل الأفراد يدخرون عوضاًعن

---

[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988- مرجع سبق ذكره ص( 235-236).

[2] Sharpe, William F, Alexander, Gordan J, Bailey, Jeffery V, 1999- Investment. prentice Hall India, New Delhi p 346.

[3] هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري 2006.

[4] دو شبين، جيرارد، نجوم، أسامة، 2007 -نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري. شركة الياس عبسي وشركاه، العدد الأول، دمشق ص 26.

الإنفاق كما تجذب المستثمرين أيضاً لانخفاض المخاطرة ولإمكانية تحويل سندات هذه القروض إلى سيولة بسرعة[1].

وإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعام2006وصل إلى حوالى6.8 %أما معدل نمو الادخار فوصل إلى12.5%، ونسبة مساهمة الادخار للناتج الإجمالي وصلت إلى24%، وهي نسبة منخفضة قد ترجع إلى انخفاض متوسط دخل الفرد لذلك ينخفض الجزء الموجه للادخار[2].

ومن الأسباب الكامنة وراء انخفاض الادخار في الدول النامية إن الجزء الأكبر من الدخل القومي تحصل عليه فئة تتميز بانخفاض ميلها الحدي للادخار، لذلك فإن فائض الدخل يوجه لشراء الأراضي والمساكن والتسليف والمضاربة بعيداًعن الاستثمارات المنتجة[3]، بالنتيجة في الدول النامية إن استثمار المدخرات في مشاريع إنتاجية هو أمر لا يستهوي أنظار الفقراء أو الأغنياء.

---

[1] نيربي، محمود، 1995- الاقتصاد المالي. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب ص (129-130).

[2] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007.

[3] عبد العزيز، سمير محمد، 1988- مرجع سبق ذكره، ص(247-248).

## 2-5 المبحث الخامس:

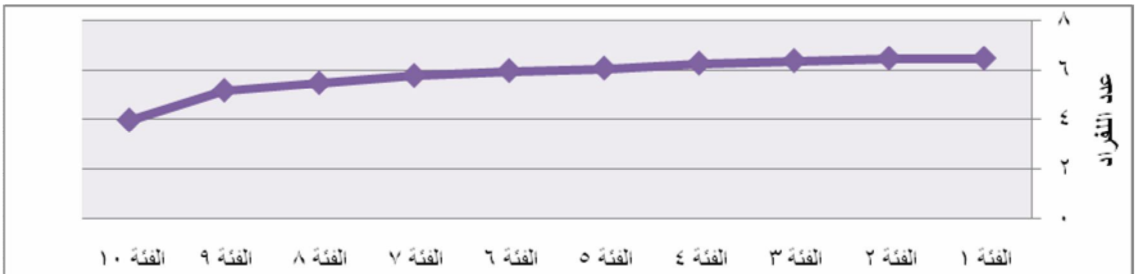
## العوامل الأخرى المؤثرة في المدخرات المحلية

إن العوامل المؤثرة في المدخرات المحلية تتباين في أهميتها، وفي الدراسات الاقتصادية التي تناولتها هذه المتغيرات، حيث يعد الدخل هو العنصر الأساسي الذي نال اهتمام الاقتصاديين كأهم العوامل المؤثرة في المدخرات المحلية، وكذلك تناول الباحثون دراسة تأثير سعر الفائدة في تشجيع الادخار وتنمية المدخرات المحلية، بالإضافة إلى دور الضريبة والبحث عن السياسة الضريبية المثلى التي تشجع الادخار وتحد من الإنفاق وتساعد في توجيه المدخرات المحلية نحو الاستثمارات التنموية الموجهة التي تسهم في تحقيق التنمية، ولكن هناك عوامل يمكن أن تسهم في زيادة حجم المدخرات أو تخفضها، وقد تعمل باتجاهات مساندة للعوامل السابقة أو يمكن أن تتجه بشكل معاكس لذلك لابد من دراستها.

### 2-5-1 تأثير هيكل توزيع الدخل في حجم المدخرات المحلية:

إن إحداث أي تغير في هيكل توزيع الدخل يحدث معه تغير في الادخار المحلي يتوقف على تصرفات الفئة التي يتم التحويل إليها ومنها، وتحديداًالميل الحدي للادخار لكل منهما فالميل الحدي للادخار لدى الفئات المرتفعة الدخل أكبر من الميل الحدي للادخار لدى الفئات ذات الدخل المنخفض [1].

ولدراسة تفاوت توزيع الدخل في سورية نورد الشكل البياني الذي يتضمن فئات من السكان مرتبة حسب مستوى الدخل بشكل تصاعدي:




الشكل البياني رقم (١٤)حجم الاسرة حسب الفئات العشرية للسكان تبعا" لمستوى الدخل

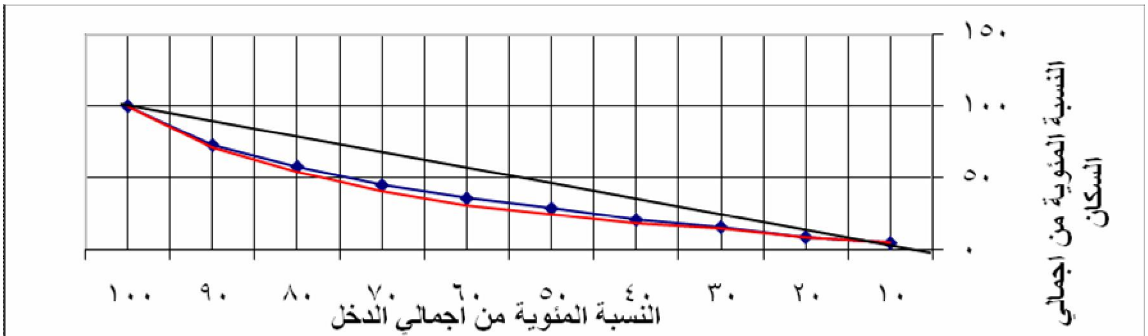
**المصدر: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول، تشرين الثاني 2007.**

---

[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988- مرجع سبق ذكره ص (100-101).

يظهر الشكل أن حجم الأسرة لفئات الدخل الفقيرة (الفئات الأولى)أكبر بكثير من فئات الدخل الغنية، حيث إن متوسط حجم دخل الأسرة في الفئات الثلاث الأولى هو 6.5 أفراد بينما متوسط حجمها في الفئات الغنية هو 4أفراد وإذا نظرنا إلى مستويات الاستهلاك تشير أرقام إنفاق الأسر على الغذاء3200 ل س شهرياً، إما متوسط إنفاق الأسر الغنية على الغذاء 17600ل س [1].

ومن المؤشرات التي تستخدم للتعرف على هيكل توزيع الدخل هي منحني لورنز الذي يعكس حصص الدخل التي تحصل عليها النسب المتعاقبة من السكان، كما يساعدنا منحني لورنز في حساب مكافئ جيني الذي يعدّ من المؤشرات الأساسية في تفاوت الدخول ويظهر الشكل التوزيع التراكمي للدخل ومنحني لورنز و مكافئ جيني:




الشكل البياني رقم (١٥) التوزيع التراكمي للدخل منحني لورنز ومكافيء جيني

**المصدر: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول، تشرين الثاني 2007.**

يظهر من الشكل منحني لورنز المنحى الأحمر على أن40%من السكان يحصلون على20% من إجمالي الدخل بينما10%من السكان الأغنياء يحصلون على28%من الدخل الإجمالي، مما يدل على وجود فروقات كبيرة في توزيع الدخل في سورية، أما مكافئ جيني الذي يعد مؤشراً أساسياً للتفاوت في الدخول فوصلت قيمته عام2004إلى حوالى32.4%على المنحني الأحمر(توزيع الدخل قبل التعديل) في حين أنها 37.2% للعام نفسه على المنحني الأزرق(توزيع الدخل بعد التعديل).

يعد الدخل غير المصرّح به من أهم مصادر الدخل في سورية لعلم 2006 والذي تبلغ نسبته وسطياً حوالى38% من إجمالي الدخول، بينما تشكل الأجور 25% من دخول السكان والأرباح المصرح بها والدخل المختلط تصل إلى 27%، ويبقى 2% للمعاشات التقاعدية[2] وأن ضعف نسبة المعاشات التقاعدية يعكس غياب شبكات الحماية الاجتماعية والبرامج التأمينية في سورية.

---

[1] دو شبين، جيرارد، نجوم. أسامة، 2007 – نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري. شركة الياس عبسي وشركاه للطباعة، دمشق، ص 91.

[2] دو شبين، جيرارد، نجوم، أسامة، 2007– مرجع سبق ذكره ص 94.

بالنتيجة إن هذا التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع السوري لصالح الفئات الغنية على حساب الفئات الفقيرة يتناسب مع زيادة حجم المدخرات المحلية، لأن الميل الحدي للادخار لدى الفئات الغنية أكبر من الميل الحدي للادخار لدى الفئات الفقيرة، أي أن توزيع الدخل ضمن الاقتصاد السوري يسهم في رفع حجم الادخار.

### 2-5-2 تأثير المستوى العام للأسعار بحجم المدخرات المحلية:

يعدّ المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية عاملاً مهماً من العوامل التي تؤثر في حجم المدخرات المحلية من خلال تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي والادخار الشخصي ولدراسة مؤشر أسعار المستهلك ونميز وجود حالتين[1]:

أولاً: حدوث تغيرات في الدخل المتاح تتناسب مع تغير المستوى العام للأسعار.

ثانياً: حدوث تغيرات في الدخل المتاح لا تتناسب مع تغير المستوى العام للأسعار.

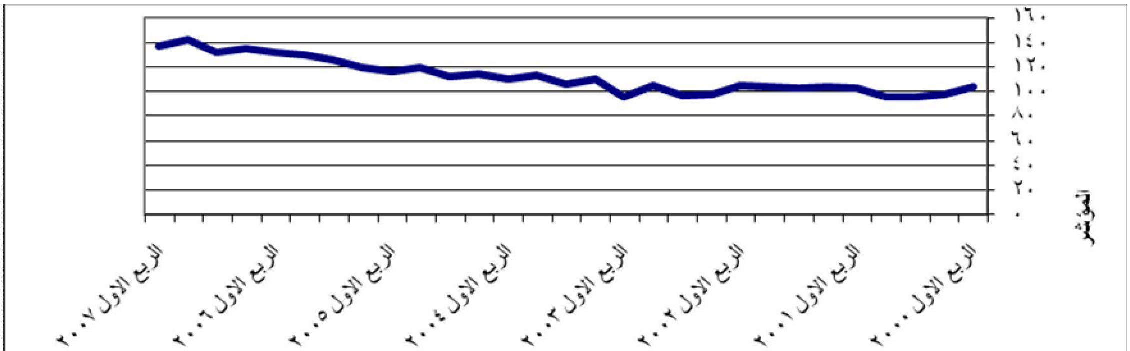
فإذا ارتفع الدخل المتاح بنسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار نفسها، فان الدخل الحقيقي سوف يبقى نفسه من دون تغير، بالتالي لن يحدث تغير في وضع المدخرات المحلية، ولكن الأفراد يتعرضون لما يطلق عليه الاقتصاديون (وهم النقود **Money Illusion**)، وإذا أدرك الفرد أن الدخل الحقيقي له بقي كما هو ثابت دون تغير لن يؤثر ذلك في مدخرات هذا الفرد، أما إذا لم يدرك الفرد هذه الحقيقة فسوف يتأثر بوهم النقود.

أما الحالة الثانية لتأثير المستوى العام للأسعار عندما يصاحبه تغيرات غير متناسبة في الدخل المتاح أي حدوث تغير حقيقي في دخلهم والذي سيؤثر بشكل مباشرة في الإنفاق الاستهلاكي و الادخار، فارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وسيكون هناك زيادة في نسبة ما يستهلك وانخفاض في نسبة ما يدخر، وبالعكس إن انخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي ونقص في نسبة ما يستهلك وارتفاع في نسبة ما يدخر.

وفي سورية أجرى المكتب المركزي للإحصاء تغير في المنهجية المستخدمة لحساب مؤشر أسعار المستهلك في كانون الثاني لعام 2006 ، حيث انخفضت نسبة تثقيل المنتجات الغذائية من60%إلى 42%، وكذلك انخفضت نسبة تثقيل الملابس من 12% إلى 8.5 %، مقابل ارتفاع الإنفاق على المسكن بشكل كبير من 7% إلى22%، نتيجة ارتفاع الإيجارات وأسعار المنازل بشكل كبير، وطرأ ارتفاع على معظم بنود السلع الأخرى خاصة الخدمات التي ازدادت نسبتها

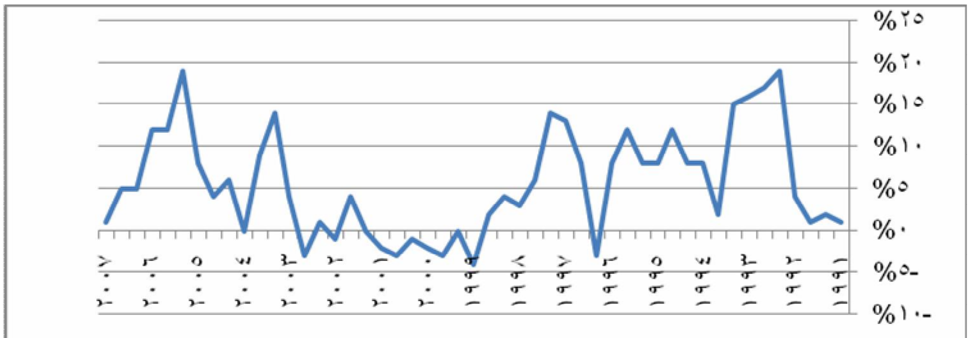
[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988- المدخل الحديث في تمويل التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ص (111-113).

من 8.4%إلى 15.6%من إجمالي السلع[1]، ولدراسة التطور الربعي لمؤشر أسعار المستهلك من عام2000إلى عام2006على اعتبار أن سنة2000هي سنة الأساس نورد الشكل:




الشكل البياني رقم (١٦) تغير مؤشر اسعار المستهلك

نلاحظ أن هناك استقراراً للأسعار حتى نهاية الربع الثالث من عام2002 ، وبدأ بعد ذلك ارتفاع الأسعار حيث بلغ معدل التضخم7%سنوياً خلال الفترة من الربع الثالث لعام2002حتى الربع الرابع لعام2006 ، لدراسة مؤشر أسعار المستهلك يجب تتبع وتحليل اتجاهات التضخم التي تعبر عن التغير القوة الشرائية لوحدة النقد، وينسجم كل من مؤشر الأسعار والتضخم في تأثيرهما معاً في المقدرة الشرائية للفرد، ولبيان ذلك نورد الشكل البياني الآتي[2]:




الشكل البياني رقم (١٧) تغير معدل التضخم في سوريا

إن التضخم في بدايات التسعينيات كان أعلى مما هو عليه الآن، وقد وصل إلى أعلى المستويات 20%وتناقص فيما بعد على شكل موجات حتى وصل إلى مستويات سلبية بين الأعوام 1998-2000 ، وبقي التضخم مستقراً خلال العا2001 ، ولكنه بدأ في الارتفاع في الربع الثالث من عام2002وارتفع على شكل موجات حتى وصل إلى أعلى مستوى حوالى 13% أو14%، في الربع الثاني لعام2003 ، والربع الأول لعام2006 ، وارتفع عام 2008 الى18%.

---

[1] دو شبين، جيرارد، نجوم، سامة، 2007 – مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] دو شبين، جيرارد، نجوم، أسامة، 2007- مرجع سبق ذكره ص 11.

وإن ارتفاع معدل التضخم والمستوى العام للأسعار في سورية، لم يصاحبه ارتفاع في قيمة الدخل المتاح، مما يؤثر سلباً في إمكانية الادخار وحجم المدخرات المحلية.

### 2-5-3 أثر حجم الثروة على المدخرات الشخصية [1]:

إن حجم الأصول المالية التي يمتلكها الأفراد من النقود والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والسندات والأسهم...وغيرها من الأصول المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي والادخار الشخصي، فالأسر التي تملك أصول مالية كبيرة تنفق أكثر من تلك التي تملك أصول مالية صغيرة ومتواضعة، لذلك عندما تتركز نسبة كبيرة من الأصول المالية لدى ذوي الدخول المرتفعة لن يؤثر ذلك في حجم مدخرات هذه الفئة التي تدخر قدر كبير من دخلها تحت أي ظرف من الظروف، فإن زيادة حجم الأصول لا تقلل نسبة الادخار، لأنه بالنسبة لبعض الأسر حتى المتوسطة منها قد يكون امتلاك بعض الأصول دافعاً لامتلاك المزيد منها، فتفضيل الاستهلاك على الادخار تحول إلى تفضيل للادخار كوسيلة للإسراع في تجميع هذه الأصول المالية، ولكن قد تؤثر هذه الأصول بشكل معاكس في ذوي الدخول المنخفضة، لذلك إن القيمة الحقيقية للأصول المالية تتوقف على مكانتها بالنسبة إلى الأفراد تبعاً لمستوى الدخل.

### 2-5-4 العوامل الاجتماعية والشخصية المؤثرة في الرغبة بالادخار:

إن التحليل الكلاسيكي ابتعد عن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والشخصية في تحليله للادخار الشخصي رغم إشارته لبعض العوامل السلوكية الذاتية التي تؤثر فيه كالقدرة على إشباع الحاجات في المستقبل أو رغبة التملك لدى بعض الأفراد، والحصول على عائد مضمون للفرد أو لأسرته بدلاًمن مخاطر الاستثمار وتحقيق الضمان والأمان للأسرة في المستقبل.

أما العوامل الذاتية التي تناولها الفكر الكنزي من الخصائص النفسية للطبيعة الإنسانية والعوامل المؤثرة فيها، والتي حددها في ثمانية عوامل فتدفع الفرد للادخار وهي:

1- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة.
2- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث المتوقعة كالشيخوخة والتعليم والإعالة.
3- التمتع بالفائدة والتقدير.
4- التمتع بإنفاق متزايد لإشباع الغريزة الفطرية للفرد في تحسين مستوى معيشته.
5- التمتع بشعور الاستقلالية والقدرة على التصرف.
6- المضاربة حين تكون الفرصة مواتية.
7- تكوين ثروة يهبها لورثته.

---

[1] عبد العزيز، سمير محمد، 1988- مرجع سبق ذكره، ص (119-137).

8- إشباع رغبة البخل عند بعضهم.

ويمكن تسميت هذه الحوافز بالاحتراس، الحيطة، الحسبان، الطموح، الاستقلال، المبادرة، الكبرياء، البخل، وبالمقابل هناك حوافز أخرى تزيد من الاستهلاك وتقلل الادخار كالاستمتاع الحالي بدلاً من الاستمتاع المستقبلي، قصر النظر وعدم الحيطة، الكرم والسخاء، سوء التقدير، المباهات، الإسراف، ومن المؤكد أن هذه العوامل تختلف من فرد إلى أخر سواء التي تقلل الادخار أو تلك التي تزيده وقد تجتمع هذه العوامل معاً في الفرد نفسه وتتحرك إما بشكل يشجعه على الادخار أو باتجاه معاكس يقلل حجم مدخرات الفرد.

# الفصل الثالث

# دور المصارف التجارية في تعبئة المدخرات المحلية

**مقدمة:**

إن التنمية هي مقياس يعكس قدرة الاقتصاد على خلق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وما يرافقها من تغيرات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

لكن البحث في التنمية وإمكانية تحقيقها من دون وجود الأموال اللازمة لها، يعد كلاماً بعيداً عن المنطق وبعيداً عن إمكانية تحقيق التنمية، ومن أهم مصادر تمويل التنمية هي المدخرات المحلية، لذلك في حال انخفاض هذا المصدر أو غيابه تظهر بدائل داخلية وخارجية للتمويل كالقروض العامة أو الخارجية والضرائب والإصدار النقدي والهبات والمنح الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

إن كل من هذه البدائل والخيارات تحمل نقاطاً سلبية وإيجابية تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتنعكس على الحياة الاجتماعية، وتبقى المدخرات المحلية هي الخيار الأمثل للتنمية في غياب دور الأسواق المالية المتطورة في دولنا النامية، لذلك سوف نتناول في هذا الفصل مكانة المصارف التجارية في جذب هذه المدخرات وتحويلها من أموال مكتنزة في القطاع العائلي والحكومي وقطاع الأعمال الخاص إلى أموال منتجة وفعالة كودائع مصرفية بأشكالها المتعددة من ودائع جارية أو ودائع ادخارية أو ودائع توفير أو آجلة أو ودائع مشتقه التي تعدّ أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من خلال مقدرتها على خلق النقود المصرفية من الودائع الأولية.

فضلاً عن إمكانية وصولها إلى جميع فئات المجتمع وجذب الودائع من مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني، وذلك بتطوير خدماتها وتوسيع أسواقها وتخفيض أسعار الفائدة أو من خلال إتباع إحدى الأساليب الأخرى المستخدمة لزيادة الطلب على ودائعها.

ولابد من تقييم مدى كفاءة المصارف التجارية في سورية سواء الحكومية منها والخاصة، حيث تمر بمرحلة انتقالية مهمة، لذلك لابد من إظهار كفاءتها في جذب الودائع ومدى استجابتها للتغيرات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية، ولاسيما تطور حجم الودائع بما يتناسب مع تغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومرونة الطلب على ودائعها بأنواعها المختلفة بما يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية في سورية.

# 3-1 المبحث الأول:

# المدخرات المحلية من الادخار إلى الإيداع

### 3-1-1 أهمية المدخرات المحلية كأحد مصادر تمويل التنمية:

إن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها يعد كلاماً بعيداً عن المنطق والواقعية، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف شديد في الاستثمارات و ضعف أشد في الإنتاجية، وانخفاض في الدخل يصاحبه انخفاض في حجم الادخار، ونتيجة لهذا الواقع في الدول النامية لن تكون قادرة على تحقيق زيادة في معدلات الاستثمارات لديها.

وأن تمويل التنمية لا يأتي إلا من مصدرين داخلي(المدخرات المحلية والإصدار النقدي والضرائب والقروض) أو خارجي(الهبات والمنح والقروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة)، وفي كلا الحالتين يجب إدراك الضغوطات المرافقة لتمويل التنمية في الدول النامية، حيث إن إمكانية اعتماد هذه الدول على الضرائب مثلاً في تأمين الأموال اللازمة لاحتياجات التنمية يصطدم بعقبتين هما:

العقبة الأولى: إن الأنظمة الضريبية في هذه الدول لا تراعي القواعد الأساسية كوفرة الحصيلة والعدالة والثبات والمرونة والملائمة والاقتصاد ومراعاة حسن اختيار موضوع محدد للضريبة وتحديد المعدل المناسب لها، وكذلك حالات الإعفاء الضريبي بدقة وعناية، كما تحتاج إلى مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي لتحقيق زيادة في الدخل القومي.

العقبة الثانية: إن تدهور المستوى المعيشي في أغلب البلدان النامية يزيد من أعباء الضريبة على الأفراد بحيث لا يتحمل المزيد من العبء الضريبي.

وكذلك إن اعتماد الدول النامية على القروض العامة من اجل تمويل التنمية الاقتصادية دفع العديد من الاقتصاديين إلى رفض هذه الفكرة للأسباب الآتية[1]:

1- القروض العامة لا تحقق للدولة إيراداً حقيقياًمثل الضرائب، وإنما يقتصر دورها على التعجيل بالإيرادات فهي ضريبة آجلة يتحمل عبؤها الجيل اللاحق.
2- تُحصل القروض العامة من دخول الأفراد فهي تؤثر على ادخار الفرد بما يسبب نقص في الاستثمارات الخاصة، لان الدول تنفق القروض العامة في أوجه غير استثمارية.
3- يترتب على عقد القروض العامة سوء في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، لان الجزء الأكبر من سندات القرض العام يكتتب فيها من قبل أصحاب الدخول المرتفعة،

[1] زنبوعة، محمود قاسم، 1996- التنمية الاقتصادية. مطبعة المدينة، دمشق، ص (218-228).

وحصولهم على فوائد هذه السندات يزيد من دخولهم بما يزيد التفاوت بين طبقات المجتمع.

4- تزيد القروض العامة من أعباء الموازنة العامة للدولة، لأنه يترتب على إصدارها زيادة في الضرائب لمواجهة الزيادة في النفقات الناجمة عن تحمل أقساط استهلاك القرض وفوائده.

ومن وسائل تمويل التنمية اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يحمل الكثير من المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحفيزه لارتفاع الأسعار الداخلية وأسعار الصادرات للعالم الخارجي بالنسبة للأسعار العالمية، وذلك بما يسهم في انخفاض قيمة العملة الداخلية والخارجية للبلد، ويحمل بذلك التضخم تأثير مزدوج على قيمة العملة في الداخل والخارج.

أما المشاكل التي يحملها اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية فهي أكبر من تهديد الاستقرار الاقتصادي أو الاستقرار الاجتماعي في البلد لما تحمله من أعباء وتبعية سياسية وعسكرية لبلدان أجنبية عليه، فالهبات والمنح والمعونات التي تقدم من الهيئات الدولية أو الدول الأجنبية لا تقدم للدول النامية من دون مقابل، بدليل أنها لا توزع بين هذه الدول بشكل عادل وإنما تبعاً للتسهيلات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تقدمها هذه الدول.

وكذلك إن اللجوء للقروض الخارجية يخلق مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية وعدم مقدرتها على سداد ديونها، ولا يخفى على أحد الآثار السلبية التي تحملها المديونية على التنمية في الدول النامية[1].

ومن هنا أصبحت المدخرات المحلية تمثل خياراً مناسباً لتمويل التنمية، فهي لا تحمل معها أي أثار تضخمية تهدد الاقتصاد، كما لا تزيد من أعباء الاقتصاد الوطني أو تسبب خلل في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع، لذلك أصبح وجود هذه المدخرات والمقدرة على تعبئتها الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها، بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية بل وتعدّ وسيلة اقتصادية مهمة كفيلة بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية وضمان للاستقرار الاقتصادي، لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بالبحث في طرق زيادتها وتأمين الوسائل اللازمة لتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية[2].

[1] الرداوي، تيسير، 1994- التنمية الاقتصادية. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، ص (255-258).

[2] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- إدارة المصارف. مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، ص 96.

وأمام هذه الأهمية للمدخرات المحلية في الحياة الاقتصادية فإن زيادة القدرة الادخارية لأي اقتصاد تتوقف على التزام الدولة بإقرار سياسة ادخارية سليمة مرتبطة بوجود هيكل مالي سليم قادر على تعبئة المدخرات المحلية وإعادة استخدامها كمخرجات للاستثمار، لذلك لابد من وجود المصارف التجارية التي تمتاز عن غيرها بعلاقتها وقربها من الأفراد في جميع فئات المجتمع وبكل المهن والاختصاصات، فضلاًعن دورها المهم كوسيط بين المدخرين والمقترضين ووسيط يؤمن للاقتصاد الأموال اللازمة من خلال هذه المدخرات أو النقود المشتقة عنها بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى المصارف السورية الاستعداد لمواجهة التغيرات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية والتعامل معها بجدية من خلال وضع سياسة ائتمانية تراعي النقاط الآتية[1]:

1- اعتماد مفهوم الصيرفة الشاملة الذي تتبعه المصارف التجارية لما لها من أثر مهم في التنميةالاقتصادية.

2- مواكبة التوجه العالمي نحو زيادة حجم المؤسسات المصرفية عن طريق الاندماج بين المصارف، ولاسيما إيجاد المصارف التجارية التي تسعى إلى التوسع الجغرافي الكبير.

3- خلق مناخ استثماري جاذب من خلال تطوير النظام المصرفي السوري، ولاسيما تحرير عمل المصارف التجارية ضمن القطاع المصرفي، والاستفادة من التكنولوجيا المالية.

إذاًإن أهمية وجود المصارف التجارية في الدول النامية أكبر وأكثر فاعلية لضرورتها لتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة من أهمية دورها في الدول المتقدمة، لأنها وبشكل عام مصدر لرؤوس الأموال ومصدر للمعرفة التجارية ومهارات العمل[2] أي مصدر لاحتياجات التنمية في الدول النامية.

وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها مقدرتها على خلق النقود، أي إصدار وسائل دفع من خلال الودائع تحت الطلب القابلة للسحب بشيكات، أي ما يسمى النقود الكتابية وقد تم قبول الشيك كوسيلة لتسوية المدفوعات بين الأفراد، وأصبحت هذه الودائع تقوم بدور النقود لما تتمتع به من قبول عام للتعامل بين الأفراد[3].

---

[1] سعيد، أسامة، 2006- ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة. جريدة الاقتصادية، سورية، دمشق، ص 9.

[2] تود ارو، ميشيل، ترجمة حسني، محمود حسن، محمود، محمود حامد، 2006- التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر، الرياض، ص574.

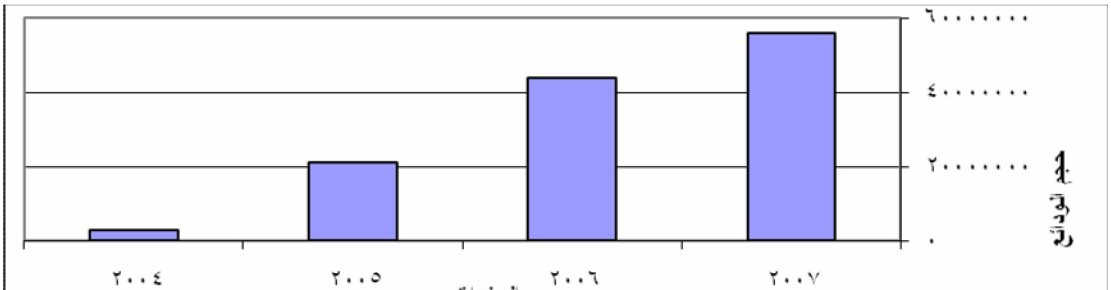
[3] ناشد، سوزي عدلي، 2007- مقدمة في الاقتصاد المالي والنقدي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 211.

## 3-1-2 مفهوم الإيداع والقنوات المصرفية المتاحة له:

عندما يتنازل العميل عما لديه من أموال لبنك تجاري ليحتفظ بها يكون قد أودعها لديه ويستطيع العميل أن يستخدمها في مدفوعا ته وتسوية معاملاته المالية، ويترتب على الإيداع فتح ما يسمى بالحساب المصرفي**Banking Account**، فالوديعة لدى البنك هي نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك وقبول البنك لها يعني التزامه بسداد قيمته تبعاً للشروط المتفق عليها بين العميل والبنك، وليس بالضرورة أن تنشأ الوديعة بالدفع النقدي، وإنما يمكن أن تكون عن طريق الشيكات أو السندات المحررة لصالح المودع ومسحوبة إما على البنك أو غيره من البنوك التجارية[1].

إن هذا الإيداع يوفر للبنك التجاري موارد مالية يستخدمها في تقديم القروض ومنح الائتمان، واستخدام نسبة من الأرصدة المتاحة لتوظيفات مختلفة كتحصيل الكمبيالات وخصم السندات، والحصول على عمولة مقابل ما يخصمه البنك من مقبوضات أو متحصلات[2].

لذلك تسعى المصارف التجارية باستمرار إلى التنوع في الأوعية الادخارية التي تستخدمها لجذب الودائع وزيادة الطلب عليها وكمثال حول بيان النمو المستمر لتطور حجم ودائع بنك سورية والمهجر، ولإظهار ذلك نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (١٨)تطور حجم الودائع لدى بنك سوريا والمهجر

**المصدر: تقرير بنك سورية والمهجر لعام 2007، ص19.**

يظهر الشكل البياني نمو حجم ودائع بنك سورية والمهجر، وذلك بغرض جذب أكبر قدر ممكن من الأموال الموجودة ضمن الاقتصاد الوطني، وتقسم الودائع بشكل أساسي إلى ودائع أولية تتمثل بالودائع الجارية والادخارية، وودائع ثانوية تتمثل بالودائع المشتقة ومن المؤكد أن كل منها يتفرع إلى قنوات متنوعة كالآتي[3]:

---

[1] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003- أساسيات الاقتصاد المالي و النقدي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 103.

[2] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2005- اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ص (149-150).

[3] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- إدارة المصارف. مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، ص (105-125).

**1-الودائع الجارية Current Deposits**: تسمى أيضاًبالودائع تحت الطلب Demand Deposits لإمكانية سحبها بالشيك في أي وقت، وتعد من أقدم المنتجات المصرفية التي اهتمت البنوك التجارية بتقديمها، وتتسم بحركة مستمرة بالزيادة أو النقصان وقد تكون شخصية أو تجارية وتختلف تبعاً لحجمها وفعاليتها وكلفة الإيداع والربحية.

وإن طبيعة هذه الودائع جعلتها تخضع لرقابة صارمة من المصرف المركزي وإدارة البنك التجاري أيضاً، لما تتسم به من مرونة شديدة في السحب تجعل عملية استثمارها تثير الكثير من المشاكل، وعادة يشترط البنك حداً أدنى لقيمة الوديعة التي يبدأ بها العميل بفتح حسابه الجاري ويتفاوت هذا المقدار من مصرف لأخر سواء بالعملة الأجنبية أو بالليرة السورية.

وتأخذ المصارف الخاصة في سورية دوراً فعالاً في جذب ودائع القطع الأجنبي التي تنمو بسرعة واضحة لديها ولإظهار ذلك نورد الشكل البياني الآتي لودائع بنك سورية والمهجر:

الجدول رقم (25)

ودائع بنك سورية والمهجر بين الليرة السورية والعملات الأجنبية

| السنوات / الودائع | 2005 | 2006 | 2007 | نسبة النمو |
|---|---|---|---|---|
| **الليرة السورية** | 7914349 | 18217667 | 24083097 | %32 |
| **العملات الأجنبية مقدرة بالليرة السورية** | 13174160 | 25539199 | 31662225 | %24 |
| المجموع | 21088509 | 43756866 | 55746122 | %72 |

**المصدر: التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام ،2007 ص 26.**

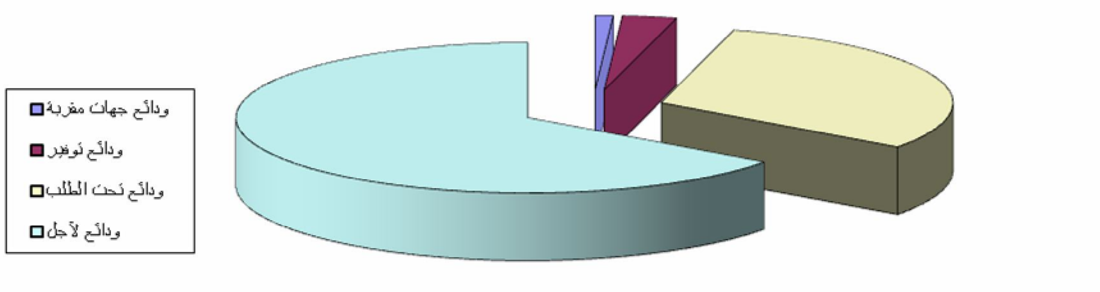
يظهر الجدول أن نسبة الودائع بالعملة الأجنبية تأخذ جزءاً مهماً حوالى57 %من إجمالي الودائع لدى بنك سورية والمهجر لعام ،2007 وذلك نتيجة التعاملات التجارية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والبنك يملك فروع في أوروبا، مما يتطلب التعاملات بالعملة الأجنبية، وتنمو هذه الودائع بنسبة72%، وهي نسبة مقبولة تدل على جذب المصرف لودائع جديدة، وأن هذا النوع من الودائع لا يحصل على فوائد صريحة، ولكن مؤخراًبدأت بعض البنوك تقدم فائدة على الودائع الجارية، وكانت البداية عند البنوك الأمريكية في عام 1981 التي قدمت شكلين من الودائع الجارية:

الأول: لا تدفع عنه فائدة وهي الشكل التقليدي للودائع الجارية.

الثاني: تدفع عليه فوائد ويطلق على هذا الإصدار الجديد **Negotiable Order Withdrawal** وتختصر **Now Account** ، وقد انتشرت بشكل واسع في المؤسسات

الادخارية الأمريكية[1]، وقد ازداد الطلب عليها بسبب خاصية السحب عند الطلب وإمكانية الحصول على فائدة، وقامت المصارف بتطوير أنواع أخرى تدعى **Super Now** ، التي تستحق أسعار فائدة أكبر.

**2-الودائع الادخارية:** تقسم هذه الودائع إلى ودائع التوفير **Saving Deposits** ، والودائع لآجل **Time Deposits**، وبالرغم من أن هذه الودائع لا تقبل كوسيط للتبادل إلا أنها تعدّ من أهم الأوعية الادخارية التي تقدمها البنوك التجارية، والأكثر إقبالاًمن قبل الأفراد وخاصة الذين يفضلون تجنب المخاطر، ولإظهار توزع ونسبة ودائع التوفير والودائع الآجلة لبنك سورية والمهجر نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (١٩) توزيع ودائع بنك سوريا والمهجر لعام ٢٠٠٧

**مصدر التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام ،2007 ص 27.**

يظهر الشكل البياني أن الودائع تحت الطلب فتمثل 32%من إجمالي الإيداعات، أما الودائع الآجلة تمثل حوالى65 %من إجمالي الإيداعات، أما ودائع التوفير فهي تمثل حوالى3 % ، وذلك لضعف الفوائد على هذا النوع من الودائع في سورية، لكن ذلك لا يلغي الأهمية الكبيرة للودائع الادخارية بشكل عام كمصدر تمويل مهم بالنسبة للبنك بشكليها:

**أ- الودائع الآجلة Saving Deposits**: تحمل هذه الودائع استحقاقاً معيناً يتفق عليه مسبقاًبين المصرف والمودع، ولا يجوز للمودع سحب المبلغ أو جزء منه قبل تاريخ محدد مسبقاً، لذلك فإن سعر الفائدة على هذا النوع من الإيداعات يتسم بارتفاع تعويضاًعن الحرمان، وتتفاوت أسعار الفائدة تبعاًلعمر الوديعة الادخارية، فكلما زاد عمر الوديعة الادخارية ازدادت أسعار الفائدة، وعادة تعرض المصارف التجارية حسابات ودائع لأجل7 أيام أو15 يوماً أو3 أشهرأو6 أشهر أو سنة. .. وهكذا، وتتميز هذه الودائع بأنها أكثر مقدرة على توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل التنمية واحتياجاتها.

---

[1] G.luckett, Dudley, 1988-Money and Banking. MCGRAW Hill Book Company, London P 32.

ونظراً لأهمية هذه الودائع ومكانتها ضمن مصادر التمويل في المصارف التجارية، نلاحظ الاهتمام المتزايد من إدارة المصارف لتنميتها وزيادة مقدارها، مما جعل المصارف التجارية تصدر أنواعاً جديدة من هذه الودائع مثل شهادات الإيداع **CD**، التي وصل حجمها إلى حوالى 1100 مليون ليرة سورية و478 مليون ليرة سورية بالعملة الأجنبية[1] لدى بنك سورية والمهجر لعام 2007.

وبالإضافة إلى شهادات الإيداع بأنواعها بدأت المصارف التجارية تقدم أنواعاً أخرى لتحفيز الأفراد على الودائع الادخارية مثل:

1- **حساب التمويل الاتوماتيكي Automatic Transfer Account**
2- **حسابات ودائع سوق النقد Money Market Deposits Account**
3- **الحساب المفتوح Open Account**
4- **الحساب الشامل Universal Account**
5- **حسابات التقاعد الفردية Individual Retirement Account**

إن هذا النوع من الحسابات ماتزال غير موجودة لدى المصارف التجارية العامة والخاصة الموجودة والعاملة في سورية.

**ب-ودائع التوفير Saving Deposits:** تعدّ من أحد أهم الأوعية الادخارية لجذب المدخرات المحلية في غالبية الاقتصاديات، ولاسيما مدخرات ذوي الدخول المتوسطة والصغيرة، إلا أن ودائع التوفير ينخفض معدل فائدتها مقارنة مع الودائع الآجلة لانخفاض المخاطر فيها بالنسبة للعميل، ومع ذلك فقد أمنت هذه الودائع طاقة استثمارية كبيرة للمصارف التجارية لما تتسم به من استقرار.

وتقدم ودائع التوفير عادة للأفراد والمنشآت غير الهادفة إلى تحقيق الربح أي الجمعيات، لأن تقديمها إلى المنشات التجارية سوف يغير من طبيعتها كودائع توفير ويجعلها ودائع تحت الطلب وتدفع عليها فائدة أقل.

لكن ما تزال حصة حسابات التوفير منخفضة بين ودائع المصارف، حيث وصلت نسبة التوفير حوالى 3 % من إجمالي الودائع لدى بنك سورية والمهجر في عام 2007 [2]ويرجع ذلك لسببين هما:

---

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2007، ص 58.

[2] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر 2007، ص (27-28).

1- معدل الفائدة الممنوح للودائع لا تمنح الأفضلية للودائع الآجلة أو ودائع التوفير عن غيرها من الودائع، لذلك يفضل المودع الودائع قصيرة الأجل لتقارب معدلات الفائدة من جهة ولقدرتهم على تسييلها إلى نقد بوقت قصير.

2- انخفاض معدلات الفائدة لحسابات التوفير بشكل عام.

وإن معدلات الفائدة على ودائع التوفير لدى المصارف التجارية في سورية لعام 2006هي 5% للرصيد حتى مليون ليرة سورية و3% للرصيد الذي يزيد عن مليون ليرة سورية، أما ودائع التوفير للأطفال الحد الأقصى المسحوب 500الف ليرة سورية فهو 7.5 %[1]، وتقسم هذه الودائع عادة تبعاً لمصدرها القطاع العام أو الخاص، أو تبعاًلاستقرارها وطبيعة النشاط الاقتصادي للمودعين.

**3-الودائع المشتقة:** تنفرد المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المصرفية بقدرتها على خلق النقود القانونية، أو ما يسمى بالودائع المشتقة **Derivation Deposit**، وهي نقود جديدة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، وأساس هذه القدرة هو التزام المصارف التجارية بتقديم القروض ومنح الائتمان لصالح الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وينشأ هذا الالتزام نتيجة الإيداع الحقيقي أي تنشأ الودائع المشتقة من الودائع الأولية (ادخارية –جارية)التي أودعت لدى المصرف، بمعنى أخر أن الودائع المشتقة هي ودائع تخلقها المصارف التجارية نتيجة قيامها بعملية الإقراض ومنح الائتمان من أموال الودائع الادخارية والجارية، وكلما زاد حجم الودائع الادخارية والآجلة تزداد معها الودائع المشتقة، وتنفرد المصارف التجارية بهذه المقدرة لسببين:

1- القدرة التي يتمتع بها المصرف التجارية برد الوديعة في أي وقت بسبب ما لديه من سيولة عالية من أموال الودائع الأخرى.

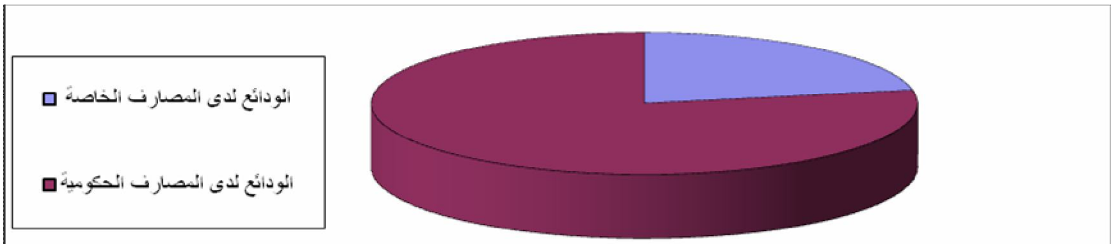
2- استمرار الطلب على القروض والائتمان والمعاملات التجارية المتنوعة من المصرف التجاري.

بالنتيجة إن المصارف التجارية العاملة في سورية ماتزال تعتمد على القنوات والخدمات المصرفية التقليدية من ودائع ادخارية وودائع تحت الطلب و ودائع توفير بعيداً عن الحسابات الحديثة كحساب Now Account أو حساب Super Now ، أو حساب التمويل الاتوماتيكي أو الحساب الشامل. ... وغيرها من الحسابات التي تحدثنا عنها مسبقاً.

وتتوزع هذه الودائع بين المصارف الحكومية والعامة في سورية ولإظهار نسبة توزع الودائع بين المصارف الحكومية والخاصة نورد الشكل البياني الآتي:

---

[1] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 518.




الشكل البياني رقم (٢٠) توزع الودائع بين المصارف الخاصة والعامة في سوريا لعام ٢٠٠٧

يظهر الشكل البياني أن حجم الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر حيث تصل إلى حوالى 78% مقابل 22%، من الودائع لدى المصارف الخاصة، وتمثل الودائع الادخارية بشكليها التوفير ولآجل حوالى 42%، من مجموع الودائع لدى المصارف التجارية، بينما تمثل الودائع تحت الطلب حوالى27%، وهي نسبة مرتفعة لسرعة سحب هذه الودائع ويرجع السبب لعدم استخدام أسعار فائدة تفضيلية لجذب ودائع التوفير مما يجعل الفرق ضئيل بين الودائع الجارية و ودائع التوفير، أما ودائع القطع الأجنبي التي تزايدت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة فتصل حوالى 30%، وذلك لوجود المصارف التجارية الخاصة التي استطاعت جذب الودائع الأجنبية لسهولة التعامل بالقطع الأجنبي ضمن هذه والمصارف ولامتلاكها فروع في العديد من الدول الأوروبية وأميركا...وغيرها من دول العالم.

### 3-1-3 العوامل المؤثرة بالطلب على الودائع المصرفية:

يتأثر الطلب على الودائع المصرفية في أي اقتصاد بعوامل اقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية، ويظهر تأثر هذه العوامل على الادخار الشخصي الذي يعكس الطلب على الودائع المصرفية.

وتنحصر هذه العوامل بالدخل وسعر الفائدة والصفات الديمغرافية للسكان من فئات العمر والتوزع التعليمي والنوعي. .. وغيرها، وكذلك يتأثر الطلب على الودائع بالائتمان المصرفي المقدم في الاقتصاد، وعدد المؤسسات الادخارية، ولا سيما المصارف التجارية ومدى انتشارها الجغرافي والوعي المصرفي والاحتياطي القانوني و السيولة وغيرها من العوامل الأخرى التي سوف نستعرضها[1]:

**1-الدخل Income**: يعد الدخل من أكثر العوامل المؤثرة في الادخار الشخصي، حيث عدّ كينز أن الدخل هو حجر الزاوية الأساسي في الادخار، ومن المنطق أنه كلما ازداد الدخل القومي يزداد نصيب الفرد منه، ويزداد الطلب على الودائع الصرفية.

[1] الزبيدي، حمزة محمود، 2000- إدارة المصارف. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، ص (156-168).

وبشكل عام إن ذوي الدخول المرتفعة أكثر استجابة للتعامل مع المصارف التجارية من ذوي الدخول المحدودة، مع العلم أن نسبة أصحاب الدخول المرتفعة منخفضة في المجتمع السوري لكن حجم دخلهم مرتفع مما يجعل حجم الادخار لديهم مرتفع، ويفضل ذوي الدخول المرتفعة استخدام الودائع الثابتة، والأسهم في حين يفضل ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة ودائع التوفير على اعتبار أنها أكثر آماناً ويحقق عائداً ثابتاً وقت تناولنا تأثير الدخل على الادخار والإيداع بشكل مفصل في الفصل السابق.

**2-التضخم Inflation**: يرى الاقتصاديون في أثر التضخم على الادخار عامة والطلب على الودائع المصرفية تحديداً، أن التضخم يخلق مناخاً يشجع على الاستهلاك نتيجة تدهور القوة الشرائية للنقود، وتضعف الرغبة لدى الأفراد في الادخار ويقل الطلب على الأوعية المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات الادخارية الأخرى وذلك لأن أسعار الفائدة أقل من معدلات التضخم.

وإن معدلات التضخم في سورية ارتفعت بشكل موجات حتى وصل إلى 13% أو14% في عام 2006 [1]، وقد أسهم ذلك بارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل كبير، بما أثر بشكل سلبي على الإيداع نتيجة انخفاض سعر الفائدة بالنسبة إلى معدل التضخم حيث وصل سعر الفائدة في عام 2006 إلى9 % [2]، بينما وصل معدل التضخم إلى10%، بما يدل على التأثير السلبي للتضخم على معدلات الفائدة في سورية.

**3-أسعار الفائدة Interest Prices**: تعبر أسعار الفائدة عن مقدار العائد الذي يحصل عليه المودع لإيداعه أمواله لدى المصرف، فهي الثمن الذي يطلبه نتيجة المخاطرة التي يتحملها بسب حرمانه وتخليه عن قوته الشرائية لفترة من الزمن.

لقد اهتم الاقتصاديون بأسعار الفائدة وعلاقتها بالادخار الشخصي بما يعكس حجم الطلب على الودائع المصرفية، حيث يرتفع الطلب على الودائع عندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية وتصبح إيجابية، ويقصد بأسعار الفائدة الحقيقية التغير في قيمة سعر الفائدة مع التغير في معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد الوطني.

فإذا كان سعر الفائدة الاسمي أكبر من معدل التضخم كان سعر الفائدة الحقيقي موجباً، أما إذا حصل العكس فإن سعر الفائدة الحقيقي سالب، وفي عام 2008 كان معدل التضخم 18%بينما

---

[1] دو شين، جيرارد، نجوم، أسامة، 2007- نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري. شرطة الياس عبسي وشركاه، الطبعة الأولى، دمـــشق، ص 91.

[2] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، ص 504 .

سعر الفائدة على الودائع الادخارية 9%، وتبين من خلال الدراسة سابقاً أن تأثير التضخم في الإيداع أكبر من تأثير تغير أسعار الفائدة، لذلك يلجأ الأفراد للتخلي عن النقود السائلة لأن استخدامها كمخزون للقيمة ضمن هذه الظروف يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية للنقد.

ومن أهم شروط سياسة أسعار الفائدة هو تصحيح قيمتها بما يتناسب مع معدلات التضخم في الاقتصاد لتكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة دوماً، لذلك يتم الربط بين حجم الودائع الذي يتعلق بسعر الفائدة والمستوى العام للأسعار الذي يتعلق بمعدل التضخم، إذاً لابد من أن تعدل أسعار الفائدة بصورة دائمة تبعاً لتغيرات الاقتصاد.

**4-الائتمان المصرفي Credit Banking:** من العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الودائع المصرفية في أي اقتصاد، هو حجم ما تقدمه المصارف من القروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، لان جزءاً من تلك الأموال ترتد للنظام المصرفي على شكل ودائع جديدة نظراً لما يسببه الائتمان المصرفي من زيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد.

**5-التراكيب الديمغرافية Demography Factors:** يتأثر الطلب على الودائع بالتراكيب الديمغرافية كالمهنة والتعليم والجنس، فارتفاع المستوى التعليمي ينمي إدراك الفرد بأهمية الادخار ويزيد من درجة الوعي المصرفي وإمكانية التعامل مع المصارف، أما ارتفاع نسبة الأمية فتسهم سلباً بإمكانية التعامل مع المصارف، [1]وأن نسبة الأمية في سورية لعام 2006 حوالى 15 %، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأعوام السابقة، كما يؤثر التوزع العمري للسكان في حجم الودائع وأن التوزع العمري للسكان في سورية لعام 2006هو نسبة الأطفال دون سن 15 حوالى 39.4 %، ونسبة البالغين بين الأعمار 15-64 سنة حوالى57.3 %أما كبار السن فحوالى 3.3 %، وان هذا التوزع العمري يدل على أن المجتمع السوري يضمن فئات تفضل وتتقبل التعامل مع المصارف وخدماتها، وكذلك الأفراد خارج قوة العمل تأثيرهم سلبي في الطلب على الودائع المصرفية، أما الأشخاص داخل قوة العمل من السكان فيزيد إنتاجهم وتزداد مقدرتهم على الادخار والاتجاه نحو الأوعية المصرفية وان حجم القوة العاملة في سورية لعام 2006 حوالى 5280 ألف فرد ويبلغ حجم المتعطلين ضمن القوة العاملة 429 ألف فرد من طلاب وربات منازل... وغيرهم، كما أن ارتفاع عبء الإعالة يؤدي إلى انخفاض المدخرات في القطاع العائلي والحكومي لزيادة النفقات التقليدية على خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وأن معدل الإعالة الاقتصادية في سورية لعام 2006 حوالى 3.5 فرد، وهي نسبة

[1] هيئة تخطيط الدولة، مؤشرات التنمية البشرية لعام 2006.

مرتفعة تؤثر بشكل سلبي في إمكانية الادخار والاتجاه نحو الإيداع المصرفي ولاسيما بالنسبة إلى الأسر المحدودة الدخل.

كما يتأثر حجم الودائع المصرفية بدورة الحياة التي تتحدد بنسبة فترة التقاعد إلى فترة الحياة، وكلما ارتفعت دورة الحياة ازدادت نسبة الدخل الذي لابد للفرد من ادخاره لضمان موارد كافية للمستقبل في فترة التقاعد وان سن التقاعد في سورية 60 سنة، لذلك فإن ارتفاع سن التقاعد يؤثر بشكل سلبي في حجم الودائع المصرفية، أما طول العمر المتوقع فيؤثر بشكل إيجابي في الودائع، لأنه يحفز الأفراد على ضرورة الادخار في أوعية مصرفية لمواجهة الشيخوخة، وأن العمر المتوقع عند الولادة للفرد في سورية لعام 2006 حوالى 72 سنة، مما يتطلب البحث عن مصادر دخل لضمان الشيخوخة واحتياجات الحياة .

**6-الثقافة المصرفية Banking Knowledge**: يمثل الوعي المصرفي اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف و الاعتماد على الشيكات المصرفية في معاملاتهم التجارية، مثلاً إن عدد المعاملات المصرفية اليومية التي تحدث في الهيئة العالمية للاتصالات المصرفية والمالية( سويفت ) إلى حوالى11مليون معاملة في اليوم الواحد من خلال80000 وحدة مصرفية وبنكية موجودة في 208 دولة، ويؤدي ارتفاع الوعي المصرفي إلى زيادة حجم الودائع لدى النظام المصرفي، في حين أن تخلف العادات المصرفية يحول جزءاً كبيراً من الأموال الفائضة إلى أشكال أخرى من الموجودات أو الاكتناز، ويعد انخفاض الوعي المصرفي في سورية من العوامل السلبية لتطور النظام المصرفي وعمل المصارف التجارية، ولا سيما الخاصة منها، حيث يقع عبء كبير على هذه المصارف في نشر عادات التعامل المصرفية والتشجيع على الإيداع والاقتراض بالاعتماد على أساليب التسويق المصرفي والإعلان والترويج للخدمات المصرفية.

وتتحمل المصارف الحكومية في سورية القسم الأكبر من مسؤولية ضعف الوعي المصرفي، لسوء الخدمات والمعاملات التي قدمتها هذه المصارف لفترة طويلة، لذلك يقع عليها جزء كبير من المسؤولية في نشر الوعي المصرفي، ولاسيما أنها مدعومة من الحكومة والمصرف المركزي، وتمتلك فروعاً تنتشر في جميع المحافظات السورية.

**7-الموقع وعدد الفروع المصرف**: يؤثر موقع المصرف التجاري وعدد فروعه وانتشاره الجغرافي في جذب المودعين، وعادة تتأثر رغبة الأفراد في التعامل مع المصرف التجاري بمدى قربه من مسكن الشخص أو موقع عمله أو عوامل أخرى تتعلق بموقع الفرع ومظهره.

وفي سورية عدد فروع المصرف التجاري السوري إلى56 فرعاً في عام2007[1]، وتضاعف عدد فروع المصارف الخاصة في سورية إلى66 فرعاً بعد أن كان 43فرعاً في عام،2006 لتشكل بذلك المصارف التجارية35%من مجموع فروع المصارف الموجود في سورية التي يبلغ عددها 348 فرعاً من مصارف متخصصة وخاصة.

**8-الاحتياطي القانوني:** إن القيد الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من خلال وضع حد للاحتياطي النقدي، أي الاحتفاظ بنسبة معينة تتراوح بين10%-30%كاحتياطي قانوني لمواجهة متطلبات السيولة، يفرض على البنوك أن تلتزم بمستوى من الاحتياطيات النقدية عند الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي، وفي الحياة العملية غالبا" ما تحتفظ البنوك بنسبة اكبر من الحد الأدنى الاحتياطي، ويترتب على ذلك نقص في الأموال المتاحة للتوظيف وبالنتيجة نقص قدرة البنك على خلق الودائع [2].

[1] المجموعة الإحصائية السورية لعام 2008، ص (428-429).

[2] عوض الله، زينب، الغولي، أسامة محمد، 2005-اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ص (163-165).

## 3-2 المبحث الثاني:

## استراتيجيات المصارف التجارية لجذب الودائع

تتعدد أنواع أو محاور الاستراتيجية التي تستخدمها المصارف تبعاً لإمكانياتها وأهدافها وخصائصها والظروف المحيطة بها على المستوى الكلي للمصرف أو على مستوى وحدات المصرف، لذلك تسعى المصارف تبعاًلظروفها لوضع استراتيجية مناسبة لزيادة حجم الودائع المصرفية لديها.

وأن المصارف التجارية العاملة في سورية تعتمد على عرض خدمات مصرفية متنوعة وتقليدية وتمتاز بجذبها للإيداعات القصيرة الآجل والإيداعات الجارية نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع الآجلة حيث وصلت نسبة ودائع التوفير إلى حوالى 3 %من إجمالي الودائع لدى بنك سورية والمهجر[1].

وتعتمد المصارف التجارية ولا سيما الخاصة على توزيع فروعها ضمن المحافظات السورية أي استراتيجية تطوير الأسواق، وتستخدم أيضاًاستراتيجية تطوير الخدمات، ولاسيما بعد دخول المصارف الخاصة إلى السوق المصرفية السورية وخلق جو من المنافسة بين المصارف التجارية، وسوف نستعرض في بحثنا هذه الاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها لجذب المدخرات وتحويلها إلى ودائع مصرفية بمختلف أشكالها [2]:

### 3-2-1 استراتيجية تطوير الخدمات المصرفية:

إن أساس هذه الاستراتيجية هو صناعة الخدمات والتسهيلات المصرفية المرتبطة بها أو المستقلة عنها وتسويقها بشكل مناسب، مما يسهم في زيادة الطلب على هذه الخدمات ويزيد الطلب على ودائع المصارف التي تقدمها، ولا سيما أن المصارف تعمل في مجال خلاق وابتكاري يحتاج

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2007، ص 27.

[2] الزبيدي، حمزة محمود، 2000-إدارة المصارف. مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، عمان ، ص (171-183).

للإبداع لإيجاد خدمات جديدة تتناسب مع متطلبات العملاء واحتياجاتهم، أو السعي لتطوير الخدمات الحالية أو أسلوب تقديمها لتكون أكثر مرونة تجاه العملاء، وتعمل هذه الاستراتيجية ضمن المجالات الآتية:

**1-الخدمة:** يجب على المصارف أن تقدم مدى أوسع من الخدمات كعمليات تحويل الأموال الداخلية والخارجية وتقديم بطاقات الائتمان، والخدمات الخاصة بالبنك الشخصي كإدارة محافظ العملاء وتقديم خدمات استشارية للزبائن وأصحاب الودائع وتقديم منتجات التأمين بأشكالها المتنوعة، فضلاًعن تحصيل الشيكات وقبولها في جميع الفروع وقبول أوامر الدفع والأمانات، وتأجير الخزائن. ..وغيرها من الخدمات التي يقدمها المصرف والمصارف الأخرى المنافسة، التي تعطي عمولات جيدة للمصرف وتعتبر من أهم الإيرادات كتسديد الفواتير وتقييم العقارات وعمولة تحصيل الكمبيالات وعمولات الخدمات الاستشارية كبيع صناديق استثمار، إضافة إلى أنّ هذه الخدمة يجب أن تقدم بدرجة عالية من الجودة والكفاءة والتميز.

**2-وسائل تقديم الخدمة:** يتضمن ذلك قرب المصرف من عملائه باستخدام التكنولوجيا المتطورة والأجهزة ذات التقنية العالية، التي تزيد من سهولة تقديم الخدمة وسرعة أدائها كوجود الصراف الآلي **ATM**، والخدمات الليلية المتكاملة خلال 24 ساعة ونقاط بيع موزعة تقدم الخدمات المباشرة، وكذلك استخدام الأجهزة الخلوية للتعامل مع البنك فضلاً عن ضرورة وجود موقع إلكتروني للمصرف على شبكة الإنترنت. ...[1]، وإعادة هندسة النظم لتقليل الأخطاء وحذف الخطوات غير الضرورية والاهتمام بالترتيب الداخلي للفرع كونه يمثل جزءاً من الخدمة المقدمة نتيجة الاتصال المباشر مع الزبون.

### 3-2-2 استراتيجية تطوير الأسواق:

هذا النوع من الاستراتيجيات تستخدمه المصارف عندما تتجه نحو التوسع في أسواقها بهدف جذب زبائن جدد للمصرف، وتستند هذه الاستراتيجية على توسيع شبكة الفروع في المناطق الجغرافية التي تمكن البنك من الدخول إلى أسواق جديدة توفر فرصة سوقية مناسبة، مما جعل الدخول إلى الأسواق الجديدة أحد التوجهات المهمة لزيادة حجم الودائع المصرفية ومواجهة المنافسين، ومن المعروف أنّ المصارف التجارية في سورية تتجه نحو التوسع في أسواقها ضمن المحافظات والمناطق، حيث يعد المصرف التجاري السوري الذي يمتلك 56 فرعاً بان يصل عدد فروعه إلى 100 فرعاً، كما أن عدد المصارف الخاصة يتزايد بشكل سريع جداًوقد تضاعف في عام 2007ووصل إلى66فرعاً موزعة في محافظات دمشق وحلب واللاذقية

---

[1] عبد الحميد، عبد المطلب، 2005- العولمة واقتصاديات البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص 62.

وطرطوس وحمص بشكل أساسي، ويمتلك المصرف الدولي للتجارة والتمويل فرعاً وحيداً في محافظة درعا [1]، وكذلك يمتلك بنك بيمو السعودي الفرنسي فرعاً وحيداً في محافظة دير الزور، وتعلن جميع المصارف الخاصة رغبتها في التوسع لتصل إلى جميع المحافظات والمناطق السورية.

وغالباً ما تعتمد المصارف هذه الاستراتيجية عندما تتغير الظروف السوقية والمناخ المصرفي للتغلغل بالأسواق الحالية أو الدخول إلى أسواق جديدة.

### 3-2-3 استراتيجية التنويع في الأسواق والخدمات:

تلجا المصارف التجارية إلى هذا النوع من الاستراتيجيات بهدف تخفيض المخاطر التي تتعرض لها، نتيجة التوسع في أعمالها ومصادرها وذلك لزيادة الثقة في التعامل مع البنك ضمن مناخ المنافسة العالية وما يمتاز به النظام المصرفي بالتطور والتغير المستمر والتوجه نحو مفهوم المصرف الشامل، لذلك إن ثقة العميل بالمصرف تدفعه إلى إيداع أمواله فيه أو زيادة حجم ودائعه إذا كان عميل للبنك، وتستند هذه الاستراتيجية إلى فلسفة التنويع **Diversification** ، وذلك باستخدام التنويع المرتبط بالصيرفة كقبول الودائع من كل القطاعات في الاقتصاد الوطني ومنح القروض إلى كل القطاعات المختلفة أيضاً، مما يعني زيادة حجم الودائع المصرفية نتيجة لتنوع وتوسع العملاء قطاعياًفانخفاض ودائع قطاع معين يعوضها زيادة ودائع قطاع أخر، وقد يكون هذا التنويع غير مرتبط بالمجالات المصرفية كإدارة صناديق الاستثمار وتقديم خدمات لمنشآت الأعمال كإصدار الأوراق المالية وتسويقها وتقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة والقيام بأعمال التأمين. ..

وتلجا بعض المصارف لتعزيز الموقع التنافسي لها بالسوق، إلى الاندماج وجمع اثنين أو أكثر من وحدات الأعمال، أو شراء مصرف من قبل مصرف آخر يمتلك مقدرة أكبر على البقاء في السوق.

فاستراتيجية التنويع تعني الدخول إلى كل القطاعات الاقتصادية المختلفة ولكل الفئات العمرية والتعليمية، كنظم إيداع الأطفال والشباب مثل نظام توفير الصبي المميز للأطفال وحسابات خاصة للأولاد بين سن 11حتى،18 وفتح حسابات توفير ضمن حدود معينة للشباب بين الأعمار18 حتى 20....وغيرها[2]، من النظم التي تسعى إلى إدخال كل فئات المجتمع العمرية والتعليمية والنوعية. ..ضمن السوق المصرفية.

---

[1] نجمة، راما، 206- البنوك الخاصة وليد رقمي في بيئة رقمية. مجلة الاقتصاد والنقل، العدد 20، تشرين الثاني، دمشق، ص 10.

[2] عبد الحميد، عبد المطلب، 2005- مرجع سبق ذكره، ص 62.

ويوجد استراتيجية معاكسة للتنويع وتتفاوت إمكانية استخدام أي من الاستراتيجيتين تبعاً لظروف المنافسة وخصوصية طلبات الزبائن، ففي الأسواق التي تتميز بالتجزئة والتفاوت في حاجات الزبائن، بالإضافة إلى وجود قدرة تنافسية للتعامل مع شرائح معينة، يحتم ذلك على المصرف صياغة استراتيجية ترتكز على تقديم تشكيلة معينة من المنتجات أوالتخصص بالعمل في مناطق جغرافية معينة، حيث يستطيع تقديم خدماته بكفاءة وبكلفة منخفضة، مع العلم أن هذا النمط من غير مناسب لعمل البنوك التجارية ولواقع النظم المصرفية اليوم .

إذ يصعب على جميع المصارف أداء كافة العمليات وتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات بكفاءة ضمن الأسواق التي تمتاز بالتجزئة والمنافسة العالية، لذلك استخدام التركيز يساعد في تخفيض التكاليف، ولا سيما بالنسبة إلى المصارف الصغيرة الجديدة.

### 3-2-4 الاستراتيجية السعرية للخدمات المصرفية:

تهتم هذه الاستراتيجية بالجوانب السعرية للمنتجات والخدمات، من دون أي تغير في المنتجات أو وسائل تقديمها أو السعي للدخول إلى أسواق جديدة أو التوسع بالأسواق الحالية، وإنما فقط تغير في الأسعار بهدف زيادة الطلب على الودائع المصرفية، وتلجأ المصارف عادة إلى هذه الإستراتيجية[1] لرفع القيود عن أسعار الفائدة أو لتجاوز معدلات التضخم المرتفعة أكثر من أسعار الفائدة، وتتنوع طرق التسعير التي قد تتبعها المصارف كأداة منافسة لزيادة الطلب على ودائعها، حيث تسعى المصارف إلى منح أسعار فائدة أعلى من الأسعار التي تمنحها المصارف الأخرى لجذب عدد أكبر من الزبائن أو استخدام أسعار فائدة تصاعدية مع زيادة حجم الرصيد، أو استخدام أسعار فائدة تفضيلية لأصحاب الودائع الكبيرة.

كما طالب بعض الاقتصاديون بضرورة منح فوائد على الودائع الجارية في إطار المنافسة السعرية بين البنوك، بينما رأى البعض الآخر عكس ذلك لعدة اعتبارات منها:

1-الجزء الأكبر من ودائع المصرف التجاري هو ودائع تحت الطلب، لذلك إن منح الفوائد سوف يزيد من تكلفة هذه الأموال ليحمل البنك هذه التكلفة على المستثمرين بشكل يؤثر سلباً على عمليات الاستثمار والتنمية.

2-إن منح الفائدة للودائع الجارية سيؤثر في الأنواع الأخرى من الودائع (الآجلة والتوفير) لان المودع يفضل إيداع أمواله في حساب جاري يحصل من خلاله على فائدة ويتمكن من السحب في أي وقت.

---

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000-إدارة المصارف. مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، عمان، ص182.

3-إن الاحتفاظ بسيولة كبيرة لمقابلة احتياجات السحب يجعل البنك في حالة استعداد دائم، مما يخفض معدل العائد الذي يحققه البنك.

وطبعاًإن استراتيجية التسعير تتأثر بسياسة البنك المركزي الذي يحدد القيود التي تفرض على أسعار الفائدة، وكذلك طبيعة الودائع وآجال استحقاقها وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف إذا رفع أسعار الفائدة، وتأخذ فلسفة إدارة المصرف في المنافسة دوراً كبيراً في تحديد السعر من خلال تحديد حجم المخاطرة التي يستطيع البنك تحملها.

## 3-3 المبحث الثالث:

## مؤشرات تقييم أداء المصارف التجارية السورية في جذب الودائع

تمتلك المصارف التجارية أوعية وآليات تستخدمها لجذب الودائع من الأفراد والمنشأة بصورة متزايدة، على اعتبار أن الودائع تعد مصدر التمويل الأكثر خصوبة والأقل تكلفة والأكثر تحفيزاً للإدارة.

لذلك تعرض المصارف خدماتها وأوعيتها الادخارية المختلفة والمتنوعة من حيث الآجال والعوائد بما يتناسب مع احتياجات فئات المجتمع كافة.

بالتالي لابد من تقيم دور المصارف التجارية بشكل خاص والنظام المصرفي بشكل عام في التأثير بالطلب على الودائع أو تعبئة المدخرات، بالتالي فإنّ حجم الودائع المودعة لدى البنك التجاري أو ضمن النظام المصرفي هي مجرد أرقام تتغير بالزيادة والنقصان، ولتحليل دور هذه الودائع في الحياة الاقتصادية يجب مقارنة تغيرها مع التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى ارتباط عملية الإيداع بمنح القروض والائتمان المصرفي.

لذلك تستخدم معايير تحليلية بهدف تقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع أو تعبئة المدخرات وهي[1]:

1- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني والاستثماري:

**= الودائع المصرفية ÷القروض والائتمان.**

2- معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية:

**= (التغير في الودائع÷الودائع)÷(التغير في الناتج الإجمالي ÷الناتج الإجمالي).**

3- الميل المتوسط للإيداع المصرفي:

**= الودائع المصرفية ÷الناتج المحلي الإجمالي.**

4- الميل الحدي للإيداع:

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- مرجع سبق ذكره، ص 138.

**= التغير في الودائع المصرفية ÷لتغير في الناتج المحلي الإجمالي.**

5- الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت.

سوف نقوم باستخدام هذه المعايير السابقة لتقييم دور المصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية، وذلك للتأثير بالطلب على حجم الودائع أو مدى مقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية.

### 1-3-3 مقدرة الودائع المصرفية على تغطية النشاط الائتماني والاستثماري:

يعبر هذا المعيار عن مدى اعتماد المصارف التجارية على ودائعها لتمويل نشاطها الائتماني، حيث يفترض هذا المبدأ وجود ارتباط طردية للعلاقة بين الودائع والائتمان، على اعتبار أن المصارف التجارية هي مؤسسات وساطة مالية تجمع بين الأشخاص ذوي المقدرة التمويلية (المودعين) والأشخاص ذوي الحاجة التمويلية (المقترضين)، ويعكس هذا المعيار كفاءة المصارف وفاعليتها في جذب الودائع أو مقدرتها على تعبئة المدخرات وفق العلاقة[1]:

**أهمية الودائع في تغطية الائتمان = الودائع المصرفية ÷القروض والائتمان.**

ويشير الارتفاع لأهمية الودائع في تغطية الائتمان إلى مقدرة المصارف على استخدام أموال المودعين، وتوجيهها نحو الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة أي كفاءة المصارف في جذب الودائع، أما انخفاض المقدرة الإيداعية للمصارف بشكل لا يتناسب مع اتجاهات المصرف الائتمانية والاستثمارية فيعني اللجوء إلى السيولة المتاحة لتغطية عجز الودائع.

لأن وجود برنامج للتنمية الاقتصادية أو الرغبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، تتطلب زيادة معدل النمو في الائتمان المصرفي، ولا سيما الائتمان الطويل الآجل إلى جانب الائتمان القصير الآجل الذي تختص المصارف التجارية في تقديمه، لذلك تحتاج المصارف التجارية إلى استراتيجيات شاملة لتعبئة أكبر قدر ممكن من الودائع وجذب الأموال الطليقة في الاقتصاد، ولإظهار أهمية الودائع في النظام المصرفي السوري نعتمد على بيانات الودائع والقروض لدى النظام المصرفي والمصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة التي ذكرناها سابقاًلذلك نورد الجدول الآتي:

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- مرجع سبق ذكره، ص 138.

الجدول الرقم (26)

الأهمية النسبية للودائع المصرفية في منح القروض والائتمان في سورية.

| السنوات | أهمية الودائع لدى النظام المصرفي بمنح الائتمان والقروض | أهمية الودائع لدى المصرف التجاري السوري بمنح الائتمان والقروض | أهمية الودائع لدى المصارف الخاصة بمنح الائتمان والقروض |
|---|---|---|---|
| 2006 | %221 | %182 | %413 |
| 2005 | %259 | %257 | %395 |
| 2004 | %263 | %298 | %261 |
| 2003 | %296 | %317 | – |
| 2002 | %326 | %309 | – |
| 2001 | %219 | %156 | – |
| 2000 | %154 | %126 | – |
| 1999 | %131 | %105 | – |
| 1998 | %117 | %97 | – |
| 1997 | %104 | %87 | – |
| 1996 | % 83 | %100 | – |
| 1995 | % 95 | %82 | – |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.**

من خلال متابعة الجدول السابق نجد توافق في أهمية الودائع بتغطية النشاط الاستثماري والائتماني بالنسبة إلى النظام المصرفي في سورية بشكل عام وأهمية الودائع لدى المصرف التجاري السوري بشكل خاص، مما يدل على امتلاك المصرف التجاري السوري أموال من المودعين أكثر من أمواله المستخدمة ضمن الاقتصاد الوطني، لوجود أزمة فائض سيولة لدى النظام المصرفي، كما نلاحظ أن معدل تغطية الودائع عال جداً لدى المصارف الخاصة، مثلاً شارك بنك سورية والمهجر في استثمارات بالعملة الأجنبية ذات فوائد عالية نسبياً ومخاطرة شبه معدومة وقد بلغت الاستثمارات حوالى2.2 مليار ل س في عام2007 ، وتتضمن1مليار ل س

هي استثمارات بالليرة السورية، بينما بلغ حجم الودائع حوالى63.59مليار ل س [1]، ونلاحظ الارتفاع التدريجي لأهمية الودائع لدى المصرف التجاري السوري في تغطية النشاط الائتماني والاستثماري من عام 1995إلى2001 ، والارتفاع المفاجئ الذي وصل ذروة في2003وبدأ بعد ذلك بالتناقص تدريجياً.

وإننا ندرك أن الودائع تقسم إلى ودائع آجلة وأخرى جارية وتعد الودائع الآجلة أكثر أهمية في تغطية الائتمان من الودائع الجارية، وذلك لطول الفترة اللازمة لسحبها، مما يعطي المصرف فترة أطول في استثمار هذه الأموال، ولدراسة أهمية الودائع الآجلة والجارية في منح الائتمان والقروض لدى المصارف التجارية في سورية، نستخدم العلاقة السابقة لأهمية الودائع ولكن تبعاً لنوعها في تغطية الائتمان، لذلك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (27)

أهمية الودائع الآجلة والجارية لدى المصارف التجارية السورية لتغطية الائتمان.

| السنوات | أهمية الودائع الجارية للقطاع العام | أهمية الودائع الجارية للقطاع الخاص | أهمية الودائع الآجلة | أهمية ودائع القطع الأجنبي |
|---|---|---|---|---|
| 2006 | %25 | %19 | %67 | %48 |
| 2005 | %39 | %17 | %63 | %36 |
| 2004 | %41 | %18 | %79 | %34 |
| 2003 | %44 | %14 | %74 | %21 |
| 2002 | %47 | %14 | %75 | %29 |
| 2001 | %37 | %12 | %63 | %24 |
| 2000 | %35 | %11 | %54 | %14 |

**المصدر: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، الإصدار الأول، تشرين الثاني 2007.**

نلاحظ من الجدول أن الودائع الآجلة تأخذ المساهمة الأكبر في تغطية القروض والائتمان الممنوح، لأنها تمثل مصدراً مالياً ثابتاً لفترة من الزمن لذلك يتم توظيفها، بينما مكانة الودائع الجارية لدى القطاع العام أكثر أهمية في تغطية الائتمان من الودائع الجارية لدى القطاع الخاص، لانّ حجم القطاع العام في سورية أكبر من القطاع الخاص على الرغم من أن الأخير ينمو بسرعة مؤخراً، ونجد أن أهمية ودائع القطع الأجنبي تزايدت بشكل سريع من14%إلى 48%، وتأخذ المصارف الخاصة دور كبير في جذب هذا النوع من الودائع، إذا يثبت الجدول

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2007، ص 32.

أهمية الودائع الآجلة التي تمثل المدخرات التي جذبتها المصارف لفترة زمنية بعيدة في تغطية الائتمان، أي مكانتها في تغطية احتياجات التنمية الاقتصادية .

### 3-3-2استجابة الودائع لدى المصارف التجارية للتغيرات الاقتصادية:

لدراسة استجابة المصارف لتغيرات الاقتصاد الوطني نحتسب مفهوم المرونة الدخلية للودائع المصرفية احد المعايير التحليلية المهمة لتقيم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، والمرونة بشكل عام هي مقياس لدرجة استجابة متغير معين للتغيرات التي يحدثها متغير أخر.

وهنا ندرس درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويحسب معامل المرونة الدخلية وفق العلاقة [1]:

**معامل المرونة الدخلية =**

**(التغير في الودائع÷الودائع)÷(التغير في الناتج المحلي÷الناتج المحلي)**

وتعكس هذه العلاقة الطاقة الإيداعية للاقتصاد ومدى استجابة المصارف التجارية لجذب هذه الودائع، ومنها يمكن الحكم على الإيداع المصرفي أنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل إذا كان معامل المرونة يزيد عن الواحد، في حين يحدث العكس إذا قل معامل المرونة عن واحد حيث أن تتأثر الودائع بالدخل الحقيقي تأثراً ضعيفاً.

بالتالي نعرض معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية لمعرفة مرونة المصارف التجارية في جذب الودائع، لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانية توليد موارد مالية لتمويل الاقتصاد، ولإظهار معامل المرونة الدخلية للودائع في النظام المصرفي السوري نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (28)

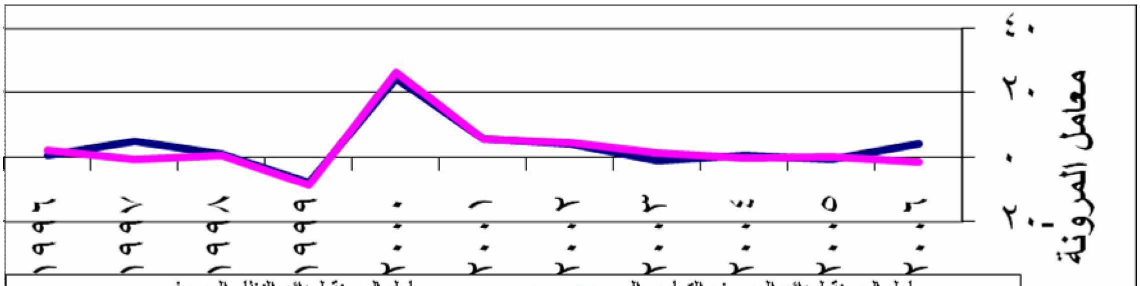
معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية السورية.

| السنوات | معامل المرونة لودائع النظام المصرفي | معامل المرونة لودائع المصرف التجاري السوري | معامل المرونة لودائع المصارف الخاصة |
|---|---|---|---|
| 2006 | 4.262 | 1.286- | 16.828 |
| 2005 | 0.759- | 0.496 | 126.219 |
| 2004 | 0.422 | 0.008- | - |
| 2003 | 1.174- | 1.553 | - |
| 2002 | 4.294 | 4.545 | - |
| 2001 | 5.675 | 5.919 | - |

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- مرجع سبق ذكره، ص 138.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2000 | 24.328 | 26.484 | – |
| 1999 | 7.771- | 8.319- | – |
| 1998 | 1.024 | 0.841 | – |
| 1997 | 5.083 | 0.530- | – |
| 1996 | 0.552 | 2.299 | – |

يظهر الجدول عدم وجود استقرار في قيمة معامل المرونة في النظام المصرفي أو المصرف التجاري السوري، وعدم وجود اتجاه عام في حركة الودائع فهي لا تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض أو الثبات، وإنما تتحرك بصورة غير مستقرة، مما يدل على ضعف استجابة الودائع المصرفية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب عدم ربط السياسة الإيداعية بتغيرات الاقتصاد السوري، وضعف فاعلية القنوات الادخارية التي يستخدمها المصرف التجاري السوري، وأن ارتفاع المرونة لدى المصارف الخاصة ليس بالضرورة هي حالة مستمرة، حيث ماتزال مصارف وليدة ضمن بيئة مصرفية وليدة لها أيضاً، حيث بدأت بعملها في سورية منذ 2003 ، ولإظهار عدم الاستقرار في حركة ودائع النظام المصرفي مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٢١) معامل المرونة الدخلية لودائع النظام المصرفي والمصرف التجاري السوري.

يظهر الشكل البياني عدم الاستقرار في حركة الودائع وعدم وجود اتجاه عام لهذه الحركة، فهي تتفاوت بين القيم السالبة والموجبة، وقيم أكبر من واحد وأصغر من واحد، على الرغم من أن الأساس يقتضي أن كل زيادة في الدخل يصاحبها زيادة في معاملات الأفراد مع المصارف و يزداد حجم الودائع بما يتناسب مع حجم الزيادة، ونجد أن حركة الناتج المحلي الإجمالي رافقها في معظم السنوات زيادة في الودائع، على الرغم من أن هذه الزيادة لم تكن منتظمة.

### 3-3-3 تطور حجم الودائع المصرفية استناداًلتغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراسة تطور حجم الودائع لدى المصارف تبعاً للتغيرات الاقتصادية يعد من الموضوعات المهمة، لأنه يمثل دور المصارف في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث يؤثر جذب الودائع على

العرض النقدي، ومن خلال ودائعها تلبي احتياجات الطلب النقدي أي تمويل احتياجات التنمية، لذلك لابد من دراسة العلاقة بين حجم الودائع المصرفية وحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة من الزمن، وتسمى هذه العلاقة بالميل المتوسط للإيداع المصرفي ويحسب تبعاًللعلاقة الآتية[1]:

**الميل المتوسط للإيداع = الودائع المصرفية ÷ الناتج المحلي الإجمالي.**

ومن المؤكد أن الميل المتوسط للإيداع يتأثر بدوافع الأفراد للإيداع المصرفي، وكذلك سعر الفائدة ونوعية القنوات الادخارية التي تقدمها المصارف، ولإظهار الميل المتوسط للإيداع في النظام المصرفي السوري والمصارف التجارية السورية نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (29)

الميل المتوسط للإيداع لدى النظام المصرفي والمصارف التجارية السورية.

| السنوات | الميل المتوسط للإيداع في النظام المصرفي | الميل المتوسط للإيداع في المصرف التجاري السوري | الميل المتوسط للإيداع في المصارف الخاصة |
|---|---|---|---|
| 2006 | 0.599 | 0.291 | 0.116 |
| 2005 | 0.495 | 0.341 | 0.057 |
| 2004 | 0.546 | 0.350 | 0.007 |
| 2003 | 0.582 | 0.392 | – |
| 2002 | 0.591 | 0.391 | – |
| 2001 | 0.511 | 0.334 | – |
| 2000 | 0.415 | 0.270 | – |
| 1999 | 0.339 | 0.216 | – |
| 1998 | 0.274 | 0.172 | – |
| 1997 | 0.273 | 0.175 | – |
| 1996 | 0.231 | 0.188 | – |
| 1995 | 0.243 | 0.164 | – |

نلاحظ من الجدول أن الميل المتوسط للإيداع في النظام المصرفي يتزايد بشكل تدريجي، أي مقدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات في زيادة مستمرة، مما يدل على ارتباط الودائع بالناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ أن المصرف التجاري السوري يجذب من أموال المودعين ما يقارب نصف إيداعات النظام المصرفي، ولكن دخول المصارف الخاصة للسوق السورية أدى إلى انخفاض نصيب المصرف التجاري من الإيداعات بشكل واضح منذ عام،2003 مقابل

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000– مرجع سبق ذكره، ص 138.

زيادة في إيداعات المصارف الخاصة على الرغم من أنها ماتزال في بداية نشاطها، لذلك إن التقييم الحقيقي لأثر هذه الودائع يتوقف على أدائها المستقبلي.

ومن المقاييس المستخدمة لدراسة استجابة الودائع لتغيرات الاقتصاد الوطني، الميل الحدي للإيداع الذي يعبر عن مقدار التغير في حجم الودائع المصرفية تبعاً للتغيرات المحرضة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى التغير الذي يحدث في حجم الإيداع المصرفي بتغير وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب الميل الحدي وفق العلاقة الآتية:

**الميل الحدي للإيداع المصرفي =**

**التغير في الودائع المصرفية ÷ التغير في الناتج المحلي الإجمالي.**

ويظهر الميل الحدي للإيداع قدرة إدارة المصرف التجاري في تغير اتجاهات ودائعها تبعاً لتغير الناتج المحلي الإجمالي، ولإظهار الميل الحدي للإيداع في المصارف السورية نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (30)

الميل الحدي للإيداع لدى النظام المصرفي والمصارف التجارية.

| السنوات | الميل الحدي لإيداع النظام المصرفي | الميل الحدي لإيداع المصرف التجاري السوري | الميل الحدي لإيداع المصارف الخاصة |
|---|---|---|---|
| 2006 | 2.113 | 0.439- | 0.969 |
| 2005 | 0.414- | 0.174 | 0.961 |
| 2004 | 0.245 | 0.003- | 0.071 |
| 2003 | 0.694- | 0.607 | – |
| 2002 | 2.196 | 1.521 | – |
| 2001 | 2.355 | 1.592 | – |
| 2000 | 8.252 | 5.727 | – |
| 1999 | 2.130- | 1.436- | – |
| 1998 | 0.280 | 0.147 | – |
| 1997 | 1.177 | 0.099- | – |
| 1996 | 0.134 | 0.379 | – |
| 1995 | – | – | – |

نلاحظ من الجدول أن الميل الحدي للإيداع لدى المصرف التجاري السوري يأخذ بعض القيم السالبة التي تدل على استجابة عكسية من قبل المصرف لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي أي إن زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي لم يرافقها زيادة مماثلة في حجم الودائع لدى المصرف

التجاري السوري، لكن نجد أن المصارف الخاصة قد أسهمت في جذب هذه الودائع لتحافظ على استجابة المصارف التجارية بشكل عام لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

### 3-3-4 المقارنة بين نصيب الفرد من الودائع ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي:

إن مقارنة نصيب الفرد من الودائع الخاصة مع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يظهر التناسب والترابط بين حصة الفرد من الودائع والناتج معاً، وعليه كلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ازداد نصيبه من الودائع المصرفية، والعكس صحيح، وفي حال انخفاض هذا المؤشر يدل ذلك على ضعف دور المصارف التجارية في تحفيز الطلب على الإيداع، وفي حال ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يدل ذلك على الاتجاه الاستهلاكي للأفراد.

مما يعطي المصارف التجارية فرصة لجمع المزيد من الودائع، إذا استخدمت سياسة ادخارية مناسبة لتحفيز الأفراد على إيداع أموالهم لدى المصارف التجارية، ويحسب نصيب الفرد من الودائع وفقاً للعلاقة[1]:

**نصيب الفرد من الودائع الخاصة =**

**الودائع المصرفية ÷عدد السكان في منتصف السنة.**

ولإظهار نصيب الفرد من الودائع لدى المصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (31)

نصيب الفرد من الودائع المصرفية ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

| السنوات | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | نصيب الفرد من ودائع النظام المصرفي | نصيب الفرد من ودائع المصرف التجاري السوري | نصيب الفرد من ودائع المصارف الخاصة |
|---|---|---|---|---|
| 2006 | 65159 | 0.039 | 0.018 | 0.007 |
| 2005 | 62923 | 0.031 | 0.021 | 0.003 |
| 2004 | 60134 | 0.032 | 0.021 | 0.0004 |
| 2003 | 55718 | 0.032 | 0.021 | – |
| 2002 | 56670 | 0.033 | 0.022 | – |
| 2001 | 55301 | 0.021 | 0.018 | – |
| 2000 | 53842 | 0.022 | 0.014 | – |
| 1999 | 54766 | 0.018 | 0.011 | – |

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000– إدارة المصارف. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 139.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1998 | 49051 | 0.013 | 0.008 | – |
| 1997 | 45748 | 0.012 | 0.008 | – |
| 1996 | 43589 | 0.010 | 0.008 | – |
| 1995 | 35700 | 0.009 | 0.005 | – |

نلاحظ من الجدول أن نصيب الفرد من الودائع لدى النظام المصرفي أو المصارف التجارية الحكومية و الخاصة ينمو بشكل تصاعدي مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكننا نلاحظ أيضاً الانخفاض الكبير في نصيب الفرد من الودائع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على الميل الكبير للاستهلاك، وإن الضعف في حجم الودائع من قبل المصارف التجارية يمكن أن يرجع إلى ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي في سورية الذي يصاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يصل متوسط دخل الفرد لعام2006حوالى 4411 ليرة سورية ومتوسط الرواتب والأجور يصل إلى8601 للعام نفسه[1]، مع العلم أن معامل جيني الذي يدل على التفاوت في توزيع الدخل وصل إلى 32.4% لعام 2004[2]، بما يساعد إدارة المصارف التجارية على زيادة حجم ودائعها لأنّ ذوي الدخول المرتفعة يكون حجم إدخاراتهم أكبر من ذوي الدخول المنخفضة، أي يزداد حجم الأموال المتاحة لتصبح أموال مودعة لدى المصارف التجارية في سورية.

### 3-3-5 أهمية الودائع المصرفية في تغطية الاستثمارات المحلية:

تأخذ المصارف دوراً مهماً في تمويل الاستثمار ضمن الاقتصاد الوطني، ولاسيما الاستثمارات المحلية وهي شكل من أشكال التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار، التي تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار ضمن السوق المحلية، أي الأموال التي يتم استثمارها داخل الوطن، وكلما ازدادت أهمية الودائع في تمويل الاستثمارات المحلية، أسهم ذلك في زيادة الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات التي تتدفق بدورها ضمن النشاط الاقتصادي، ويشير انخفاض الأهمية النسبية للودائع المصرفية بالنسبة للاستثمارات المحلية إلى ضعف مساهمة المصارف التجارية في تحقيق التنمية، وعدم مسايرة المصارف التجارية لاحتياجات الاقتصاد الوطني وتحسب وفق العلاقة:

**الأهمية النسبية للودائع = حجم الودائع ÷حجم الاستثمارات.**

[1] هيئة تخطيط الدولة، مؤشرات التنمية البشرية لعام 2006.

[2] دو شين، جيرارد، نجوم، أسامة، 2007– نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري. شركة الياس عبسي وشركاه للطباعة، دمشق، ص 94.

ولدراسة مكانة الودائع بالنسبة للاستثمارات المحلية في سورية نورد الجدول الآتي مع العلم أننا ذكرنا حجم الودائع مسبقاً:

الجدول رقم (32)

الأهمية النسبية للودائع لدى المصارف التجارية بالنسبة للاستثمارات المحلية.

| السنوات | الاستثمارات المحلية | نسبة ودائع المصرف التجاري السوري للاستثمارات المحلية | نسبة ودائع المصارف الخاصة للاستثمارات المحلية |
|---|---|---|---|
| 2006 | 329945 | %108 | %43 |
| 2005 | 309613 | % 95 | %21 |
| 2004 | 281419 | %136 | %2.9 |
| 2003 | 234818 | %163 | – |
| 2002 | 196387 | %193 | – |
| 2001 | 178148 | %173 | – |
| 2000 | 156092 | %151 | – |
| 1999 | 159793 | %117 | – |
| 1998 | 152001 | %101 | – |
| 1997 | 147256 | % 96 | – |
| 1996 | 155045 | % 93 | – |
| 1995 | 167846 | % 67 | – |

**المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.**

نلاحظ من الجدول أن المصرف التجاري السوري يمتلك المقدرة على تمويل الاستثمارات المحلية، ولكن ليس بالفعالية المطلوبة وتعني الفعالية أن ننتج بأقل قدر من التمويل أكبر قدر من الاستثمار بأفضل نوعية وهذه الصفة غير موجودة في توظيفات المصرف التجاري السوري، ولكن تغطي ودائعه حجم الاستثمارات المحلية، مع العلم أن ما يقارب40% من هذه الودائع هي ودائع آجلة لفترة سنة تتناسب أكثر مع احتياجات التمويل.

ولاسيما أن المصرف التجاري السوري يعد الممول الأساسي للقطاع العام، بالإضافة إلى ودائع القطع الأجنبي التي تعدّ أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية، التي أسهمت المصارف الخاصة بزيادتها وتعبئتها، ولكن مايزال حجم هذه الودائع محدوداً مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل دورها محدود في تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو في الاقتصاد الوطني.

### 6-3-3 ارتباط حجم الودائع المصرفية بحجم الناتج المحلي في سورية:

إن حجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية يعبر عن المقدرة الإيداعية للبنوك، التي يجب أن تتناسب مع احتياجات وتغيرات الاقتصاد الوطني التي يعبر عنها التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، لذلك لابد من دراسة الارتباط أو مدى التلازم بين حجم الودائع المصرفية بحجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بين المتغيرين من خلال مقياس هو معامل الارتباط بيرسون والذي يمكن حسابه تبعاً للعلاقة التي ذكرناها سابقاً[1]بفرض أن:

**y** المتغير الأول ( الودائع المصرفية ) و **x** المتغير الثاني ( الناتج المحلي الإجمالي )

**n** عدد السنوات ( فترة الدراسة ).

ومن المعايير المستخدمة لدراسة الارتباط هي معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل للتنبؤ عن قيم سابقة وقيم مستقبلية لكلا المتغيرين، أي للناتج المحلي الإجمالي والودائع، [2]وتكون هذه المعادلة خطية أو من الدرجة الثانية أو الثالثة و لكن في بحثنا سوف نتناول المعادلة الخطية التي ذكرنا معطياتها سابقاً وهي:

$$Y = a + b x$$

**Y** : حجم الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية السورية.

**X**: حجم الناتج المحلي الإجمالي.

**b**: معامل الانحدار أو مدى تغير قيمة الودائع المصرفية إذا تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي وحدة واحدة.

**a** : الحد الأدنى للودائع المصرفية بغض النظر عن تأثير الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكننا حساب هذه المعادلة الخطية التي تربط حجم الودائع لدى المصارف التجارية بالناتج المحلي الإجمالي ومعامل الارتباط بيرسون خلال الفترة ما بين 1995-2006، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **spss** وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (33)

الارتباط والانحدار البسيط بين الناتج والودائع المصرفية

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1.020 | .602 | .000 | 8.658 | .939 | .094 | .811 | Gross Domestic Product |
| of the Estimate | R Square | R | 95% Confidence Interval for B | | Sig | t | | Unstandardized Coefficients | | |
| 57175.015 16 | .882 | .939 | Upper Bound | Lower Bound | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | | -279253.501 | -676579.290 | .000 | -5.360 | | 89160.913 | -477916.395 | (Constant) |

[1] صبري، عزام، 2006- الإحصاء الوصفي ونظام spss. جدارا للكتاب الجامعي، الأردن، عمان ، ص(359-360).

[2] صبري، عزام، 2006- مرجع سبق ذكره، ص (368 – 369).

a Dependent Variable: deposits of commercial banks of Syria

يظهر الجدول قيم ثوابت المعادلة الخطية حيث إن قيمة **a** هي 477916.395− أما قيمة**b** فهي 0.811 ، بالتالي فإنّ المعادلة الخطية التي تسمح لنا بمعرفة القيم المستقبلية والسابقة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية تكتب بالشكل الآتي:

$$Y = 0.811\,x - 477916.395$$

تعطينا هذه المعادلة إمكانية حساب قيم الودائع المصرفية تبعاًلقيم محددة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث إنّ حجم فجوة الأموال المودعة لدى المصارف التجارية بغض النظر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي حوالى477916.395مليون ليرة سورية، وأنّ كل زيادة وحدة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي تسبب زيادة مقدارها0.811وحدة في حجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية sigلكل منها تساوي صفراً، وهي أقل من مستوى الدلالة، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود دلالة إحصائية لكلا المعاملين **a** و**b** وذلك ضمن مجالي الثقة الآتيين:

$$P(-676579.290<\mathbf{a}<-279253.501) = 95\%$$
$$P(0.602<\mathbf{b}<1.020) = 95\ \%$$

أما معامل الارتباط بيرسون بين الناتج المحلي الإجمالي والودائع لدى المصارف التجارية السورية هو 0.939عند مستوى من الدلالة 0.01 ، وان قيمة هذا المعامل ذات دلالة إحصائية لان sigتساوي صفر وأقل من مستوى الدلالة0.01 ،لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تدل على وجود دلالة إحصائية لقيمة المعامل،أي أن الارتباط طردي وقوي بين الناتج المحلي الإجمالي والودائع لدى المصارف التجارية خلال فترة الدراسة .

إن قيمة معامل التحديد **R square**[1] تساوي 0.882أي أن المعادلة السابقة تعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و حجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية بنسبة 88 %، أي أن قوة تأثير الناتج الإجمالي على الودائع تمثل 88%من مجموع العوامل المؤثرة الأخرى كسعر الفائدة و الضرائب. ..وغيرها، وذلك بخطأ معياري قدره حوالى57175.015 عن قيمة الأموال المودعة لدى المصارف التجارية السورية.

[1] شاكر، جمال محمد، 2005− التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss. الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 309.

# الفصل الرابع

# فعالية المصارف التجارية في توظيف أموال الودائع.

**مقدمة:**

إن الائتمان المصرفي يعد نشاطاً اقتصادياً متعدداً ومتشابكاً فهو مبادلة قيمة في الحاضر بقيمة أخرى في المستقبل، ويعدّ الائتمان المصرفي من أهم مصادر تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك لوجود اختلاف بين تيارات الإنفاق و تيارات الإيرادات، مما يخلق قطاعات لديها فائض مالي، وأخرى لديها عجز مالي يسهم الائتمان في تحقيق التوازن الاقتصادي بينها، ونحن نعرف أن المصرف التجاري يستخدم أموال الآخرين، لذلك تعد القروض والائتمان من أكثر الاستثمارات ربحية تسهم في تعظيم قيمة المصرف ومنحه الدعم اللازم لمتابعة نشاطه التشغيلي، وتتبع المصارف نظريات وأنماط محددة في منحها للائتمان تتنوع من حيث الزمن والفوائد والضمان. ..

وتأخذ السياسة الائتمانية لأي مصرف اعتبارات معينة تمثل المنطقة التي يخدمها البنك أو التي يسعى إلى خدمتها ونوعية الائتمان المقدم والضمانات المطلوبة للحصول على الائتمان وآجال الاستحقاق والسقوف الائتمانية والمستندات والاعتبارات القانونية المحددة في سياسة البنك المركزي وسوف نتطرق في بحثنا إلى السياسة الائتمانية و أنماط القروض المقدمة من المصارف التجارية السورية.

ولابد من تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية من خلال نوعية القروض والائتمان الممنوح للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استخدام مؤشرات تحليلية تدرس تغير حجم القروض مع تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى علاقات الارتباط بين حجم القروض والائتمان المقدم من المصارف التجارية السورية واحتياجات الاقتصاد الوطني.

## 4-1 المبحث الأول:

# أهمية منح القروض والائتمان للمصرف التجاري وللتنمية

### 4-1-1 مفهوم الائتمان المصرفي:

أصبح الاستثمار المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد واستقراره، نتيجة نمو الاقتصاديات الأوروبية بشكل كبير، وظهور الاقتصاد الأمريكي كقوة جديدة دولياً...وغيرها من المتغيرات العالمية، التي جعلت الدول تعاظم اهتمامها بالإسراع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فغدت جميع الدول تسعى إلى تطوير استثماراتها وتنويعها، وتسعى إلى خلق المؤسسات والمنظمات التي تدعم الإسراع في حركة الاستثمارات بأشكالها المختلفة، حيث أصبح بعضهم يستثمر لأغراض معينة كالأهل لتعليم أولادهم أو لتأمين الأموال اللازمة لفترة التقاعد، حيث أصبح التأمين من أشكال الاستثمار والعمل في الأسواق المالية استثمار[1].

لذلك تلجأ إدارة المصرف إلى استثمار أموالها لتوليد أكبر قدر ممكن من الربحية بعد مراعاتها لجانبي السيولة والمخاطرة المصاحبة للاستثمار، فالسيولة توفر دوماً الأمان المالي والضمان لعدم الوقوع في عجز مالي، بينما يمثل السعي للربحية هدف الاستثمار الحقيقي الذي يحدث تغيرات جذرية في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتهدف استثمارات المصرف لتحقيق النقاط الآتية[2]:

1- الحفاظ على جانب السيولة وذلك بتشكيل الاحتياطيات سواء القانونية أو الاختيارية.
2- تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية ويتم ذلك من خلال منح القروض والائتمان.
3- تحقيق التوازن بين ضمان السيولة وتحقيق الربحية معاًمن خلال الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات و أذونات والقبولات المصرفية والاعتمادات القابلة للتداول...
4- تثبيت كيان المصرف وتحقيق التوسع في رأس المال وحصة المصرف في السوق والانتشار الجغرافي، ويتم ذلك من خلال الاستثمار بالموجودات الثابتة من أبنية ومعدات... وغيرها.

---

[1]. Fardon, Michel, Cox, David, 1999 – Finance. OSBORNE Books, British P 40.

[2] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- إدارة المصارف. مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، ص 250.

ويعدّ الاستثمار في القروض والائتمان هو الاستثمار الحقيقي للمصرف التجاري كمؤسسة مالية وسيطة، وهو الاستثمار الأكثر جذباً لإدارة المصرف و للاقتصاد الوطني بعد ضمان جانب السيولة والمخاطرة المصاحبة له، وكمثال عن ذلك نجد أن الاحتياطيات لدى بنك سورية والمهجر لعام 2007 تتحرك بنسبة(-0.05%)والإيداعات لدى البنك المركزي تتحرك بنسبة(-3.74%) وهذه النسب لا تخلق أزمة سيولة لان المصرف لديه فائض بالسيولة بدء باستثمارها، و ودائعه لدى البنوك الأخرى التي تنمو بنسبة(21%)، بينما نجد أن الاستثمارات التي يلجأ إليها البنك لزيادة ربحيته والتي تتمثل بالقروض والسلف التي يقدمها البنك تنمو بنسبة( 108 % )، أما الاستثمار بالأوراق المالية ينمو بصورة شبه ثابتة، أما الاستثمارات التي تهدف إلى تثبيت كيان المصرف ضمن السوق والتوسع الجغرافي فتتمثل بالموجودات الثابتة سواء المادية التي تنمو بنسبة (9.35% ) و غير المادية التي تنمو بنسبة (-5.9% )[1].

إذاً نلاحظ أن الاستثمارات بمنح القروض والسلف تنمو أكثر من غيرها، وذلك لان البنوك تعتمد على هذه الاستثمارات لتحقيق الربحية اللازمة لتعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وهذا هو الهدف الحقيقي من الاستثمار حيث يمكن تعريفه [2]:

عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس وقواعد علمية وعقلانية، وبموجبها يجري توجيه أصول مادية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية... في المستقبل، وذلك من خلال تدفقات مستمرة عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية في ظروف تتسم بالأمان، بالإضافة إلى عدم استبعاد هامش مقبول من المخاطرة.

يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في قطاعات الاقتصاد المختلفة، حيث كان الائتمان المصرفي في البداية تلك التسهيلات القصيرة الآجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل رأس المال العامل ولفترة لا تزيد عن سنة، مقابل كلفة محددة يتحملها هؤلاء الأفراد أو الشركات نتيجة لاستخدام هذه الأموال.

وعلى اعتبار أن المصدر الرئيس لمنح الائتمان هو البنوك، لذلك شاع استخدام تسمية الائتمان المصرفي**Banking Credit**، فالائتمان هو عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، لذلك يتضمن منح الائتمان طرفين مانحه دائن ومتلقيه مدين[3].

---

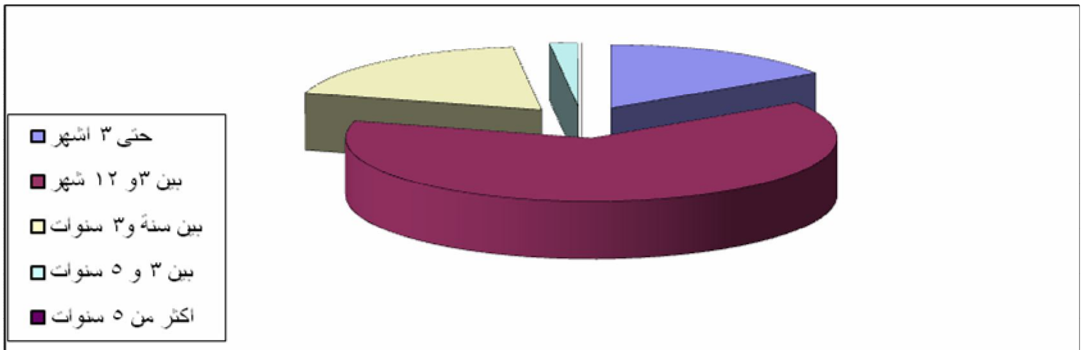
[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2007، ص (59-60).

[2] معروف، هوشيار، 2003- الاستثمارات و الأسواق المالية. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ص 17.

[3] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2005- اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ص 121.

بالتالي أصبح اليوم الائتمان مصطلحاً يعبر عن التسهيلات التي تقدمها المصارف لعملائها والتي قد يختلف الغرض منها سواء ائتمان استثماري لمشاريع إنتاجية، أو ائتمان تجاري لتمويل رأس المال العامل، أو ائتمان استهلاكي للأفراد، كما تجاوز الائتمان الفترة الزمنية المحددة التي لا تزيد عن سنة إلى ائتمان متوسط وطويل الآجل قد يصل بين5 إلى 25 سنة، حيث يمنح هذا الائتمان في حالة إنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية، ونتيجة لطول أجله وزيادة المخاطر المحيطة به فأسعار الفائدة عليه تكون مرتفعة [1].

وكمثال عن تنوع القروض والسلف المقدمة من قبل البنوك التجارية تبعاً لتاريخ استحقاقها نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٢٢) توزع القروض و التسليفات حسب الاستحقاق لبنك سوريا والمهجر لعام ٢٠٠٧

**المصدر: التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2008.**

يظهر الشكل البياني أن القروض لفترة بين 3 و12 شهراً أي ائتمان قصير الأجل يمثل الجزء الأكبر من ائتمان بنك سورية والمهجر لعام 2007، أما الائتمان الطويل الأجل لفترة فتتجاوز خمس سنوات يمثل الجزء الأقل والممنوح من قبل البنك، وذلك لارتفاع حجم المخاطرة المرتبطة بهذا النوع من الائتمان، وقد يمنح الائتمان لأشخاص أو شركات أو أشخاص القانون العام أي الدولة، وقد يكون مضموناً أو غير مضمون تبعاً لعلاقة العميل بالبنك وملاءته المالية.

ومن أكثر أشكال الائتمان المقدم من المصارف التجارية هو الائتمان النقدي **المباشر Direct Credit** ، ومن أشكاله الحسابات المدينة **Over Draft** أو القروض بأشكالها العادية **Ordinary Term Loans** أو متجددة **Revolving Credit Agreement** أو تحت الطلب **Standby Credit** أو محدودة بحد أعلى **Credit Line** ، كما تعد السندات التجارية أحد هذه الأشكال، وكمثال عن الائتمان المصرفي النقدي المباشر القروض والتسليفات المقدمة

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2002- إدارة الائتمان المصرفي. الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان(95-113).

للزبائن من قبل بنك سورية والمهجر لعام 2007 التي تجاوزت 8 مليارات ليرة سورية، وكذلك حجم الأوراق المالية من السندات التجارية وسندات لأمر المصرف التي تمثل جانب السيولة لإمكانية تحويلها إلى نقد بسهولة، تجاوزت 63 مليون ليرة سورية خلال عام 2007[1].

يوجد ائتمان نقدي غير مباشر يتمثل بالكفالات المصرفية **Guarantees**[2] ، أو الاعتمادات المستندية **Documentary** أو الاعتمادات مصرفية **Standby Letters of Credit** أو بطاقات ائتمان **Credit Card**، وأن الاعتمادات المستندية للاستيراد تتجه نحو الزيادة مقابل تراجع الاعتمادات المستندية للتصدير ولإظهار حركة الاعتمادات لدى المصرف التجاري السوري نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (34)

الائتمان النقدي الغير مباشر لدى المصرف التجاري السوري ملايين ل س

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاعتمادات المستندية للاستيراد** | 56064 | 57889 | 82161 | 120718 | 154122 |
| **الاعتمادات المستندية للتصدير** | 34746 | 23704 | 24753 | 23262 | 19277 |
| **الكفالات والقبولات والضمانات** | 71137 | 72002 | 83350 | 84455 | 74972 |

**المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام ،2006 ص 21.**

نلاحظ أن الاعتمادات المستندية للاستيراد تزداد بشكل واضح مقابل انخفض الاعتمادات المستندية للتصدير، ومن الآليات التي تعتمدها الدولة لتنشيط الصادرات تخفيض سعر الصرف لليرة السورية، لكن هذا الخيار يحمل ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد السوري الذي وصل معدل التضخم فيه عام 2008 إلى 18 %، مع العلم أن هناك آليات أكثر فاعلية لتنشيط الاقتصاد عبر دعم الصناعيين و الزراعات المحلية وتقوية الخدمات الأخرى كالسياحة. ... وغيرها.

ومؤخراً ظهر شكل جديد للائتمان المصرفي يسمى:

**بالتأجير التمويلي Financial Lease**[3]: وهو وسيلة حديثة لتمويل المشروعات الاقتصادية، ويتميز بأنه تمويل عيني يمكن أصحاب المشروعات من الانتفاع بالأموال اللازمة لهم لمزاولة نشاطهم، بدلاً من تقديم سبل التمويل النقدي، أي دفع قيمة الإيجار المستحق على الأصول الثابتة خلال فترة زمنية محددة.

---

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2008، ص 31.

[2] عبد الله، خالد أمين، الطرد، إسماعيل إبراهيم، 2006–إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان ، ص 312.

[3] دو يدار، هاني محمد، 2007– الجديد في التمويل المصرفي. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 7.

حيث نجد أن التمويل النقدي المباشر وغير المباشر يشبع الحاجة إلى النقد، أما التأجير التمويلي فيشبع الحاجة إلى الآلات والمعدات اللازمة للنشاط الاستثماري.

وتقدم اليوم المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية أشكال متعددة تؤمن أكبر قدر من الكفاءة في استثمار الأموال المتاحة، وتعرض تسهيلات ائتمانية غاية في المرونة، وتتناسب مع احتياجات العملاء من الإقراض، بالإضافة إلى الاستشارات المالية وإدارة المخاطر وحماية الاستثمارات، [1]إن كل هذه المعطيات جعلت الائتمان المصرفي يمتاز بمرونة عالية تتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية المعاصرة، وأن هذا النوع من الاستثمار مايزال غير مستخدم في مصارف الاقتصاد السوري.

## 2-1-4 أهمية الائتمان المصرفي في المجال الاقتصادي:

إن التسهيلات الائتمانية والقروض التي تقدمها المصارف التجارية سواء كانت قصيرة الآجل أو متوسطة أو طويلة الآجل، وسواء كانت موجهة لأغراض استثمارية أو استهلاكية أو تجارية، مضمونة أم غير مضمونة، ائتمان عام أم خاص...تأخذ دور غاية في الأهمية داخل الاقتصاد الوطني في أي بلد.

فهي نشاط اقتصادي له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وأن حاجة الاقتصاد الوطني إلى الائتمان المصرفي لم تأت من الفراغ، وإنما نتيجة لوجود اختلاف زمني بين تيارات الإيرادات في الاقتصاد الوطني وتيارات الإنفاق فيه، مما أدى إلى ضرورة وجود وحدات اقتصادية لديها فائض مالي في وقت ما، وكذلك وحدات أخرى لديها عجز مالي في ذات الوقت.

لذلك عدّ الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن الائتمان المصرفي يمتاز بأنه أداة حساسة قد تحدث أضراراً كثيرة في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤدي في حالة انكماشه إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه إلى ضغوط تضخمية، مما يسبب أثاراً اقتصادية غاية في الخطورة ضمن هيكل الاقتصاد الوطني.

بالتالي يجب أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقاً من ناحية المقدار ومن ناحية الوقت، مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، فالزيادة فيه تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجة كافية لفترة قصيرة فترتفع الأسعار و يقع الاقتصاد في تضخم تزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني.

[1] Sharmouk, Nidal, Molyneux, Philip, 1999- Financial Innovation. MCGRAW Hill Book Company, New York, P 15.

أما عندما يكون الاقتصاد بحاجة إلى تدفق تيارات مالية، وفتترددّ البنوك التجارية في تقديمه، يحدث انكماش في الاقتصاد الوطني، وفي كلتا الحالتين أن التضخم أو الانكماش سوف يؤثر الائتمان المصرفي سلباًعلى عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق أهدافها.

ولضمان وجود حالة التوافق بين ما يقدم من الائتمان المصرفي وعملية التنمية وحاجاتها، لابد من وجود سياسة مصرفية وسياسة ائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي، ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

ولابد أن تسهم هذه السياسة المصرفية الائتمانية إلى توزيع الائتمان بين القطاعات الداخلة في الاقتصاد بما يتناسب مع مكانة تلك القطاعات في سلم التفضيلات الاجتماعية، وبحدود قدرة كل قطاع سواء كان حكومياً أو خاصاً في تحقيق أهدافه، حيث إن زيادة الطلب بقطاع حكومي على الائتمان المصرفي يسبب ارتفاع حجم الإنفاق العام لدى القطاع، مما يؤثر على نمو القطاع الخاص ويفقد الائتمان دوره التنموي [1].

ونحن في سورية لا نملك سياسة مصرفية ائتمانية محددة و واضحة المعالم تحدد فيها حجم الائتمان الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني، لذلك فإن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من الحاجة إلى التمويل، وكلما ازدادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي، زادت الحاجة إلى الائتمان.

ومن أكثر القطاعات الممولة من قبل المصارف التجارية هي القطاع التجاري و قطاع الخدمات على اعتبار أن طبيعة قروضها قصير الآجل أو متوسط بما يتماشى مع طبيعة نشاط المصارف التجارية، بينما تمويل القطاع الصناعي و العقاري منخفض الحجم، على الرغم من أهميتها الكبيرة في تحقيق التنمية.

وذلك لان الحاجة التمويلية لهذه القطاعات تمتاز أنها طويلة الآجل، لذلك هي تأخذ نسبة قليلة من حجم الإقراض لدى المصرف التجاري، حيث بلغ مثلاً حجم القروض والتسليفات المقدمة من بنك سورية والمهجر لعام 2008 حوالى 13.185مليار ليرة سورية وزعت ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة تبعاً للجدول الآتي:

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2002- إدارة الائتمان المصرفي. الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ص (26-28).

الجدول رقم (35)

توزع قروض و تسليفات بنك سورية والمهجر لعام 2007

بين قطاعات الاقتصاد الوطني     آلف ل س

| | الشركات | | الأفراد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة |
| **التجاري** | **7670584** | **86.5** | **4570254** | **91.3** | **12240838** | **88.3** |
| **الصناعي** | **307311** | **3.5** | **167096** | **3.3** | **474407** | **3.4** |
| **الزراعي** | **74535** | **0.8** | **3486** | **0.1** | **78021** | **0.6** |
| **العقاري** | **182952** | **2.1** | **69651** | **1.4** | **252603** | **1.8** |
| **الخدمات وباقي القطاعات** | **628276** | **7.1** | **196146** | **3.9** | **824422** | **5.9** |
| **المجموع** | **8863658** | **100** | **5006633** | **100** | **13870291** | **100** |
| **ناقص إيرادات مؤجلة** | | | | | **(684485)** | |
| **المجموع الصافي** | | | | | **13185806** | |

**المصدر: التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام ،2008 ص 60.**

يظهر الجدول توزع القروض والائتمان المقدم من أحد المصارف التجارية السورية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ونجد أن القطاع التجاري يتلقى أكبر نسبة من التمويل المصرفي، حيث وصل إلى88.3 %من إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد، بينما أقل نسبة في منح التمويل ترجع إلى القطاع الزراعي0.6%.

حيث تختص المصارف التجارية في تمويل القطاعين التجاري والخدمي بشكل مباشر، وذلك لتناسب الاحتياجات التمويلية لدى القطاعين التجاري والخدمي من حيث المدة والمبالغ مع المقدرة التمويلية لدى المصارف التجارية التي تستثمر بأموال المودعين، إلا أنها تسهم في تقديم تسهيلات ائتمانية لباقي القطاعات بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

ولدفع عملية التنمية في سورية يجب زيادة حجم الائتمان الموجه لقطاعات الاقتصاد المختلفة الخاصة والعامة، حيث ارتفع حجم إقراض القطاع العام من77مليار ل س إلى حوالى254مليار

ليرة سورية بين الأعوام 2000و،2006 مقابل ارتفاع واضح في حجم إقراض القطاع الخاص من1.8مليار ليرة سورية عام2000إلى حوالى225مليار ليرة سورية لعام2006[1].

بالإضافة إلى ذلك أن طبيعة الائتمان الممنوح يجب أن يكون استثمارياً وتجارياً بعيداً عن الائتمان الاستهلاكي، لأننا نعاني من ارتفاع في معدلات التضخم، حيث وصل التضخم إلى أعلى مستوياته منذ التسعينيات إلى حوالى14 %عام ،2006 ويأخذ الائتمان المصرفي الدور المهمّ والضامن لنمو واستقرار الاقتصاد من خلال ما يقدمه من مهام للاقتصاد ومنها [2]:

1- المفاضلة بين المصادر المالية ضمن الاقتصاد، وتوجيه فوائض الادخار نحو استخدامات إنتاجية.

2- أساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يضع سياسته لإصدار النقود، يأخذ بعين الاعتبار حجم الائتمان الحاضر والمستقبلي ضمن النظام المصرفي، على اعتبار أن الائتمان المصرفي يخلق نقود كتابية كالشيكات التي تستخدم كأداة للتداول في الاقتصاد الوطني.

3-إن سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين يؤدي إلى زيادة حجم المعروض النقدي، بما يؤثر على حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

4-تستخدم الدولة الائتمان المصرفي للرقابة على نشاط المشروعات من خلال استخدام الأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

5-يؤثر الائتمان المصرفي بشكل مباشر في زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، من خلال تعبئة البنوك التجارية للمدخرات، واستخدام الأموال المودعة كمورد للائتمان، مما يحدد من حجم الاستهلاك.

لقد أصبح الائتمان ضرورة حتمية لرجال الأعمال والتجار، بعد أن كانت القروض تمنح لمحدودي الدخل ليتمكنوا من تحسين مستوى معيشتهم من خلال القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف السورية، أما اليوم فأصبح الائتمان ميزة لذوي الدخول المرتفعة والدولة، لما يوفر من سيولة لهذه الفئة يمكنها من توليد دخل يؤثر في الاقتصاد الوطني.

تظهر أهمية الائتمان من خلال الدور الكبير الذي يلعبه بالتأثير في مجالي الاستهلاك و الإنتاج، حيث يسمح الائتمان في مجال الاستهلاك للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أكبر قدر من الإشباع، بالإضافة إلى تأثيره على توسيع سوق السلع الاستهلاكية بما يشجع

---

[1] دو شبين، جيرارد، نجوم. أسامة، 2007 – نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري. شركة الياس عبسي وشركاه للطباعة، دمشق، ص .60

[2] الزبيدي، حمزة محمد، 2002 – مرجع سبق ذكره، ص (29-30).

على الإنتاج، لذلك فإنّ أهمية الائتمان بالنسبة إلى الإنتاج كبيرة جداً إلى حد أن الإنتاج الحديث بوضعه الحالي لم يكن ليوجد أو ليستمر من دون الائتمان، حيث إن الائتمان لا يفيد المنتج وحده، وإنما أيضاً المدخر الذي يملك أموال ولا يستطيع تدبير عملية استغلالها بنفسه.

بالتالي يلجأ إلى البنوك التجارية... وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة التي تتوسط بين عارضي الأموال و طالبيها وتحقق الفائدة لكلا الطرفين، بالإضافة إلى دور البنوك التجارية في استحداث قدر من وسائل الدفع تتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية، حيث يسمح الائتمان باستخدام وسائل الدفع الحديثة بدلاً من استعمال النقود [1].

كما يلعب الائتمان دوراً كبيراً في تحديد مستوى الدخل القومي النقدي،حيث يتوقع انخفاض مستوى الدخل إذا كان حجم الائتمان ضئيلاً، ويرتفع مع ارتفاع معدل الائتمان ومنح القروض.

وإذا فرضنا إن كل وحدات النشاط الاقتصادي تنفق الدخل على الناتج لأغراض الاستهلاك و الاستثمار التي يحفز الائتمان على إنفاقها، فسوف تعود المتحصلات الوطنية مرة أخرى إلى السوق في صورة إنفاق على الناتج، وبهذا يتم المحافظة على مستويات الناتج والدخل، وسوف يتزايد الدخل القومي بمعدل مستقر[2].

لذلك نرى أنّ الائتمان المصرفي يأخذ دوراً فعالاً ومهماً في تمويل التنمية الاقتصادية من جوانب متعددة كالإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، التي تؤثر بدورها بالدخل والناتج القومي، بالإضافة إلى تأثيره الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و نموه ولكننا بحاجة إلى وضع سياسة ائتمانية واضحة و محددة المعالم تنسجم مع احتياجات القطاعات الاقتصادية كافة في الاقتصاد الوطني السوري.

### 3-1-4 أهمية القروض والائتمان في تعظيم القيمة السوقية للمصرف التجاري:

إن ما يميز المؤسسات المالية، ولاسيما المصارف التجارية عن غيرها من شركات الأعمال وعن الأشخاص الطبيعيين أيضاً، أنها عندما تستثمر تتعامل بأموال الآخرين على اعتبار أنها وسيط مالي يجمع بين ذوي المقدرة التمويلية والأشخاص ذوي الاحتياجات التمويلية، ونشأ عن هذه الوساطة حالة من الغموض، حيث يمتاز حجم استثمارات المصرف بأنه أكبر من رأس مال المصرف بعدة مرات، حيث يصل حجم القروض والتسليفات المقدمة من بنك سورية والمهجر

---

[1] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003- أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص (82-83).

[2] ناشد، سوزي عدلي، 2005- مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ص 172.

لعام2007حوالى 13.185مليار بينما لا يتجاوز حجم رأس مال البنك3 مليارات ليرة سورية[1]، و إلى 38.92 ليرة سورية للسهم الواحد في عام 2007.

إن هذه الحقيقة خلقت مشكلة لإدارة المصرف، فهو وسيط ويجب أن يحافظ على أموال المودعين، لذلك لابد من المحافظة على قدر كافٍ من السيولة لمواجهة الطلب على الودائع، ويفرض مصرف سورية المركزي على المصارف التجارية إيداع احتياطي نقدي إلزامي بمعدل 5% من ودائع الزبائن و وديعة مجمدة تساوي 10 % من رأس المال [2].

يجب أن يمتلك المصرف القدرة على مواجهة المخاطر وتحقيق الأمان للمودعين، ما يخلق تداخلات بين الربحية والسيولة والملاءة المالية (المقدرة المالية) التي تتعارض بين مصالح أصحاب الملكية الذين يهدفون إلى زيادة الربحية، ومصلحة أصحاب الودائع التي تتطلب من البنك أن يحتفظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة سحب أموالهم عند الحاجة، بالإضافة إلى قدر مقبول من الفائدة على إيداعاتهم[3].

ولكن يبقى الهدف الأول الذي تدور حوله القرارات والاستراتيجيات التي تتخذها إدارة المصرف بتعظيم الأرباح **Profit Maximization**، ويرجع السبب إلى جملة الفوائد التي تحققها الأرباح للمصرف والتي تتمثل بالأسباب الآتية[4]:

1-تعدّ الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وليمتلك المقدرة من متابعة نشاطه التشغيلي.

2-الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.

3-تقيس الأرباح مدى كفاءة الإدارة بما يزيد من ثقة المالكين وأصحاب الودائع.

وسيولة المصرف تنشأ من خلال قدرته على سداد أموال الودائع عند الطلب عليها، وهذا يتعارض مع الربحية والأمان أو ما يسمى الملاءة المالية**Solvency**، فهي تدعم ثقة المودعين بالمصرف، بما يساعده على زيادة حجم الودائع.

وتتميز القروض والائتمان أنها تحقق أكبر قدر من الربحية للمصرف بما يساعد على تعظيم القيمة السوقية للمصرف وتعظيم ثروة الملاك، ولكن بالمقابل إن منح القروض والائتمان يحمل الكثير من المخاطر لطول الفترة الزمنية اللازمة التي قد تتجاوز السنة ويمكن أن يصل إلى 25

---

[1] التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر عام 2007، ص 59.

[2] تقرير بنك سورية والمهجر لعام 2007، ص 78.

[3] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003- مرجع سبق ذكره، ص( 127-128).

[4] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- إدارة المصارف. الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص (58-61).

سنة بما يسبب تخفيض للسيولة لفترة زمنية طويلة، وذلك على عكس مقدرة الاحتياطيات التي تحافظ على سيولة عالية مقابل قدر محدود من الربحية.

ويبقى اتخاذ القرار الاستثماري في يد إدارة المصرف ويعدّ صنع القرار الاستثماري من أصعب مراحل العملية الاستثمارية، لأنه يختار بديل معين بين عدة بدائل ويكون لهذا البديل عوائده وتكاليفه المتوقعين، ودرجة معينة من المخاطرة المصاحبة، وحجم محدد من السيولة اللازمة لتشغيل النشاط الاستثماري.

لذلك إن القرار الاستثماري يعكس كفاءة الإدارة في تخصيص الأصول الاستثمارية[1]، وإذا كان القرار المتخذ لصالح البديل الأقل مخاطرة واقل ربحية، فإنه يزيد من الأعباء والتكاليف المصاحبة لاتخاذه بسبب الموارد المعطلة الفائضة التي لا تحقق العوائد المناسبة.

بالتالي يتم لإهمال المجال الأكثر ربحية لتخصيص الأموال، وهو منح القروض والائتمان، الذي يمثل النشاط الأكثر جاذبية لإدارة المصرف بما يحققه من عوائد تضمن الاستمرارية والنمو، ليستطيع البنك التجاري أن يسهم بدوره في الاقتصاد الوطني إذ إنّ أهمية القروض والائتمان المصرفي تكمن في أنه الخيار الأمثل لتعظيم القيمة السوقية للمصرف وتحريك عجلة التنمية والنمو الاقتصادي والظروف الاقتصادية المحيطة.

[1] معروف، هوشيار، 2003– الاستثمارات والأوراق المالية. الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 48.

# 4-2 المبحث الثاني:

# طرق توظيف أموال الودائع في المصارف التجارية

## 4-2-1 أنماط منح الائتمان في المصارف التجارية:

إنّ مفهوم الائتمان المصرفي بدأ بالتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها لفترة زمنية قصيرة كمنح خطابات الضمان والبيع التأجيري و بطاقات الائتمان والائتمان التأجيري **leasing**. .. وغيرها من التسهيلات التي تتباين تواريخ استحقاقها واستخداماتها والغرض منها تبعاً لاحتياجات العملاء وتطورها.

ولكن بدأت بعض المصارف التجارية بالخروج عن هذا الإطار التقليدي في منح القروض لتصل إلى الائتمان الاستثماري **Investment Credit** الطويل الأجل الذي يحقق عائد أكبر ولكنه يحمل مخاطر أكثر.

لذلك عند اتخاذ القرار بمنح القروض والائتمان تتعارض أهداف الإدارة بين الحصول على الربحية المطلوبة أو الحفاظ على السيولة اللازمة لمواجهة الطلب من المودعين.

ومشكلة السيولة لا تواجه عادة بنك منفرد، فحين تزداد طلبات السحب النقدي لدى أحد البنوك، يبيع أصوله إلى البنوك الأخرى ليحصل على النقود السائلة اللازمة، أو يلجأ إلى البنك المركزي الذي يقوم بتزويده بالأموال اللازمة مقابل أصول أخرى يحتفظ بها البنك التجاري [1].

بالتالي هناك نمطان مختلفان في منح القروض والائتمان تعتمد عليها إدارة المصارف التجارية في غالبية اقتصاديات العالم و سنعرض ماهية هذين النمطين [2]:

**أولاً: النمط التقليدي ( الإنكليزي ) في منح القروض والائتمان المصرفي:**

يقتصر النمط التقليدي على الائتمان الذي يتسم بالتصفية الذاتية **Self Liquidation**، أي حصر آجال الائتمان قصيرة الآجل التي لا تتجاوز السنة الواحدة، أي فقط تمويل متطلبات رأس المال العامل قصيرة الآجل للأفراد و شركات الأعمال التي تسدد في نهاية العام.

---

[1] الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003 – أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 128.

[2] الزبيدي، حمزة محمد، 2002 –إدارة الائتمان. الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص(20 –25).

ويعد هذا النمط وليد النمط الإنكليزي للإدارة المصرفية والذي يعطي السيولة **Liquidity** أهمية كبيرة في توظيف الأموال، لذلك تمنح هذه المصارف القروض التجارية **Commercial Theory** التي تصفي نفسها بنفسها.

ونرى في سورية أن المصارف التجارية الخاصة والحكومية تعتمد بشكل أساسي على القروض التجارية القصيرة الآجل في تمويل الأفراد وشركات الأعمال، حرصاً على ضمان توفر السيولة بشكل دائم لدرجة أننا وصلنا إلى أزمة فائض سيولة لدى النظام المصرفي.

**ثانياً: النمط المعاصر (الأوروبي) في منح القروض الائتمانية:**

قابل النمط الإنكليزي اتجاهاً آخراً على ضرورة قيام المصارف التجارية بمنح الائتمان الاستثماري طويل الأجل إذا أحسنت كفاءتها الإدارية والتنظيمية والمالية، وقد ساد هذا الاتجاه في القارة الأوروبية وأمريكا، نتيجة لظروف الكساد الاقتصادي التي سادت في أوربا الغربية في الثلاثينيات من القرن السابق وتأخر النمو الصناعي قياساً بالنمو في إنكلترا، لذلك اعتمدت البنوك التجارية الأوروبية مبدأ السيولة المطلقة، بسبب الندرة النسبية للتمويل المالي والحاجة إلى القروض طويلة الأجل على اعتبار أن هذه القروض أكثر ملائمة لإنعاش الاقتصاد وتمويل المؤسسات الاقتصادية، لذلك تجاهلت البنوك التجارية الأوروبية مبدأ القروض التجارية القصيرة الأجل.

إن الاختلاف بين النمطين هو أن النمط الانكليزي يراعي جانب السيولة على حساب الربحية، على العكس من النمط الأوروبي الذي يهتم بتحقيق أعلى ربحية ممكنة على حساب انخفاض سيولة المصرف.

وبدأت إدارة المصارف تغير فلسفتها في منح الائتمان المصرفي، وفي سورية نجد أن المصارف التجارية الخاصة ماتزال تعتمد بصورة أساسية على القروض قصيرة الأجل، بالإضافة إلى منح قروض متوسطة تصل إلى خمس سنوات، بينما يقوم المصرف التجاري السوري على منح القروض بآجالها المتنوعة من قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة على اعتبار أنه مصرف حكومي يلاقي الدعم المطلوب من الحكومة في حال تعرضه لأزمة سيولة، ونحن في سورية بحاجة ماسة إلى تطبيق المذهب الأوروبي .

ومما تقدم ندرك أن الائتمان المصرفي بنمطيه يأخذ أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، فالائتمان قصير الأجل ضروري لتمويل رأس المال العامل ودعم الإنتاج، والائتمان طويل الأجل ضروري لإنعاش النشاط الاقتصادي، ولتأخذ المصارف التجارية دورها في التنمية الاقتصادية،

ولا يوجد بنك تجاري بشكل عام يختص بنمط دون الآخر وإنما تختلف باعتمادها الأساسي على نمط معي.

## 2-2-4 مكونات السياسة الائتمانية في المصارف التجارية السورية:

إن التوازن بين المخاطر المحتملة والمكاسب المتوقعة لتقديم الائتمان يتمثل في السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، وتتوقف السياسة الاقراضية من حيث المرونة أو التشدد على عدة عوامل مثل رأس المال الممتلك الذي يرتبط بحجم القرض الممنوح وعلى اعتبار أنه يمثل حاجزاً واقياً يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع، وكذلك الربحية التي يجب مراعاتها في السياسة الإقراضية لأنها ضرورية لنجاح المصرف باعتباره إحدى المنشآت الهادفة إلى الربح، بالإضافة إلى أن سياسة البنك المركزي التي ستنعكس على حجم القروض التي تقدمها المصارف التجارية، كما تتأثر السياسة الاقراضية بحاجات المجتمع من الائتمان التي تمثل حجم الطلب عليها [(1)].

تتكون السياسة الائتمانية عادة من نقاط معينة تمثل المنطقة التي يخدمها البنك أو التي يسعى إلى خدمتها ونوعية الائتمان المقدم والضمانات المطلوبة للحصول على الائتمان وآجال الاستحقاق والسقوف الائتمانية والمستندات والاعتبارات القانونية المحددة في سياسة البنك المركزي وسوف نستعرض مكونات السياسة الائتمانية وفق النقاط الآتية: [(2)]

**1-تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك في مجال الائتمان:** تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على حجم الموارد المتاحة للائتمان والمنافسة التي يتلقاها البنك في المناطق المختلفة وحاجة القطاعات إلى الائتمان والقدرة على مراقبته والتحكم به، نجد أن المصرف التجاري السوري يمتلك أكبر توزع جغرافي بين البنوك التجارية في سورية، أما البنوك الخاصة فيرتكز نشاطها بصورة أساسية ضمن المحافظات كدمشق، حلب، حمص، اللاذقية و طرطوس وبعضها يمتلك فروع في محافظات أخرى كالبنك الدولي للتجارة والتمويل الذي يملك فرعاً في محافظة درعا وبنك بيمو السعودي الفرنسي الذي يمتلك فرع في محافظة دير الزور..

---

[1] الحسين، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2006- إدارة البنوك. الطبعة الثالثة. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص(132-133).

[2] الزبيدي، حمزة محمد، 2002- مرجع سبق ذكره، ص(198-204).

لذلك إن المصارف التجارية في سورية هي ضمن مرحلة توسع وانتشار جغرافي لسعيها للوصول إلى المحافظات والمناطق السورية المختلفة، وهذا يتناسب مع واقع أن بعض المصارف التجارية لم تتجاوز ثلاث سنوات على تأسيسها وبعضها الآخر لم يتجاوز السنة الواحدة، لذلك هي تسعى إلى تثبيت وجودها من خلال التوسع الجغرافي .

**2-تحديد أنواع الائتمان:** يتم انتقاء أنواع الائتمان التي تتميز بالجودة العالية من خلال المقارنة بين العائد المتوقع من كل نوع ودرجة المخاطر التي تتعرض لها ويفترض على إدارة الائتمان إجراء تنويع في محفظة الائتمان، وإن المصارف التجارية في سورية تسعى إلى التوسع في منح الائتمان الاستهلاكي الشخصي أو الائتمان التجاري قصير الأجل والمضمون، لذلك نجد أن المصارف الخاصة تتسابق في عرض القروض الشخصية التي تتعلق بأثاث المنازل وباحتياجات الأفراد وقروض السيارة وشراء وصيانة المنازل الموجهة للأفراد، أما التجار فيقدم لهم قروضاً تجارية تتماشى مع احتياجات رأس المال العامل ودورة الإنتاج، ويتميز المصرف التجاري السوري عن غيره بمقدرة مالية تساعده في منح قروض طويلة الأجل تصل إلى 15 عاماً وبمبالغ كبيرة، كما تسعى بعض البنوك كالبنك الدولي للتجارة والتمويل إلى منح قروض لشراء منازل لفترة 10سنوات، وذلك على اعتبار أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل يسهم بنسبة 49 % من رأس مال البنك.

**3-تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:** لا يقدم الائتمان إلا بضمانات عينية أو نقدية أو كفالات فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ويجب أن يتوفر في الضمان سهولة التصرف وانخفاض مصاريف الاحتفاظ به وسهولة التنازل عنه لصالح البنك.

و في سورية كبيئة مصرفية وليدة تفرض على المصارف التجارية ضمانات كثيرة، تمثل عائق أمام منح الائتمان، حيث يطلب المصرف التجاري السوري ضمانات بمقدار 150% من قيمة القرض، بينما تطالب المصارف الخاصة بتوطين الرواتب لديها، وهذا يتماشى مع طبيعة قروضها الاستهلاكية الشرطية.

**4-الاستحقاق:** للائتمان تواريخ استحقاق تؤثر كل منها في سيولة البنك وربحيته، ونتيجة التنويع في مدة الاستحقاق يقلل البنك مخاطره، والمعروف أنه كلما طال أجل الائتمان ازدادت المخاطر المحيطة به وازدادت الربحية، ويقدم المصرف التجاري قروضاً قصيرة وطويلة تتراوح بين سنة حتى 15 سنة، أما المصارف الخاصة فتتراوح قروضها بين 6 أشهر حتى

3سنوات، أما قروض السيارات فتصل إلى 5 سنوات، ويقدم بعضها منها قروضاً سكنية كالبنك الدولي وبنك سورية والخليج التي تصل إلى 15 سنة، لذلك تقدم المصارف تنوع مقبول من حيث مدة الاستحقاق.

**5-السقوف الائتمانية:** تلتزم إدارة الائتمان عند تقديمها للقروض بالقواعد التي تحددها السلطات النقدية حفاظاً على الاستقرار أو للحد من التضخم أو الانكماش، ويمتلك المصرف التجاري السوري مقدرة مالية كبيرة ترفع السقوف الائتمانية التي يقدمها التي تصل إلى 50% من سعر الآلات والمعدات للمشروع، أما المصارف الخاصة فتتراوح سقوفها بين 3ملايين وسطياً لقرض السيارة و15 مليوناً للقروض السكنية، وليست جميع المصارف الخاصة تقدم قروض سكنية، أما القروض الشخصية من توطين الرواتب وحسابات مدينة جارية أو بطاقات دفع إلكترونية فلا تتجاوز 500000 ليرة سورية.

**6-أسعار الفائدة وكلفة الخدمات الأخرى:** إن العائد الناتج عن منح الائتمان يمثل الجزء الأكثر أهمية من ربحية البنك، لذلك إن إدارة الائتمان تهتم كثيراً بسعر الفائدة، فإذا كان سعر الفائدة منخفضاً، فإنّ هامش الربح المتاح للبنك لا يمكن أن يغطي تكاليف الائتمان ولا يحقق الأرباح المطلوبة، وكذلك إن ارتفاع سعر الفائدة قد لا يمكن الإدارة من ضمان تقديم الائتمان وبمقدار يكفي لتغطية تكاليفه وتحقيق الأرباح، ويصل الحد الأعلى لسعر الفائدة إلى 15%، ولكن البنوك لا تصل إلى هذا الحد في منح قروضها، لأن سعر الفائدة يتوقف على المبلغ المسحوب والمدة، حيث يقدم مثلاً بنك سورية والخليج قرض لسيارة 3.3 ملايين ولمدة 5 سنوات بفائدة تصل إلى 4.5% بينما مبلغ مليون لمدة ثلاث سنوات بسعر فائدة يصل إلى 7.5%، لذلك إن سعر الفائدة يتوقف على الاتفاق بين البنك والعميل تبعاً للمبالغ والمدة والضمان المقدم وسمعة العميل...وغيرها من الاعتبارات التي تحدد سعر الفائدة، الذي لا يتجاوز 15% على القروض و حوالى 1% للعمولات والخدمات المصرفية.

**7-الرقابة على الائتمان:** لابد من أن تقوم إدارة الائتمان بالرقابة المستمرة على الائتمان لضمان جودته ولمراقبة العقبات التي قد تواجه العميل، والمصارف السورية لا تتدخل ولا تراقب تنفيذ القرض وإنما يتم ذلك تبعاً لحاجة المدين نفسه وخطته، وأيضاًلابد من تحديد حد أقصى للتأخير أو ما يسمى بفترة السماح وتصل إلى 12 شهراً لدى المصرف التجاري السوري، ويجب أن تكون المراقبة بعيدة عن فكرة إزعاج أو تقيد المقترض.

**8-مجالات الائتمان الغير مسموح بتمويلها:** قد تحدد السياسة الائتمانية بعض المجـــالات التي لا يسمح المصرف القيام بتمويلها وقد يكون الهدف وراء المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب التمويل أو مبررات راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، كتمويـــل شـــركات وهميـــة أو قروض لتقييد ملكية المشروع، ومثل هذه المجالات يرجع تقديرها إلى إدارة كل مـــصرف تبعـــاً لاعتباراتها.

**9-الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:** يجب أن تلتزم السياسة الائتمانية بالـــشروط القانونية للتوسع أو التقيد في منح الائتمان ونحن اليوم بمرحلة من التوسع في منح الائتمان.

وإننا نرى أن هذه الاعتبارات السابقة تحدد الإطار العام للـــسياسة الائتمانيـــة لـــدى المـــصارف التجارية في سورية التي تتجه نحو التوسع في منح الائتمان والقروض، ولاسيما القروض التـــي تلبي احتياجات الأفراد أي القروض الاستهلاكية الشخصية ســـعياً لتحـــسين الوضـــع المعيـــشي للمواطن في سورية، لكن إن الأزمة المالية الأخيرة فرضت مناخاً من الحذر في منح الائتمـــان والإقراض على الرغم من أن هذه الأزمة لم تؤثر على المقدرة التمويلية للبنوك على اعتبـــار أن المصارف السورية تعاني من وفر في السيولة .

## 3-4 المبحث الثالث:

## تقييم أداء المصارف التجارية في مجال تقديم الائتمان والقروض للتنمية.

تناولنا سابقاً الائتمان المصرفي بماهيته وأنواعه المتعددة، والسياسات الائتمانيــة التــي تتبعهــا المصارف التجارية و وجهة نظر إدارة المصرف بالائتمان من خلال الأنماط المتبعة والنظريات المفسرة لمنح القروض والائتمان.

وأشرنا إلى الدور الكبير الذي تلعبه المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية من خلال قــدرتها على جذب المدخرات المحلية وتعبئتها ضمن أوعية ادخارية من خلال أنواع الودائع المختلفــة، فضلاً عن مقدرتها على خلق وسائل دفع جديدة، ودورها الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن القروض والائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية للأفراد و لقطاعات الاقتصاد المختلفة تسهم في تحقيق التنمية.

إذاً إن العلاقة التي تربط بين نشاط المصارف وتمويل الاقتصاد الوطني تتمثــل بالتناســب بــين حجم الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة تعبر عــن مكانــة المــصارف التجارية ضمن النشاط الاقتصادية تبعاً لحجم السوق النقدية، لذلك في كل اقتصاد وفي أي مرحلة من مراحل تطوره يجب أن تبقى العلاقة طردية بين مقدار القروض والائتمان مع حجــم النــاتج المحلي الإجمالي، أي التناسب بين احتياجات التنمية وتمويلها، وهنا تأخذ السلطات النقدية ممثلــة بالبنك المركزي دورها في الحفاظ على هذه العلاقة بوضعها الصحيح، لان أي خلل فيها يــؤثر بشكل واضح في الاستقرار الاقتصادي.

إن إدارة المصارف التجارية تضع السياسات والاستراتيجيات الائتمانية تبعاً لرغبتها في تحقيــق الربح وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، لكن هذه الرغبة يحكمها المصرف المركزي مــن خــلال سياسته و قراراته التي تحدد حجم القروض والائتمان المسموح منحه.

ولتقيم السياسات والاستراتيجيات التي تضعها المصارف التجارية السورية بمتابعــة مــن البنــك المركزي حول حجم الائتمان المسموح منحه للأفراد ولقطاعات الاقتصاد، لابــد مــن اســتخدام معايير تحليلية تظهر الأثر التضخمي أو الانكماشي الذي تحدثه المــصارف التجاريــة ضــمن

النشاط الاقتصادي من خلال القروض والائتمان الممنوح بأشكاله المختلفة، وهذه المعايير التحليلية التي سوف نستخدمها هي[1]:

**1-معامل المرونة الدخلية =**

(تغير الائتمان المصرفي ÷ الائتمان المصرفي ) ÷(تغير الناتج المحلي الإجمالي ÷الناتج المحلي الإجمالي ).

**2-التضخم النقدي =**

تغير الائتمان المصرفي – {( الائتمان المصرفي ÷الناتج المحلي الإجمالي)× تغير الناتج المحلي الإجمالي }.

**3-معامل الاستقرار النقدي =**

نسبة التغير في الائتمان المصرفي ÷ نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

**4-الميل المتوسط للائتمان المصرفي =**

الائتمان المصرفي ÷ الناتج المحلي الإجمالي.

**5-الميل الحدي للائتمان المصرفي =**

تغير الائتمان المصرفي ÷ تغير الناتج المحلي الإجمالي.

وسوف نتناول بدقة كل هذه المعايير التحليلية لإظهار دور المصارف التجارية الحكومية والخاصة في سورية، ومدى مساهمتها في تمويل التنمية وتلبية متطلبات الاستقرار الاقتصادي.

## 4-3-1 أثر تغير الائتمان المقدم من النظام المصرفي لاحتياجات التنمية في سورية:

تبعاً لميكانيكية الحياة الاقتصادية فإنّ تأثير الائتمان المقدم من المصارف يتناسب مع تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي بصورة طردية، و إن أي ضعف أو نقص في فعالية المصارف تجاه تمويل التنمية الاقتصادية، يستدل عليه بوجود حالة عدم التناسب بين الائتمان المقدم وقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

والتي يمكن قياسها من خلال استخدام معامل المرونة الدخلية، وذلك بهدف معرفة مدى التناسب بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، لذلك نحسب التغير النسبي لإجمالي الائتمان المقدم والتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، لنحصل على ما يسمى بمعامل المرونة الدخلية وفق الصيغة الآتية:

---

[1] الزبيدي، حمزة محمد، 2000- إدارة المصارف. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 140.

**معامل المرونة الدخلية =**

**( تغير الائتمان المصرفي ÷الائتمان)÷(تغير الناتج المحلي ÷ الناتج المحلي )**

وإذا كان معامل المرونة الدخلية مساوياً للواحد كانت الزيادة في الائتمان مساوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا كان معامل المرونة يزيد عن واحد، فكانت الزيادة في حجم الائتمان أكبر من الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح عندما يكون معامل المرونة أقل من واحد فإنّ الزيادة في الائتمان المصرفي أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

بالتالي إن الزيادة أو النقصان في معامل المرونة الدخلية عن الرقم واحد يدل على وجود حالة انكماش أو تضخم ضمن الاقتصاد وتحسب شدتها تبعاً للاقتراب والابتعاد عن الواحد، ولإظهار معامل المرونة للائتمان المصرفي المقدم من النظام المصرفي في سورية، ولمعرفة حالة الانكماش أو التضخم النقدي ومدى شدته في الاقتصاد السوري بتأثير الائتمان المصرفي، نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم ( 36)

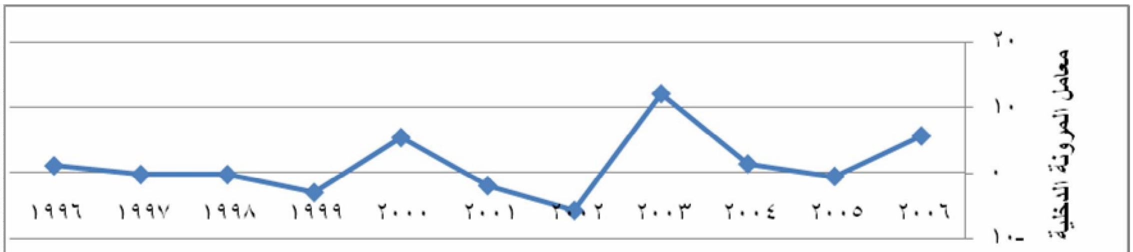
معامل المرونة للائتمان المصرفي المقدم من المصارف التجارية السورية.

| السنوات | ائتمان النظام المصرفي | الناتج المحلي الإجمالي | تغير الائتمان/الائتمان | تغير الناتج المحلي / الناتج المحلي | معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 334007.1 | 1234171 | 0.33 | 0.06 | 5.64 |
| 2005 | 220841.6 | 1155016 | 0.02- | 0.05 | 0.51- |
| 2004 | 226500.8 | 1094431 | 0.15 | 0.11 | 1.38 |
| 2003 | 191983.5 | 977845 | 0.08 | 0.007 | 12.06 |
| 2002 | 175762.9 | 970764 | 0.22- | 0.04 | 5.67- |
| 2001 | 215649.5 | 924631 | 0.09- | 0.05 | 1.91- |
| 2000 | 236329.5 | 878709 | 0.04 | 0.009 | 5.40 |
| 1999 | 224836.5 | 870292 | 0.07 | 0.026- | 2.94- |
| 1998 | 207647.9 | 893860 | 0.02- | 0.10 | 0.24- |
| 1997 | 212544 | 808951 | 0.009- | 0.04 | 0.23- |
| 1996 | 214500 | 773186 | 0.132 | 0.12 | 1.10 |
| 1995 | 186084.5 | 689491 | – | – | – |

يظهر الجدول معامل المرونة الدخلية للقروض والائتمان المقدم من النظام المصرفي للاقتصاد السوري، حيث يتذبذب بصورة واضحة وبشكل كبير من سنة إلى أخرى خلال السنوات المدروسة، وقد نتج عن هذه التغيرات تقلبات حادة من خلال ارتفاع وانخفاض معامل المرونة عن الرقم واحد بشكل واضح حتى إنهّ أخذ قيماً سالبة في بعض السنوات، مما يدل على وجود حالة انكماش في منح القروض والائتمان.

بالتالي إن الائتمان سبب ضغوط تضخمية محسوسة وانكماشات ظاهرة في الاقتصاد السوري، مما يعني عدم انتظام العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي وعدم استجابة الائتمان المصرفي المقدم من النظام المصرفي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن احتياجات ومتطلبات الاستقرار للاقتصادي والتنمية الاقتصادية في سورية.

أي إن حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية لا يتناسب مع متطلبات التنمية سواء بالزيادة تارة والنقصان تارة أخرى ولإظهار تغيرات معامل المرونة الدخلية بشكل واضح نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٢٣) معامل المرونة الدخلية للائتمان المقدم من النظام المصرفي السوري

يظهر الشكل البياني شدة التذبذب في معامل المرونة الدخلية، مما يدل على أن التناسب غير منتظم وغير متناسق بين حجم الائتمان المصرفي الممنوح واحتياجات التنمية، ويمكننا القول إنّ السياسة الائتمانية للمصارف كانت متفاوتة بين المرونة والتشدد في منح الائتمان، بالتالي إن حجم القروض الممنوحة من النظام المصرفي والموجه لتمويل التنمية الاقتصادية لا يتناسب مع احتياجات ومتطلبات الاقتصاد السوري.

### 4-3-2 تأثير فائض المعروض النقدي المقدم للاقتصاد السوري:

يتأثر المعروض النقدي بصورة كبيرة بحجم الائتمان المقدم للأفراد وقطاعات الاقتصاد المختلفة، بما يحمل معه من ضغوطاً تضخمية على القوة الشرائية للوحدة النقدية، لذلك يستخدم معيار فائض المعروض النقدي للائتمان في حساب حالة التضخم النقدي الناتجة عن منح الائتمان المصرفي فقط، ويحسب هذا المعيار بالعلاقة الآتية:

**التضخم النقدي =**

**تغير الائتمان المصرفي – ( الائتمان المصرفي ÷ الناتج المحلي الإجمالي ) × تغير الناتج المحلي الإجمالي.**

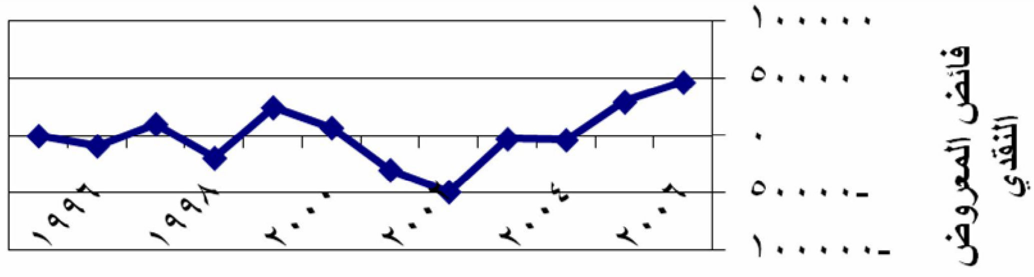
وتعكس الزيادة في هذا المعيار حدة الضغوط التضخمية للاقتصاد، بينما يشير انخفاض هذا المعيار إلى العكس تماماً أي الانخفاض في حدة الضغوط التضخمية، ولدراسة فائض المعروض النقدي للائتمان المقدم من المصارف التجارية الحكومية والخاصة للاقتصاد السوري، ولمعرفة حدة التضخم النقدي نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم ( 37 )

فائض المعروض النقدي للائتمان المقدم من المصارف التجارية السورية

| السنوات | تغير الائتمان المصرفي | تغير الناتج المحلي الإجمالي | الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي | الفائض النقدي للائتمان(ملايين) |
|---|---|---|---|---|
| 2006 | 61474 | 79155 | 0.1876 | 46618.2 |
| 2005 | 38457.5 | 60585 | 0.1473 | 29532.22 |
| 2004 | 10584.5 | 116586 | 0.1203 | 3444.79− |
| 2003 | 1618− | 7081 | 0.1264 | 2495.03− |
| 2002 | 43023.5− | 46133 | 0.1792 | 48856− |
| 2001 | 21585.7− | 45922 | 0.2131 | 29817.9− |
| 2000 | 8862.3 | 8417 | 0.2050 | 7067.8 |
| 1999 | 19812.4 | 23568− | 0.1775 | 24645.68 |
| 1998 | 4206.9− | 84909 | 0.2013 | 19278.8− |
| 1997 | 17472.4 | 35765 | 0.1880 | 10271.5 |
| 1996 | 7002.7 | 83695 | 0.2007 | 8736.4− |
| 1995 | 138397.3 | 689491 | − | − |

نلاحظ من الجدول أن فائض المعروض النقدي الذي أحدثه الائتمان المقدم من المصارف التجارية السورية، يتفاوت بين قيم سالبة تدل على نقص حجم الائتمان المقدم عن احتياجات التنمية وقيم أخرى موجبة تدل على زيادة حجم الائتمان عن متطلبات التنمية، ويرتفع في العامين 2005 و2006 ، مما يدل على حدة الضغوط التضخمية التي سببها الائتمان المصرفي في الأعوام الأخيرة، حيث وصل التضخم في عام 2008 إلى 18%، ولاسيما وجود المصارف الخاصة التي أسهمت في خلق فائض نقدي بنوعيه القروض القصيرة الأجل والشخصية، كما تظهر القيم السالبة زيادة حجم الطلب النقدي على المعروض النقدي، إذاً يتفاوت تأثير الائتمان المصرفي على احتياجات الاقتصاد السوري بين زيادة ونقصان ولتوضيح ذلك نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٢٤) فائض المعروض النقدي للأئتمان المقدم من المصارف التجارية السورية

يظهر الشكل البياني التفاوت الكبير في حجم الفائض النقدي المعروض ضمن السوق السورية عن الحد المطلوب بالزيادة سنة والنقصان في سنة أخرى، وذلك من خلال تأثير الائتمان المقدم من المصرفي التجاري السوري والمصارف الخاصة السورية للاقتصاد السوري، وقد يرجع ذلك إلى تأثر حجم الائتمان الممنوح بالقيود والقوانين التي تحدد من قبل المصرف المركزي الذي يرسم السياسة المتبعة في توجيه الائتمان.

## 4-3-3 تطور العلاقة بين تمويل التنمية واحتياجاتها المتغيرة في سورية:

إن الائتمان المقدم من المصارف التجارية يمثل مساهمة هذه المصارف بتمويل التنمية الاقتصادية، بينما يمثل الناتج المحلي الإجمالي احتياجات التنمية الاقتصادية، ومن المقاييس التي تستخدم لربط تمويل التنمية باحتياجات الاقتصاد الوطني الميل المتوسط للائتمان الذي يمثل العلاقة بين الائتمان المقدم من المصارف التجارية إلى الأفراد وقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة و ولدراسة تطور هذه العلاقة تبعاً لتطور النشاط الاقتصادي، نحسب الميل المتوسط للائتمان وفق العلاقة الآتية:

**الميل المتوسط للائتمان المصرفي = الائتمان المصرفي ÷ الناتج المحلي الإجمالي.**

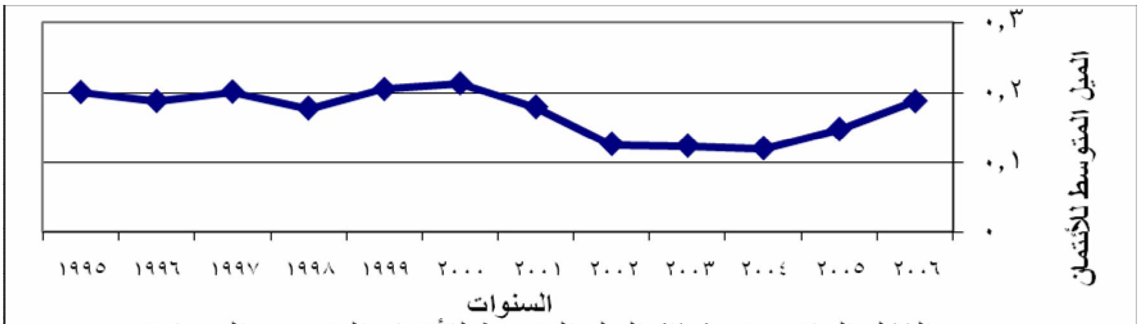
ولإظهار قيمة الميل المتوسط للائتمان المقدم من المصارف التجارية في سورية، ومعرفة تطورها مع احتياجات التنمية والنشاط الاقتصادي نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم ( 38 )

الميل المتوسط للائتمان المقدم من المصارف التجارية السورية

| السنوات | الائتمان المصرفي | الناتج المحلي الإجمالي | الميل المتوسط للائتمان |
|---|---|---|---|
| 2006 | 231629 | 1234171 | 0.187 |
| 2005 | 170155 | 1155016 | 0.147 |
| 2004 | 131697.5 | 1094431 | 0.120 |
| 2003 | 121113 | 977845 | 0.123 |
| 2002 | 122731 | 970764 | 0.126 |
| 2001 | 165454.5 | 924631 | 0.179 |
| 2000 | 187340.2 | 878709 | 0.213 |
| 1999 | 178477.9 | 870292 | 0.205 |
| 1998 | 158665.5 | 893860 | 0.177 |
| 1997 | 162873.4 | 808951 | 0.201 |
| 1996 | 145400 | 773186 | 0.188 |
| 1995 | 138397.3 | 689491 | 0.200 |

يظهر الجدول أن الميل المتوسط للائتمان المقدم من المصارف التجارية السورية يتحرك بشكل متفاوتة نحو الارتفاع والانخفاض، وذلك تبعاً للسياسة الائتمانية المتبعة من إدارة المصارف التجارية التي تتفاوت من سنة لأخرى بين التشدد أو المرونة في منح الائتمان، مما يدل على أن حجم الائتمان المقدم للاقتصاد لا يتناسب مع تطور الاحتياجات التمويلية للاقتصاد السوري، ولإظهار تطور الميل المتوسط للائتمان خلال الفترة 1995– 2000 نورد الشكل البياني الآتي:



الشكل البياني رقم (٢٥) الميل المتوسط للأئتمان المقدم من المصارف التجاريةالسورية

نلاحظ من الشكل البياني انخفاض الميل المتوسط للائتمان خلال الفترة من 2000 حتى 2004، مما يدل على ضعف استجابة الائتمان لتغير الناتج المحلي الإجمالي أي عدم تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية التي زادت خلال هذه الفترة الانتقالية في الاقتصاد السوري، ولكن بدأ الميل المتوسط بالارتفاع منذ عام 2005، حيث أسهمت المصارف الخاصة في خلق ائتمان جديد لتمويل النشاط الاقتصادي السوري، لكن الميل المتوسط للائتمان يتحرك بشكل غير مستقر نتيجة الضغوط التضخمية والانكماشية التي تسببها السياسات الائتمانية للمصارف التجارية في سورية.

ومن المعايير التي تعبر عن تطور العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمـــالي، أي العلاقة بين تمويل التنمية الاقتصادية واحتياجاتها المتغيرة من سنة إلى أخرى، الميل الحدي الذي يقيس مدى استجابة الائتمان المصرفي في سنة قياساً بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، ويحسب الميل الحدي وفق العلاقة الآتية:

**الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير الائتمان المصرفي ÷ تغير الناتج المحلي الإجمالي.**

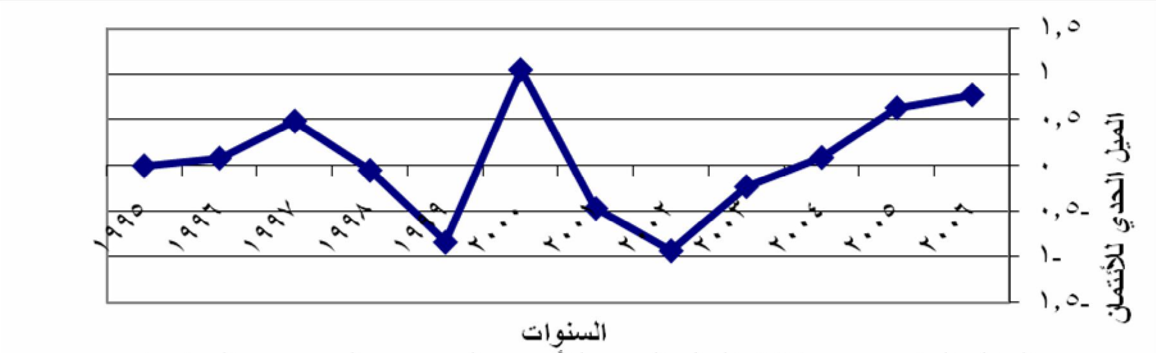
ولإظهار تطور الميل الحدي للائتمان المقدم من المصارف التجارية الحكوميـــة والخاصـــة فـــي سورية، نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (39 )

الميل الحدي للائتمان المقدم من المصارف التجارية السورية

| السنوات | الائتمان المصرفي | الناتج المحلي الإجمالي | الميل الحدي للائتمان |
|---|---|---|---|
| 2006 | 231629 | 1234171 | 0.776 |
| 2005 | 170155 | 1155016 | 0.634 |
| 2004 | 131697.5 | 1094431 | 0.090 |
| 2003 | 121113 | 977845 | 0.228- |
| 2002 | 122731 | 970764 | 0.932- |
| 2001 | 165454.5 | 924631 | 0.470- |
| 2000 | 187340.2 | 878709 | 1.05 |
| 1999 | 178477.9 | 870292 | 0.8- |
| 1998 | 158665.5 | 893860 | 0.049- |
| 1997 | 162873.4 | 808951 | 0.488 |
| 1996 | 145400 | 773186 | 0.083 |
| 1995 | 138397.3 | 689491 | - |

يظهر الجدول انخفاض قيمة الميل الحدي للائتمان، حتى وصوله إلى قيم سالبة، مما يدل على أن استجابة المصارف التجارية في منح القروض والائتمان لا تتناسب مع التغيـــرات الاقتـــصادية، لأن الزيادة في الائتمان المصرفي لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ولإيـــضاح التفاوت الكبير في تغير الميل الحدي للائتمان المصرفي، نورد الشكل البياني الآتي:




الشكل البياني رقم (٢٦) الميل الحدي للأئتمان المقدم من المصارف التجارية السورية

يظهر الشكل البياني أن الميل الحدي للائتمان المصرفي يأخذ قيم أقل من واحد تدل على ضعف استجابة السياسات الائتمانية للمصارف التجارية للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي السوري، وان تذبذب القيم بين قيماً سالبة وأخرى موجبة، إنما يدل على عدم الانتظام في زيادة حجم الائتمان بما يتناسب مع الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1995 إلى 2006، حيث صاحب الارتفاع في حجم الناتج المحلي الإجمالي انخفاض في حجم الائتمان والعكس صحيح في سنوات أخرى.

### 4-3-4 الارتباط بين حجم القروض المصرفية وحجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية:

إن حجم الأموال المقدمة كقروض و ائتمان من المصارف التجارية يعبر عن المقدرة التمويلية للبنوك، التي يجب أن تتناسب مع احتياجات وتغيرات الاقتصاد الوطني التي يعبر عنها التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، لذلك لابد من دراسة الارتباط أو مدى التلازم بين حجم القروض المصرفية و حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بين المتغيرين من خلال مقياس هو معامل الارتباط،وقد ذكرنا معطيات حسابه سابقاًبفرض أن:

**y** ( القروض المصرفية ) و **x** ( الناتج المحلي الإجمالي )

ومن المعايير المستخدمة لدراسة العلاقة بين حجم القروض المصرفي و الناتج المحلي الإجمالي هي معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرين وتستعمل للتنبؤ عن قيم سابقة وقيم مستقبلية لكلا المتغيرين أي للناتج المحلي والقروض، وقد تكون هذه المعادلة خطية أو من الدرجة الثانية أو الثالثة و لكن في بحثنا سوف نتناول المعادلة الخطية التي ذكرنا معطياتها سابقاًوهي[1]:

$$Y = a + b x$$

[1] صبري، عزام، 2006– الإحصاء الوصفي ونظام SPSS . جدارا للكتاب الجامعي، الأردن، عمان، ص (368 – 369).

**Y**: حجم القروض المصرفية المقدمة من المصارف التجارية السورية.

**X**: حجم الناتج المحلي الإجمالي.

**b**: ميل خط الانحدار أي مدى تغير قيمة القروض إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي وحدة واحدة.

**a**: الحد الأدنى من القروض المقدمة بغض النظر عن تأثير الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكننا حساب هذه المعادلة الخطية التي تربط حجم القروض لدى المصارف التجارية بالناتج المحلي الإجمالي،ومعامل الارتباط بيرسون خلال الفترة 1995-2006، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (40)

الارتباط والانحدار البسيط بين الناتج والائتمان المصرفي

| Std. Error of the Estimate | R Square | R | 95%confidance internal for B | | Sig | t | Standardized Coefficients | | Unstandardized Coefficients | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 55564.49464 | .448 | .669 | Upper Bound | Lower Bound | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | | 102897.341 | -344175.937 | .257 | -1.202 | | 100324.375 | -120639.298 | (Constant) |
| | | | .535 | .065 | .017 | 2.847 | .669 | .105 | .300 | Gross Domestic Product |

Dependent Variable: loans of commercial banks so Syria

يظهر الجدول قيم ثوابت المعادلة الخطية حيث إن قيمة **a** هي(**-12063.298**) أما قيمة **b** هي 0.3أي إن زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يسبب زيادة قدرها 0.3وحدة في حجم القروض والائتمان المقدم، بالتالي إن المعادلة الخطية التي تسمح لنا بمعرفة القيم المستقبلية والسابقة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والقروض والائتمان المصرفي تكتب بالشكل الآتي:

$$\mathbf{Y = 0.300\ x - 12063.298}$$

تعطينا هذه المعادلة إمكانية حساب قيم الودائع المصرفية تبعاً لقيم محددة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتظهر هذه المعادلة حجم الفجوة المالية التي تنقص عن احتياجات التنمية التي يجب على المصارف التجارية أن تقوم بتغطيتها، وذلك بغض النظر عن حجم الناتج المحلي، وتصل هذه الفجوة إلى حوالى (12063.298) مليون ليرة سورية وذلك ضمن مجال الثقة الآتي:

$$p(-344175.937<\mathbf{a}<102897.341) = 95\%$$

ونجد أن ميل المصارف التجارية للإقراض حوالى 0.3، وذلك ضمن مجال الثقة الآتي:

$$P(0.065<\mathbf{b}<0.535) = 95\%$$

أما معامل الارتباط بيرسون بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض المقدمة من المصارف التجارية السورية للاقتصاد الوطني هو 0.669، أي أن الارتباط طردي ولكن مقبول خلال فترة

الدراسة، ولاختبار الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط نجد أن sigيساوي 0.017 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود دلالة إحصائية لمعامل الارتباط بيرسون عند القيمة0.669.

ويظهر الجدول أن قيمة معامل التحديد[1] **r square** تساوي 0.448اي أن القوة المؤثرة بحجم القروض المقدمة من المصارف التجارية السورية لا ترتبط فقط بالناتج المحلي الإجمالي، ولكن يمثل الناتج المحلي الإجمالي50%من القوة المؤثرة بحجم القروض وبخطأ معياري للتقدير يساوي 55564.5 ، وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كسعر الفائدة والتضخم والزمن والمستوى العام للأسعار وحجم القروض المقدمة من المصارف الغير تجارية... وغيرها من العوامل التي تؤثر في حجم القروض المقدمة من المصارف التجارية لتمويل التنمية الاقتصادية.

بالتالي إن حجم التمويل المقدم من المصارف التجارية ضعيف ولا يتناسب مع احتياجات التنمية ومتطلباتها التمويلية، وذلك بسبب نوعية القروض المقدمة من المصارف التجارية التي معظمها قصيرة أو متوسطة الآجل لفترة تتراوح بين 3–5 سنوات، أي بما لا يتناسب مع طبيعة التنمية الاقتصادية اليوم التي فرضت الحاجة إلى وجود رؤوس أموال ضخمة جداًبحاجة إلى مؤسسات مختصة لتمويلها.

بالإضافة لعدم وجود السوق المالية القادرة على تحقيق التوازن بين المعروض النقدي والطلب النقدي، وكذلك طبيعة الاقتصاد السوري الذي يعاني من حالة كساد تضخمي منذ التسعينيات، بالتالي إن هذه الأسباب دفعة إلى وجود حالة فائض سيولة لدى المصارف السورية بدلاً من ضخ هذه الأموال ضمن الاقتصاد الوطني، مما جعل ارتباط حجم التمويل المقدم للاقتصاد بحاجاته ضعيف جداً.

[1] شاكر، جمال محمد، 2005– التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss. الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 309.

## النتائج:

1-إن توزع وانتشار المصارف التجارية وفروعها ضمن المحافظات والمناطق لا يتناسب مع مساحة وعدد سكان سورية، ويمتلك المصرف التجاري السوري الذي يعد الأول بين المصارف التجارية من حيث عدد الفروع أو عدد المعاملات أو حجم الودائع والقروض مقدرة على تحقيق الانتشار الأوسع، وذلك لدعم الدولة والبنك المركزي له، فهو الممول والمدخر الأساسي للقطاع العام بجميع مؤسساته وموظفيه، ويمكن اعتبارهم مودعين أو مقرضين مسبقين للبنك من دون برامج للدعاية والتسويقية.

2-تعد المصارف التجارية السورية غير حساسة لتغيرات البيئة المحيطة بها في مجال التطور التكنولوجي كسوق الإنترنت المصرفي واستخدام النقود الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية ونظم تبادل البيانات إلكترونياً بين المصرف والمعيل، مما يفقد البنوك القدرة التنافسية والفرصة التسويقية داخلياًوخارجياً.

3-لا تمس الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية احتياجات العملاء والاقتصاد الوطني، فهي مجرد خدمات تقليدية متشابهة عند جميع البنوك بعيدة عن المنافسة ومعايير الجودة والتمييز لا تعطي العميل شعور بالخصوصية، كما لا تمتلك برامج أو خططاً تنموية فعالة وحقيقية موجهة لفئة محددة كبرامج برأس مال ضخم تمول المشاريع الصغيرة للحرفيين أو ذوي الدخل المحدود أو برامج دعم للقطاع السياحي أو التعليمي أو المساهمة في تمويل ضاحية سكنية للشباب وطلاب الجامعة. ..

4-من خلال مقارنة مؤشرات النمو والنشاط التشغيلي لدى المصرف التجاري السوري كمصرف حكومي وبنك سورية والمهجر كمصرف خاص، وجدنا تفوق المصرف التجاري السوري في المبالغ الإجمالية، ولكن ارتفاع معدلات نمو الودائع لدى بنك سورية والمهجر أسهمت في خفض معدلات نمو الودائع لدى المصرف التجاري السوري سواء بالليرة السورية أو القطع الأجنبي، وأيضاًارتفعت معدلات نمو القروض والسلف لدى بنك سورية والمهجر عدة أضعاف عن نمو قروض المصرف التجاري السوري، على الرغم من ارتفاع رأس ماله إلى7 مليارات ل س عام2007 ، مما خلق فائضاً مالياً أسهم في زيادة حقوق المساهمين وأرباح المصرف التجاري السوري، ولكن هذه الأرباح لم تتحقق من خلال نمو النشاط التشغيلي كأي بنك أي جذب الودائع ومنح القروض.

5-إن حجم الادخار يرتبط بمراحل النمو الاقتصادي وإنّ ارتفاع معدلات الادخار إلى حوالى10%يعد أحد الشروط الأساسية للوصول إلى مرحلة الانطلاق في التنمية، وإنّ معدل

الادخار في سورية لعام 2005هو 12.4%على الرغم من ذلك يمر الاقتصاد السوري بمرحلة كساد اقتصادي لارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، وما يصاحب ذلك من انخفاض القيمة الحقيقية للأجور.

6-إن الدخل هو المصدر الأساسي للادخار لوجود ارتباط قوي بينهما في الاقتصاد السوري، وإن الادخار بدوره هو المصدر الأساسي للإيداع لوجود ارتباط قوي بينهما، ولكن تأثير الدخل في الإيداعات والمدخرات المحلية في سورية تأثير غير متوازن لأن حجم الإيداعات أكبر من حجم الادخار، وذلك بسبب التحويلات غير النظامية للمغتربين التي تدخل ضمن حسابات الدخل ووجود اقتصاد الظل والتهريب للدول المجاورة. ..

7-أعطت الخطط الاستثمارية أهمية كبيرة لسعر الفائدة من خلال تثبيته منذ عام1981عند مستوى8%بهدف زيادة حجم الاستثمار، لكن الملاحظ أن تأثير سعر الفائدة بالاستثمار هو تأثير سلبي وشبه معدوم، إذاً إنّ انخفاض أسعار الفائدة لم تسهم في زيادة الاستثمار، وفي الوقت نفسه لم تسهم في زيادة المدخرات المحلية، لأنّ تأثير سعر الفائدة بالادخار شبه معدومة وسلبية، وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي المسيطرة على الاقتصاد السوري منذ عام1995 ، وعدم منح المصارف للقروض بأسعار فائدة منخفضة وظروف اقتصادية غير مستقرة، مما ولد سيولة عالية ضمن الاقتصاد الوطني، بالنتيجة إن أسعار الفائدة لم تسهم في تشجيع الاستثمار ولم تشجع على زيادة المدخرات المحلية.

8-إن تأثير سعر الفائدة على حجم الإيداعات لدى المصارف التجارية السورية هو تأثير شبه معدوم وسلبي، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم أكثر من سعر الفائدة، مما يجعل القيمة الحقيقية وهي الفرق بين سعر الفائدة ومعدل التضخم قيمة سالبة، إذاًإن تأثير معدلات التضخم على الإيداعات ضمن المصارف السورية أقوى من تأثير سعر الفائدة.

9-إن دور الضريبة في التأثير على إمكانية الادخار تأثير سلبي، لذلك يجب تقليل الضرائب إلى أقصى حد ممكن، وذلك لأنّ الضرائب تسهم في تقليل الدخل المتاح أي تقليل القوة الشرائية الحقيقية وتخفيض عائد الادخار، لكن يمكن للضرائب غير المباشرة أن تسهم في تشجيع الادخار على اعتبار أنها تفرض على الاستهلاك أو الإنفاق على عكس الضرائب المباشرة، وتسهم إيرادات الضريبة المباشرة9%من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بينما تصل الضريبة غير المباشرة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

10-إن هيكل توزيع الدخل في سورية متفاوت بشكل واضح، مما يشجع على زيادة حجم الادخار على اعتبار أن الميل الحدي للإيداع والادخار لدى الفئات الغنية أكبر من الميل الحدي

للإيداع والادخار لدى الفئات الفقيرة، لأن أي زيادة في دخل ذوي الدخول المحدودة توجه إلى الإنفاق والاستهلاك وليس نحو الادخار.

11-إن حصة حسابات التوفير والودائع الآجلة منخفضة لإجمالي ودائع المصارف التجارية حيث لا تتجاوز نسبة ودائع التوفير لدى بنك سورية والمهجر كأحد المصارف الخاصة حوالى 3%لعام2008 ، بينما يتراوح حجم ودائع التوفير لدى المصرف التجاري السوري حوالى38%، وترجع أسباب الانخفاض لانخفاض معدلات الفائدة الممنوحة لحسابات التوفير وهذه المعدلات لا تعطي الأفضلية لهذه الودائع عن غيرها، لذلك يتجه المودعون نحو الودائع الجارية، وذلك لتقارب معدلات الفائدة وسرعة تحويلها إلى نقد سائل بوقت قصير.

12-تسهم معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت حوالى18%لعام2008بتقليل مقدرة الاقتصاد الوطني على الإيداع من خلال تخفيض القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة على الودائع، فضلاًعن تخفيض القيمة الحقيقية لوحدة النقد وما يصاحبها من انخفاض الأجور الحقيقية وارتفاع المستوى العام للأسعار مما يقلل المقدرة على الادخار والإيداع.

13-إن العوامل الديمغرافية لدى المجتمع السوري لا تدعم بشكل فعال زيادة الإيداعات والتعاملات المصرفية، حيث إن نسبة الأمية في سورية 15% لعام 2006 وارتفاع عبء الإعالة إلى3.5 فرد للعام السابق، فضلاًعن زيادة النفقات العامة على الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، لكن مقابل ذلك إن المجتمع السوري مجتمع فتي حيث إنّ نسبة البالغين 57.3% لعام2006 ، وهي تمثل فئة تتقبل فكرة الاعتماد على المصارف في تعاملاتها اليومية واستخدام وسائل الدفع المصرفية الإلكترونية كما أن نسبة الأمية تتجه نحو الانخفاض، مما يعني إمكانية خلق المجتمع فتي ومتعلم يعتاد على إيداع أرصدته النقدية لدى المصارف ويعتمد على الشيكات وغيرها من الأدوات المالية المصرفية في معاملاته التجارية، أي قدر عالٍ من الوعي المصرفي.

14-تتبع المصارف التجارية السورية لجذب الودائع المحلية استراتيجية تطوير الأسواق بعد انتهاء مرحلة طويلة من الركود والتخلف المصرفي تسعى اليوم المصارف التجارية سواء العامة أو الخاصة إلى زيادة عدد فروعها لتشمل معظم المناطق والمحافظات السورية، كما تسعى هذه المصارف إلى تقديم خدمات جديدة إلى السوق السورية مع العلم إن هذه الخدمات ماتزال تقليدية وتتشابه معظم المصارف في تقديم خدماتها، لذلك لا يوجد صفة مميزة لكل مصرف وإنما تتشابه الخدمات المقدمة في جميع المصارف التي ماتزال بعيدة عن استراتيجية التمييز والتركيز، وإنما تعتمد على استراتيجية التنويع في تقديم الخدمات المصرفية.

15-تمتلك المصارف التجارية في سورية مقدرة عالية لتغطية نشاطها الائتماني من خلال ودائعها حيث تتجاوز الودائع حجم الائتمان بعدة أضعاف، مما يدل على ضعف حجم الائتمان الممنوح ووجود سيولة عالية تفقد المصرف الفرصة البديلة لاستثمار هذه الأموال وتحقيق زيادة في العوائد، لكن الملاحظ بدأ توظيف هذه الأموال منذ عام2004 ، وذلك لانخفاض تغطية الودائع لحجم الائتمان بشكل تدريجي، ومن المؤكد أن هذه الزيادة في حجم التوظيفات تتماشى مع تغيرات المناخ المصرفي، لكن المصارف الخاصة ماتزال حذرة جداًفي توظيفاتها وبعيدة عن المخاطرة.

16-إن حجم الأموال المودعة لدى المصارف التجارية العامة والخاصة يرتبط بحجم الناتج المحلي الإجمالي ارتباط طردي وقوي جداً، مما يدل على استجابة المصارف التجارية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وان إجمالي حجم الأموال المودعة لدى المصرف التجاري السوري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالى40% لعام2006 ، ولم تتجاوز نسبة ودائع المصارف الخاصة1.6%من الناتج المحلي الإجمالي.

17-إن وجود المصارف الخاصة واستجابتها لزيادة الناتج المحلي الإجمالي خفضت الميل الحدي للإيداع لدى المصرف التجاري السوري، ولاسيما في ودائع القطع الأجنبي لسهولة التعاملات الخارجية لهذه المصارف وامتلاك معظمها فروع في دول عربية وأجنبية.

18-يمتلك المصرف التجاري السوري مقدرة عالية على تمويل الاستثمارات المحلية بفعالية حيث تغطي ودائعه حجم الاستثمارات المحلية بعدة أضعاف، وكذلك تزداد مقدرة المصارف الخاصة بشكل واضح عل تغطية الاستثمارات، ولا سيما من خلال ودائع القطع الأجنبي التي تعد أمر ضروري لتحقيق التنمية.

19-إن منح القروض والائتمان يعد أحد أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أكثر القطاعات الممولة هي القطاع التجاري وقطاع الخدمات على اعتبار أن طبيعة تمويلها القصير والمتوسط يتناسب مع طبيعة نشاط المصارف التجارية، وتحقيق التنمية يحتاج إلى تمويل باقي القطاعات كالقطاع الصناعي الذي يحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

20-إن السياسة الائتمانية المتبعة من المصارف التجارية تتفاوت بين المرونة والتشدد قي منح الائتمان بشكل لا يتناسب مع تغير احتياجات و متطلبات الاقتصاد الوطني، مما يسبب ضغوطاً تضخمية و انكماشات ظاهرة ضمن الاقتصاد السوري، حيث وصل التضخم في عام 2008 إلى

18% وقد تكون المصارف الخاصة قد أسهمت بنوعية قروضها الاستهلاكية والشخصية بزيادة حجم الطلب النقدي على المعروض النقدي.

21-إن ارتباط حجم الناتج المحلي الإجمالي بحجم القروض المقدمة من المصارف التجارية خلال الفترة بين1995-2007 ، هوارتباط طردي ولكنه ضعيف جداً، وذلك لوجود متغيرات أخرى مؤثرة كسعر الفائدة والتضخم وحجم القروض المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية الغير تجارية... وغيرها.

## الاقتراحات:

1-يجب تقديم بعض الدعم والتشجيع من الحكومة إلى المصارف الخاصة بسورية، كالسماح لبعض موظفي القطاع العام بتوطين رواتبهم لديها بدلاً من حصره في المصرف التجاري السوري فقط، أو إيداع بعض مؤسسات القطاع العام لأموالها لديها بما يوفر السيولة المطلوبة لتوظيف أموالها ويساعد هذه المصارف على منح القروض و التسهيلات الائتمانية، وذلك على اعتبار أن القطاع العام كان المسيطر لفترة طويلة على الاقتصاد الوطني، بانتظار أن يزداد حجم القطاع الخاص بصورة كافية لتنشيط عمل المصارف الخاصة.

2-يجب على المصارف التجارية الحكومية والخاصة أن تزيد من التوسع الجغرافي لها، لما يحقق من فوائد كبيرة لهذه المصارف من زيادة الوعي المصرفي وجذب ودائع أكثر وتوظيفات أكبر تزيد من ربحية البنك.

3-يجب على إدارة المصرف التجاري أن تعطي أهمية أكبر لمتابعة احتياجات السوق والعملاء من خلال قسم خاص يقوم بدراسة دورية للسوق المصرفية من خلال الملاحظة وإجراء الاستبيانات والأبحاث ومتابعة التطورات التكنولوجية في مجال العمل المصرفي، مما يزيد المقدرة التنافسية للبنوك من خلال تقديم خدمة ذات جودة عالية ومتميزة اقرب للمواطن ولاحتياجات الاقتصاد.

4-يجب على كل مصرف أن يضع خطة أو برنامج تنموي واضح وجدي موجه لجميع الفئات العمرية ضمن المجتمع ...ويدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاع السياحي أو الصحي أو التعليمي أو السكني، بحيث يترك كل بنك بصمة واضحة في نمو ودعم هذه القطاعات، وذلك بغرض التوجه نحو مفهوم البنك الشامل الموجه للاقتصاد الوطني ككل .

5-إن المنافسة الحقيقية في القطاع المصرفي تكمن في نمو النشاط التشغيلي الذي يحقق فائدة حقيقية للاقتصاد وللمصرف، لذلك يجب أن يكون نمو حجم الودائع والتوظيفات لأي بنك هي أساس المقارنة بين المقدرة التنافسية لهذه البنوك.

6-يجب أن تسعى السياسة النقدية إلى الحد من ارتفاع معدلات التضخم، لما لها من تأثير سلبي على حجم المدخرات المحلية من خلال خفض القيمة الحقيقية للأجور أو من خلال خفض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة.

7-لتحقيق التوازن بين حجم الإيداع والادخار يجب متابعة التحويلات غير النظامية للمغتربين والحد من اقتصاد الظل والتهريب للدول المجاورة، وذلك لتحديد قيمة الدخل المتحقق والأرباح بدقة ومصداقية.

8-يجب إبقاء معدلات الفائدة أعلى من معدلات التضخم، وذلك للحفاظ على القيمة الحقيقية الموجبة لسعر الفائدة لمواجهة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم.

9-يجب إعفاء عائد الودائع الادخارية من الضريبة لما لها من أثر سلبي على رغبة الأفراد بالادخار، بالإضافة إلى تفضيل الضرائب غير المباشرة لعدم إمكانية التهرب منها وفرضها على الإنفاق فقط، بالإضافة إلى عدم شعور المكلف بعبئها.

10-يجب على أسعار الفائدة الممنوحة على الإيداع أن تتميز بالمرونة الكافية لتشجيع الإيداع الذي يحقق عوائد حقيقية تمول عمليات التنمية، وتسهم في زيادة حجم الإيداع من خلال حركة النشاط الاقتصادي.

11-يجب على المصارف التجارية الخاصة والعامة تشجيع حسابات التوفير والودائع الآجلة، وذلك من خلال وضع أسعار تفضيلية لهذه الودائع دون غيرها على اعتبار أنها احد أهم المصادر المالية للبنك التجاري.

12-يجب التعاون بين عناصر النظام المصرفي من مصرف مركزي ومصارف تجارية ومصارف متخصصة ومؤسسات مالية غير مصرفية على نشر الوعي المصرفي ليس فقط من خلال المؤتمرات والندوات والاجتماعات، وإنما من خلال وضع برنامج إعلاني ترويجي موجه وقريب من المواطن السوري واحتياجاته المالية وموجه لكل فئات المجتمع لتشجيع استخدام الأدوات المالية المصرفية من شيكات و بطاقات ائتمان. .. في التعاملات التجارية.

13-تمتلك المصارف التجارية سيولة عالية تغطي استثماراتها وائتمانها وخدماتها، لذلك يجب على إدارتها البحث عن فرصة بديلة لاستثمار هذه الأموال عن طريق تقديم خدمة مصرفية على درجة عالية من الجودة، تلبي احتياجات السوق السورية من خلال التخصص والتوسع في تقديم الخدمات وتشجيع القروض الإنتاجية.

14-يجب إنعاش الفكر الإداري لدى المصارف العامة المتخصصة التي تعد مسؤولة عن فترة طويلة من الركود والتخلف المصرفي في سورية على الرغم من دعم الدولة لها، وخلق منافسة مصرفية من خلال تشجيع دخول مصارف متخصصة صناعية وزراعية وعقارية... عربية وأجنبية للسوق السورية.

15-بما أن المجتمع السوري هو مجتمع فتي لذلك يجب أن تتوجه الخدمة المصرفية والمعلومة المصرفية إلى فئات الشباب على اعتبار أنهم أكثر تقبلاً للتعاملات المصرفية اليومية، بالإضافة إلى القضاء على الأمية، وذلك لإيجاد بيئة مناسبة لتسويق الفكر المصرفي.

16-إن اعتماد المصارف التجارية على تطوير أسواقها يعد الاستراتيجية المناسبة لظروف القطاع المصرفي السوري، ولكن يجب على كل مصرف أن يسعى نحو الشمولية لأنها أكثر فعالية، بالإضافة إلى سعيه للتميز في خدمة معينة أو فئة معينة، لأنّ هذا التميز يزيد من جودة الخدمة وثقة المتعامل مع البنك.

17-يجب وضع سياسة ائتمانية واضحة ومحددة المعالم وملزمة،وذلك بالتعاون بين المصرف المركزي والمصارف التجارية تكون على درجة عالية من المرونة من خلال التوسع في نوعية الائتمان ورفع السقوف الائتمانية و المرونة في مدة منح الائتمان وتخفيض سعر الفائدة على القروض الطويلة الآجل.

18-قيام البنوك التجارية بإجراء اتفاقيات مع جهات تمنحها المقدرة على تقديم القروض التجارية والإنتاجية المتوسطة والطويلة الآجل، لخلق الأموال اللازمة والقادرة على تمويل العملية الإنتاجية، بما يخلق زيادة حقيقية في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة العرض.

19-تقديم القروض الاستهلاكية والشخصية لزيادة القوة الشرائية بما يحقق زيادة في الطلب، أي تحقق التوازن بين جانبي الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم الطلب والعرض، بالإضافة إلى دفع عجلة الاقتصاد من خلال تحقيق زيادة حقيقية في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

20-دعم البنك المركزي للمصارف الخاصة بشكل يتماثل مع دعمه للمصرف التجاري السوري بدلاًمن سعي المصارف الخاصة إلى تحقيق اتفاقيات مع منظمات ومؤسسات خارجية لتمتلك المقدرة على منح القروض والائتمان.

## الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث لابد من إدراك أن تمويل التنمية في الدول النامية يحمل الكثير من الضغوط التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعدّ المدخرات المحلية أحد أهم مصادر تمويل التنمية وأداة اقتصادية مهمة للحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

وتأخذ المصارف التجارية دوراً هاماً في جذب هذه المدخرات المحلية كودائع بأشكالها المختلفة، حيث تعد هذه الودائع مورداً مالياً أساسياً للمصرف لتقديم الائتمان والقروض لمختلف قطاعات الاقتصاد بما يسهم في تحقيق التنمية.

ويتضح من خلال البحث أن المصرف التجاري السوري لا يقوم بالدور المطلوب في تمويل التنمية الاقتصادية، مما يطرح تساؤل حول البديل له خاصة أن المصرف التجاري السوري يشكل الجزء الأكبر من النظام المصرفي والمصارف الخاصة ماتزال في بداية نشاطها المصرفي.

ونحن نحتاج دعم حقيقي من الأطراف الحكومية والخاصة كافة لتنشيط الفكر والعمل المصرفي ووضع سياسة إيداعية وائتمانية تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لبلدنا الغالي سورية.

## المراجع المستخدمة:


1- البديري، حسن، 2003– البنوك. دار الوراق للنشر، الأردن، عمان.

**2-** الحسين، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2006– إدارة البنوك. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

3- الجزار، جعفر، 1998– الادخار والاستثمار. دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت.

4- الرداوي، تيسير، 1994– التنمية الاقتصادية. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سورية، حلب.

5- الزبيدي، حمزة محمد، 2000– إدارة المصارف. الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، عمان.

6- الزبيدي، حمزة محمد، 2002– إدارة الائتمان المصرفي. الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

7- الشعار، محمد نضال، 2005– أسس العمل المصرفي. الجندي للطباعة والنشر، حلب.

8- الشمري، ناظم محمد نوري، العبد اللات، عبد الفتاح زهير. 2008 – الصيرفة الإلكترونية . دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.

9- الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2003– أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

10- الغولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، 2005– اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

11- بيطار، وصفي، 2003– مصارف وأوراق تجارية. الشركة العصرية، بيروت.

12- تود ارو، ميشيل، ترجمة حسني، محمود حسن، محمود، محمود حامد، 2006– التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر، الرياض.

13- جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، ترجمة عبد الفتاح، عبد الرحمن، عبد العظيم، محمد، 1999– الاقتصاد الكلي. دار المريخ للنشر، الرياض.

14- حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، 2006– الأسواق المالية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

15- دو يدار، هاني محمد، 2007- الجديد في التمويل المصرفي. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
16- زنبوعة، محمود قاسم، 1994- التنمية الاقتصادية. مطبعة المدينة، دمشق.
17- شاكر، جمال محمد، 2005- التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss. الدار الجامعية، الإسكندرية.
18- صبري، عزام، 2006- الإحصاء الوصفي ونظام SPSS . جدارا للكتاب الجامعي، الأردن.
19- عبد الحميد، عبد المطلب، 2005 - العولمة واقتصاديات البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية .
20- عبد الحميد، عبد المطلب، 2006- النظرية الاقتصادية. الدار الجامعية، الإسكندرية.
21- عبد العزيز، سمير محمد، 1988 - المدخل الحديث في تمويل التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
22- عبد الله، خالد أمين، الطرد، إسماعيل إبراهيم، 2006- إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
23- عطية، عبد القادر محمد، 2005- النظرية الاقتصادية الكلية. الدار الجامعية، الإسكندرية.
24- كنعان، علي، 2000- النظام النقدي والمصرفي السوري. دار الرضا للنشر، دمشق.
25- معروف، هوشيار، 2003- الاستثمارات و الأسواق المالية. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
26- ناشد، سوزي عدلي، 2007- مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
27- نيربي، محمود، 1995- الاقتصاد المالي. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب.

## المراجع الأجنبية المستخدمة:


1- Award، E، 2002 - Electronic Commerce from Vision to Fulfillment. Prentice Hall، Upper Saddle River، US، New Jersey.

2- Begg، David، 1994 - Economics.MCGRAW-Hill Book Company Europe، London P3

3- Bensouss an (A)، 1996- internet Aspects juridiques. sous Ladirection de Alain Bensoussn، Hermen.

4- Fardon، Michel، Cox، David، 1999 - Finance. OSBORNE Books، British .

5- Framics، Jack Clark، 1991 - Investments.. MCGRAW، Hill Book Company، New York.

6- G.luckett، Dudley، 1988- Money and banking. MCGRAW Hill book Company، London.

7- Kurtzman، Joel 1993- the death of money. Little Brow and Company، Boston.

8- Sharmouk، Nidal، Molyneux، Philip، 1999- Financial Innovation. MCGRAW Hill Book Company، New York.

9- Sharpe، William F، Alexander، Gordon J، Bailey، Jeffery V، 1990- Investment. Prentice Hall of India، New Delhi.

10- Solman، John، 2000- Economics. Financial Timer، Prentice Hall، New York.

11-SRIUVASTAVA (Z)، MANSELL (R)، 1998- Electronic Cash and the Innovation Proven. University of Sussex.

12-STADLER (F)، 1997- Electronic Money. Preparing the stage، university of Toronto، Toronto.


## التقارير والمنشورات الدورية:


1- التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2006.

2- التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر لعام 2007.

3- التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2006.

4- المجموعة الإحصائية السورية للأعوام الآتية1990 -2008.

5- المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت، 2007 – الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

6- المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت، 2007 – الجديد في التمويل المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

7- تحليل الاقتصاد الكلي السوري لعام 2006، هيئة تخطيط الدولة.

8- دو شبين، جيرارد، نجوم، أسامة، 2007 – نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري. شركة الياس عبسي وشركاه، العدد الأول، دمشق.

9- سعيد، أسامة، 2006– ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة. جريدة الاقتصادية، دمشق.

10- مؤشرات التنمية البشرية لعام 2006، هيئة تخطيط الدولة.

11- نجمة، راما، 2006– البنوك الخاصة وليد رقمي في بيئة ورقية. مجلة الاقتصاد والنقل، العدد (20) تشرين الثاني، سورية، دمشق.